



Copyright © King Saud University

104.1



٢١٧٢

ش . غ

شفاء الخليل في حل مقفل خليل ، لابن غمازي ،

محمد بن أحمد - ٩١٩ هـ . لعله بخط أحمد

ابن عبد الرحمن سنة ١١٧٠ هـ (كما في الصفحة

الأولى) .

٢٣٣ ق ٢٣ س ١٨٨×٤٤ اسم

نسخه جيدة ، ناقصه الأول والآخر ، خطها

مشرقي مقروء

الأعلام ٢٣٢: ٦ خزائن الرباط ق ١/٣: ١٤٨

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ١٣٥٥ - ٤٠٤٣
إت: شفاء القلب من حوصلة قفل خليل
المؤلف: محمد بن أحمد بن غازي
تاريخ النسخ: ١١٧٠ هـ
عدد الأوراق: ٤٢٢
ملاحظات: ---

والله اعلم
مواجه ملككم والكارفة
ومن غره والجار النجار

انه الكرم مومع سلالع امل
فمن لنكسر بكون رجب
وغيره لنكسر برجع مه
فان عاده باللكم قبل سلال
فان عاده باللكم بخر

في رسم الحسين من قسم البحر يارب
 الشهرة انهم كانوا اخوة توامهم
 بل وعشرة قسمهم الله

والشكر امام المولى رحمه الله تعالى ورضوعه
والحمد لله رب العالمين وحامى فخر الشريعة خليلها صاحب الشرح
نور الفهم سهل عليه نجوم الله كل عسير وذالك في العشر الوسطى من شهر
عاشور سنة ١٢٥٠ وثمان مائة غفر الله على خير ورثته بحمد سيدنا محمد النبي الامين
سيد المرسلين واسلم المفقير والفاقر المجهل صابر الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الطيبين
الطاهرين المفضلين والحمد لله رب العالمين

انتم علمتم اني اريد ان اجمع بين الحاج عبد الرحمن الصديقي من الوفاة
 بينه الواضع اليه في اربعين رجب من جميع هذه النسخة ان يخطو خطا
 ح خليل بن رجب وعشرة مائة وخمسة مائة رجب في تاريخ
 الحروف عام مائة واثنان وعشرين مائة رجب في تاريخ
 رجب في تاريخ مائة رجب في تاريخ مائة رجب في تاريخ

[illegible]

卷之六

一

خ
كافروا
ظلال النيران

وحسبته انتهى ومثله في امسلة من اجل ان القاسم من كتاب العباد والشمس
وما نسبته للمرونة فهو في كتاب العباد والشمس من كتاب العباد والشمس
لخصومته التشبيه راجع المنقح في قوله لا المساوي والا قرب وعلى بقى اللزوم يفرغ
قوله ورجع لخصومته والذي في الاستعانة فيمن قال الرجل اقصى الماية التي فلك فقال
ما اخرجتني بها سنة افررت لك بها وان حال الحسب عنها حال الحسب لم يلزمه ويكلف قوله
ولزم لعمري اني كنت اقل من اقله كذا في بعض النسخ وهو الصواب قوله او اليس افررت
كذا في بعض النسخ وهو الموافق لما في الرواية عن كتاب ابن سمون قوله او ساهلني الذي
في النوادر عن ابن سمون وامن عبد الحكم فيمن قال الرجل اعطيتني كذا فقال انفسه به او اجلني
به تشهرا انه افررت قال ابن عرفة واكتب ابن شاسر عنه ساهلني فيه اذ وني نفسي
بها الى اجرة في النوادر وما في نقل المازري وانتهى ونقد في اخره لسنة وانا افررت لم يذكر
ابن عرفة هنا قوله او افررت لها من الجود فيقال وزن المعطى واثنان الاخر وهو اجعل
فلما الواو تاء وادغموا انتهى ولفظ منه هنا مفصود بل هو في الاثر منها ولم يقل من كذا
نت مسئلة القولين كما قال بعض في حديثي وكيلي وشبهه او افررت او خذ فورا واحضر
ها ابن عرفة قال المازري ولو قال اجلس فجزا او فافترتها او انتفخ او انتفخ ها في كونه
افرازا نقله اي محمد عن ابن سمون وابن عبد الحكم قال ابن عبد الحكم افررتا من افرار ويا ساهلني
من لغو قوله او افضيتك اليوم في بعض النسخ بلا النافية والبعث الماض وفي بعضها
باللام والمضارع المؤكدة في النوادر عن ابن سمون وابن عبد الحكم ما يدعي على محنتها فلا من
قال الرجل اعطيتني كذا فقال نعم او ساهلنيك او ابعث لك به او ليس عنك اليوم او ابعث
من ياكز منه وهو افرار انتهى في باختصار ابن عرفة ويقول الاول افتضارة عليه في نو
حسبه نائلا عن ابن عبد الحكم والله افضيتكها اليوم ولا اعطيتكها ولا افررتكها او انا
خزتها اليوم من افرار قوله او نعم او بلي او اجل جازيا لا ليس عنك الظاهر ان
ان التقييد بالجواب راجع لهذه العروف دون ما قبلها فهو كقول ابن الحاجب ولو قال
ليس عنك الب بلي او نعم لزمه قوله لا افررت لا النافية من كلام المصنف ومرا

ووضع

فيها

ويا ساهلني

لا افضيتك

المرتب وانما اريت في وجوب الغفر الى احوال الناس فيه فغير انه افرار وبيان الله وعبد الاقرار
الذي في بعض النسخ لا ينشأ من ان من قال افررت يعني اعلين طائعا ثلاثا في التماسه و
الرجوع عن اقراره لزمه الاقرار كما كان او محلا في قوله او افررت بكذ او انا
حسب هذا كلاما ما في نواز سمون من العصب فيمن قال الرجل كنت افررت لك بال
في ساهلني افررت لك يلزمه كما قال في بعض النسخ كذا او انا حسبي ويا كذا في الاثر
قوله عصبك الف في ساهلني لا خلاف في لزومه ان الضم يلزمه ما ليس وكسر وقوله
كنت افررت لك بال في ساهلني وانا حسبي يخرج على قوله افررت افررت افررت افررت
كان كلاما مستقفا معا بها هو الاصح وعليه يات قول ابن القاسم في المرونة انما قال الزوجه
فولدتنيك وانا حسبي انه لا يلزم شي وكذا اذا قال افررتك وانا حسبي انما كان يعرف بها الحزن
وانما افررتك لتمام لرجل قال العصب او بالبقعة وقال البيهقي وكان السلام نسفا والثاني
انه يلزمه وان كان السلام نسفا متباجا لانه يبين ان يكون المستور كذا الف ووصله بكلامه
ليخرج مما افررت وعلى ذلك في قول ابن القاسم في ساهلني اصبع في تفرقة بين ان يقول العاصم على
الف في ساهلني على فلا ز ولا وبيان في قول المازري على وعلى فلا وكان الف في ساهلني قال ابن
الاول افررت على نفسه بال في ساهلني ولا يقبل قوله بعد ذلك وعلى فلا وكان وان كان نسفا
وعلى قول ابن القاسم في هذه المسئلة يات قول سمون في هذه الرواية وهو في ضعيف
ومثله المرونة اصح واولم بالصواب في المسئلة ان معترقا وانما قوله كنت افررت لك
بال في ساهلني وانا حسبي مثل قوله كنت استسلمت لها وكذا وانا حسبي لان الوجهين جميعا
يستويان في انهما لا يلزم انه في حال الصبا انتهى واعتمد المصنف تصحيح ابن رشتون وكان
خلاف الرواية بل هو الك عكفه على ما بينت في فيه اللزوم قوله كذا ما مر من علم تقوله
تقدم بوقفه كلام ابن رشتون في المصنف اذا قال افررت لك بال في ساهلني وانا اهاب العقل
من برسام نكر بان كاري على ان ذلك اصابه حروف وان لم يعلم منه فلا يهتد في قوله او
بقرض شكر او لا ما على الارجح هكذا في بعض النسخ ان شاء الله تعالى قال في كتاب الشهادات

وهو الصواب

من قول

فكلامه متناقض وقد بينا ان الحاج فوله في قوله ان عبد السلام ان عرفه وال...
فلو قال والا بالاعتناء على الارواح ويجهل الاخراج في كتابه الاخر في قوله وان...
انه من سئل الاستغارة حلوه وتلف الـ فوله وعليه عليه الميزان احتصار عجيب مستوف...
لما في رسم البراءة من سماع عيسى من كتاب العارية **فوله** ومعرفة اخرها على المستعير...
كثرة ما على الاكهر كثر في المقدمات **فوله** وفي علمه الذائبة فوات من الاستغناء قال...
بعض اصحابنا من استعار ذائبة او شيئا له نفقة فزاد على المعير وليس على المستعير...
منه شيء لانه لو كان على المستعير لكان كرا وفيه يكون العلف في الغلاد اكثر من...
الكرا فيخرج من عارية الى كرا وليس بعض العتير الا في الليلة والليلتين في ذلك على المستعير...
وفيل ايضا في الليلة والليلتين على رها واما في الليلة الكوبيلة والسفر البعيد وعلى...
المستعير كفقة العبد المحرم وكانه انفسا انتهى وفي كتاب الوصايا الاوامر الزينة...
ونفقة الموصى بخوصته في الخومة على المخوم عياض على الذي اخدم بخدمته و...
كسر الذل الخاضع كماله في الكتاب وعليه اختصها اكثرهم فالوا على الذل في الخومة...
وكذا جازت مينة في كتاب محمد وغيره ثم فالوا في اختلاف في رعاة البكر عن العبد المحرم...
في المرونة في الزكاة في ذلك على ربه وكذا في ائمة جعل نفقته لانه على صاحب التربة...
وفال شهاب في كتاب محمد على من له الخومة بهما وعلى الخلاف في ذلك فيصور الخلاف في نفقة...
المخوم وفيضه بعض الرواة هنا على الذي اخدم بالفتح بينهما اي على ربه ٥

باب الغصب **فوله** وضمن بالاستيلاء في وضمن
الغاصبه المميز ما غصب بسبب استيلائه عليه ما اذ تغير في بدنه وان يسهل او وجباية
غيره وكما هو انه ما يروى في ذلك في العفار وغيره خلاف قول ابن الحاجب ويكوي ائ الضمان
بالقبولت بالمباشرة او باثبات البيع العادية في المباشرة كالقبول والاكل والاصراف
واثبات البيوع العادية في المنقول بالنقل وفي العفار بالاستيلاء وان لم يسكن على انه قبله
في التوضيح كان عبد السلام واما ابن عروة فقال مجرد حصول المعصية في حوز الغا...
صب يوجب ضمان وان سبوا او وجباية غير عليه ثم فالوا حاكم كلام ابن الحاجب وشرحه

سورة

وتسار حيدان عن العفار لا يفر فيه الا ضمان بغيره الاستيلاء وهو مجرد حفيقة
الغصب بوجوب الضمان لو غصب امة كائنة ببقته او غيرهما من التملكات باستولى
عليها بالتمكر من التصرف فيها دون ردها صحتها واديات المذهب واجبة بغير العن...
تأملها انتهى وان الحاجب تابع ابن شاسر وعبارتهما منسوجة على منواله في...
الغزالي في هذا المحل وكلام المصنف هنا سأل من ذلك وان كان فوله بعد هذا التركيب...
يحتمل ان يشير اليه **فوله** والا فترد في ان وان لم يكر المقاصب ميثرا بل كان غير...
مميز بغير تردد في التنازع وهو الخلاف في ضمانه كما ان ابن الحاجب ام في اليسر الفرج...
له التمييز كما في كتاب عبد السلام وفي ذلك ان ابن الحاجب قال واما غير المميز ففيل ان...
في ماله والدم على عاقبته وفيل ان المال في كالعجز وفي كماله ما هو في مال البسر...
عبد السلام جعل مورد الخلاف في هذه المسئلة عدم التمييز وهو حسن في النفقة غير...
ان الروايات انفسا على وانما تعرضوا للتجويد في هذه المسئلة بالتمييز ففيل ان يستثنى...
وفيل ان يستثنى ونصب وفيل غير ذلك ففيله في التوضيح كما اشار اليه هنا واما...
ابن عروة فقال في قوله والروايات انفسا على ويرد في غير ذلك في ثمانية مسئلة من رسم...
العشور من سماع عيسى من كتاب الجنائيات انه في الا اختلاف في ان حكم الضمن الذي لا يقبل...
ابن سبته ونصب ونحوها في جنائياته على الاموال والدماء حكم المجنور الذي لا يقبل صواب وقد...
اختلف في ذلك على ثلاثة افعال **فوله** ان جنائيتهم على الاموال والدماء وعلى الدماء...
على عواقله الا ان يكون اقل من الثلث في اموالهم والثاني ان في ذلك هدم في الاموال والدماء...
والثالث تفرقة في هذه الرواية بين الاموال والدماء انه ضمان لما جنى عليه من الاموال...
في العمدة والحكم وان عجز فيها جناله من الدماء فكذا يكون عليه من ذلك في ماله ما عاين...
انه من الثلث وعلى عاقبته ما بلغ الثلث بانكر واما الكبير المولى عليه فحكمه في جنائيته...
في الاموال والدماء حكم المالك كما مر نفسه يضمن ما استهلكه من الاموال ويقتصر منه...
فيما جناله عجزا من الدماء **تنبيه** قد علمت من كلام ابن عروة ان الاقوال الثلاثة...
في الضمن الذي لا يقبل في الجنون على حوال السوداء وكذلك صرح بالاقوال الثلاثة في المجنور

واما ان كان الضمن على...
ملا اختلاف في امره

كنها
وخفا

في اورد رسم من سماع استيعاب من الديات ودرسم من سماع في الفاسد من الديات
 وهذا التخلل ما قيله ابن عبد السلام وغيره كالصنف في التوضيح من قول الحاجب
 وفي المال الهدى كالمجنون حيث انقضى ان الامور الثلاثة لا تجزى في المجنون ولم ينزل
 ابن عرفة لهذا البحث وانه لم يجمعه وامر به ان ابن الحاجب اختصر هنا كلام ابن شاسر وان
 شاسر اختصر كلام الشيخ ابي الوليد الفرواني ونصر المفردات واختلف ان كان صغيرا
 لا يعقل فقبل ان يصاب من الامور والديات ههنا كالبهيمة العجاء التي جعل سرور الله
 على الله عليه وسلم جرحا جارا او قيل ان ما اصابه من الامور في ماله وما اصابه من
 لمرء حملته العاقلة اذا كان الثلث بصاعرا كالحمل مورا وفي ان ما اصابه من الامور الهرة
 وما اصابه من المرء حملته العاقلة ان يبلغ الثلث وحكم هذا حكم المجنون في جريان الاقوال
 وهو راجع لما في البيان لان المعنى وحكم هذا الصبي الذي يافع حكم المجنون في جريان الاقوال
 الثلاثة واختصار ابن شاسر اياها في هذا التناول لانه نفع الشيخ في التوضيح ما في المفردات
 على ترتيبه وختمه بان قال كالمجنون فلا يمتنع انكشاف هذا التشبيه على المسئلة كلها
 حتى يرجع لما في البيان وما افهم ابن الحاجب ان التشبيه فاصح على القول الذي يليه وفهم ما في
 نفع من نصه نحو المعنى بل يتأمل من فتح له في النصاب والتحقيق وبالله تعالى التوفيق
 فوله كالمات الى اخره فمستل على تشبيه المعينات بالخصوب بعد الاستيلاء وتشبيه
 بتكابر تشاكر المعينات في الضمار وان لم يتخلو عليها اسم الخصوب حقيقة فكانه يقول
 كما يضم الغاصب وكذا بعد الاستيلاء وكما يضم تشبيه الغاصب وكذا في ما
 الموت والفساد في معيتا **واما الركوب** بهر هذا خيال اذ ليس بمعيت ولا يصلح
 للتشليل ولا محتمل ان لا يصلح للتشبيه بان كان اقرب من لقول ابن الحاجب ويكفي الركوب في الولاية
 مفعول وخضع في غير عليه مع متا فضعه لافول وضمير بالاستيلاء وهو فالان عبد السلام
 مسئلة الركوب كالحرة باعتبار الغصب بان وضع اليه وحده كاف في تعلق الضمان
 فكيف اذ اصعب الركوب وقال ابن عرفة ما علق كنهه ومسئلة الركوب غصبا
 موجب استئذانها في كلام ابن الحاجب لان كاهر قوله يكفي الركوب في الضمان فينفي

نعيم بنعنه والعللة المذكرة تافضة وهي الخوف وقول ابن عبد السلام بها يافض
 كاهر ما تقدم له في تفسير قول ابن الحاجب واثبات اليك القادة في النقول والنقلات له
 من صواب التفسير **واما الترخ** في محله فمقتضى قول ابن الحاجب ومن غصب شاة فوجها
 فمن لربها فبنتها وكان لادها وفوال عمل من مسئلة لربها اخذها او ضمير الغاصب
 ما بين فبنتها احيية ومزوجة انتهى واختصره ابن الحاجب فقال واذا اذ بيع الشاة فمن
 فبنتها وفال عمل لادها لربها بلربها اخذها مع اربنتها ابن عبد السلام كاهر ان ليس
 لربها في النقول والادوات فبنتها واذا بجها اجاته وهو كاهر ما حكاه غيره وقيل في التوضيح
 وقال ابن عرفة ما حكاه من ان يبيحها فوج فبنتها لا يربها في الترخ نصا بل تخريفا
 مما ذكره ابن عرفة في المحرر الفصح ويذكر رسم الصبرة من سماع يحيى من كتاب التوضيح والصالح من
 في لربها شاة بلربها غرم فبنتها لم يجز لربها ان يادخها فيها حيوانا من جنسها لان الشاة اذا
 لم يربها لم يربها في اخذها مسئلة بوجدة وادخ فبنتها حية فيدخله بيع النعم بالحيوان فان مات
 لحمها فلا بأس بذلك اربع وقه فبنتها ابن شاسر في يربها شاة ولا كسر في ان لربها اخذها
 مزوجة خلافا لاشي وبافيه النكاح تشبيه قوله او اكل بلا علم بما يربها انه
 لا يضمنه الا الاكل بلربها مسئلة هبة الغاصب يهب الشيء بالخصوب وفيه فلا يربها
 هذا وارثه وهو هو به ان علما كنهه ولا بد في الغاصب بهذا تارة في توضيح كلام ابن
 الحاجب بعد ابن عبد السلام وقال ابن عرفة كاهر انه مبرور في ضمانه على الغاصب
 ومقتضى المذهب انه كمن وهبه غاصبا ما غصبه ولا علم بفرضه لغيره ان شاسر من اهل
 المذهب انتهى ونضها في حيز الغر الى لو قدم الله خياية بعبه فربان معارضة الغرور
 والمباشرة قوله وفهم عليه الردية كذا في ابن شاسر وان الحاجب نفع بما للمباشرة في
 ابن عرفة وكذا نقله المحرر في مسئلة حل الفحص لا تيقه **قوله** الامم غير مستيان
 قاله ابن شاسر في الفحص وان عبد السلام ولهما عزاه في التوضيح قوله او فتح فبنتها لادها
 بلام التعليل من قوله ليلام متعلقة بفيونيه بلام على قول ابن عبد السلام فبنتها في الردية
 مسئلة العير ان يكون في خوف الابن وهو مشرط كاهر ولو قيل لفصل النكاح بالعبه لم

في علم
 ابن الحاجب

في علم

الفصل حسن وفه في هذا هو الاله حكاية الحاجب زاد في التوضيح تعالى
 شاسر ومع هذا انتم عليه ما هيل ان شس في كلام اهل البيت من الغلبة من
 سماع ابن الفاسر من كتاب الجنايا او جلس على ثوب عتيق في صلاة كذا لا يفسر
 عن حبيب عن كوفي وابن الناجي من زاد ابن عتيق واخبر من قوله في المرونة ضلع موت
 في سراج المصكر مير في مال الاخر وحق ضلع الجالس على الثوب وحقه وفاله بعض
 الموقفين من عنده نفسه ابلا لا خفي منها ولا انهم ان من كونه منها محرم حبر صيد
 المحرم وقتله قوله او غصبه منبحة فبلغت القوت في هذا من الحاجب في سكنى الدار
 في الوغص الشكنى بانهم من الدار لم يضر الا في الشكنى فقال ابن عتيق السلام معناه
 انه غير غاصب للدار لانه لم يفسد ملك رتبها وهو معتق وقد علم البر في المذهب ليس
 المنع في الغاصب وهو حسن لو كسر دونه ولا كنه جعلوا المتعدي على الدار في الكرا والعا
 رية خاصة من الرتبة في المنع على الدار في نافيها في الدار غير نافيها فيل السنف
 اهل المذهب وصف النقل في الغصب عدم رجة الاعتبار في ضمان الغاصب وكذا ينبغي
 في المتعدي في الزرع في تمام لفظ ابن الحاجب وشارحه انه لا يضر الدار واشتيا منها
 سكنى حياها او بعضها وهو خلاف نقل ابن شاسر عن الذهب قال اما الوغص الشكنى
 فيك بانهم من الدار الاموضع سكناء لم يضر ولو انهم لم يسكنه لغرم فيتمه والتقوى في الدار
 اجراء المسئلة على حكم تلك المتعدي في موك النع في باصر ساء ولا تسبب فيه النع في
 تقدم تحصيله في العارية في هذا من الحاجب بناء على لغو ضمانه بذلك ونقل ابن شاسر في
 نواله في امله وبهذا ينبغي لك ضعف منافقة ابن عتيق السلام في مسئلة النع في الشكنى
 ومسئلة النع في الكوب لان الهلاك في زمان التعدي بالركوب لا يعلم كونه غير سبب النع في
 بحال الهرم يعلم كونه اسببه وفيما سمع في اخر كلامه النع في الغصب واضع دونه بما
 في روية اهل المذهب بين النع في الغصب في ذلك اعتبارا من مدي انهم لا يلزم ذات الغصا
 فصل تلك الرتبة في بعض مع في الضمان في الغصب لا يلزم ذات النع في المراء في فصل
 تلك الترات في سبب وفي ضمانه على النع في هذا بالنقل **فصل** او اكله مال الكه ضا

الشرع على

الحر

اصله في ان شاسر لو قدم الغاصب الطعام الى المالك بل لا يضر من جاله في الغاصب
 بيران الضمان ويضرب ابن الحاجب ولم يضر في ان شاسر من ذلك وقال الجاهل على المذهب
 الا ياسبب المفسد من ذلك الا بما يفسد عليه ان لو اكله من ماله مما ليس يفسد
 في حق الاكل ان شاسر في كذا الاستشكال ابن عتيق السلام بان هذا الطعام فوا يملكه به
 لان ياكله لانه في ثمن معتبر وشان به ان ياكل ما هو دونه لضيوع حاله او انما عادة
 امثاله فينبه في مثل هذه الضورة ان يضمنه الغاصب له به ويسفك عنه من قيمته
 الفدر الذي انتفع به به ان لو كان من الطعام الذي شانه اكله ويخو في قوله التوضيح
 كلام ابن الحاجب فيه فيذكر كلامه **فصل** في ان شاسر في الوكيل على اكله ما
 كله كرها بركة الغاصب فيبعه ابن الحاجب ولم يبيعه المصنف هنا وكانه في ان القواب
 اجراء في حكم الاكراه في التقيح في قوله او اكله غيره على التلبيح حسب ما قبله في
 التوضيح من كلام ابن عتيق السلام ويخو لا يعرفه وقد ذكر الغزالي في الوحي في الخلاص
 فيما لو غر الغاصب المالك فيقدم اليه الطعام فاكله قالوا هذا اول ما يرا
 الغاصب ولم يترك اكل المالك كرها في قوله ومنععت البضع والحربا في قوله ينصب
 منبحة على كل من التملك ولقد التقويت عبارة الوحي في الجواهر وعبر عنه ابن الحاجب
 بالا متبعا في ان قالوا انما البضع ولا يضر الا بالاستيفاء في ابعوانه وفي الحر صرا في مثلها
 في الامنة ما نفصها او كذلك منبحة الجاهل في قوله في ان شاسر لا يضر الا با
 لتقويت هو مفتض في قوله في كتب السرف من السوونة مع سائر الروايات او رجع شاسر
 هو الملاق بعد البناء كما غرم عليها وكذا في منبحة ارضاع من يوجب رضاعها
 بسن نكاحها قال ابن عتيق السلام من منع حره او امته التزوج لم يضر صرا في الاعمال
 فيه خلافا وتقدم في كتاب النكاح ما وقع فيخرج منه خلافا لبعض الشيوخ في معرفة
 الامر ما ياسبب هذا الاحوال وهو منع منبحة النكاح في هذا الا في قول النع في
 النكاح الثاني في ان الموازية ان نقل الشيرازي في البناء عليه الضد او وعليه في قوله
 الحر نفسه اقلها الضد او في قوله في المرونة ان باع الشيرازي في موضع كذا في

لغيره
في

كذلك
عوضها

الشرع

الزوج على جهته بغير الخصال والار الزوجية في جميع ذلك شيئا اذا كان الا سماعا او
من الشهود او كانت امته واسارة او غير ذلك مما لا يثبت له الا سماعا او شهادته
التي هي في غير ذلك فقيمة المنفعة بالضرر من حيث انها اقتار سقوط عجزها المالي
بما تقره عوضا ايها المالك بغير عجزها او لا يلزم من سقوط المال بالثبوت ثبوت المال
عجزه من منفعة العجز لانه غير مالي ولا يحل له عوض مالي وقال الزهري في خروج
بعضهم ان عليه قيمة ما عكله من المتاع كالاراء خلفها والعجز يمنع منه شيئا ذكره
المازني في الزجر من فقه وهذا لا عرفه المازني انما قال ان الغاب غاصب على اربعة اشكال
في وكيفية اياها في ضمانه اياها فوالا اخوة في الزجر الفاسد وله في كتاب الشهادة ان يخطب
المذهب ان شهيد في الكفاية في البناء اذا رجعا لا غرامة عليها واوجب الشاهد في غيرهما
ما تلاها من اضرار الضرع وهي مما يقوم كالخسوف والمالينة واعتدل لهما على ان يتردد في حيز
ضعت كبراهما فخرهما في منافعها لانه لا غرامة عليها فيما حرمت به فخرهما وعلى ان من
قل زوجة رجل لا يغرم له ما اقله عليه من متعة وفوال الزجر في الغاب و في الامنة ما
نقصها من الضرر في الاستبراء والامنة كالساعة على واظبها غصبا ما نقصها
الوكم وكانت ثيبا او بكر او مثله في الفرو وقال في الزجر من منافع الامنة من نفعها
بعليه ما نقصها وكيفية بكر كانت او ثيبا ان اضررها وكذا ان كان عنه وهي بكر وكانت
ثيبا فلا شيء عليه والمزهر وغيره في ذلك سواء ابر عسرة في تعرفته في الشيب
يبروكية اياها طارئة او مكرهة فخر والصواب عكس تعرفته لانه يبروكية اياها
كلما عجز احدها عيبا وهو ناهي وليس هو كذا في وكيفية اياها مكرهة لانه غير
ثانية ونقد في الرد بالعيب ان ناهيها عيب انهم في النظر فخر فوالا انما لا في
كلما عجز الا وفال البتة في ذلك قبل فوالا كجر باعد وتعد رجوعه انما يبروكية حصر
ولم يصرح بالرد لتضمن الرد لهما فالان يشترط رسم يوجه من سماع عيسى من كتاب
العصب وفرو وعمل في غيب حرا بانه يكلف كليله بان يسر منه ادى في ثبته
الا هاء ونزل في كليله فكتب الفاضل في الامة ان يشترط في كليله في جميع

الشرع

دنية

الفاضل في سيرة اهل العلم بها فواته بذلك فكتب اليه في دنيته كاملة وقصر
عليه في ذلك القول في سيرة اهل العلم بها فواته بذلك فكتب اليه في دنيته كاملة وقصر
بهر من افضل به يوم فوله وعلة منتهى من اهل العلم بها فواته بذلك فكتب اليه في دنيته كاملة وقصر
فون وهما يضر شاكيه لغرم رايدا على فقه الزجر ان كليل رايدا امبوعا ويضطر وما
على كليل الشاك في مفهوم الشكر انه ان لم يكلف لا يغرم الزايد على فراجرة الرسوايل
يغرم فراجرة الرسوايل فوله او الجميع او لا ويضطر ان كليل جميع الغرم من
فراجرة الرسوايل والزايد ومبهم الشكر انه ان لم يكلف لا يغرم الفقد ولا الزايد
وبهذا يتضح الجواب بين القولين فوله اولا له اولا يضر الشاك في الخلافة فاجاب ان لم
يكلف بهما بمبهم موافقة والاذان فيه بمبهم مخالفة ففقد الشك في كلامه نصا
ومبهم اعل الفوال الزجر بين الثلاث واما البرعة فكانه اقتصر على طرفه المازني
وفال في المازني في ضمان المتسبب في اطلاق بقول كسير في فوالا عليه زايها كليل
وكثير من اذ صحت زمت في اناذ عليه مكسورا لانه صحيح وكذا كليل اعل ما اذباله
عنه عليه فوالا وعزاهما ابو محمد للضاح في المازني في ضمان الشيب وان الفاسد في
لزوم الجواز اعل من ذلك ما اعل صير ففته بد لانه ولو شك في رجل كليله اعل ان
يتجاوز الحق في المشكوك وغيره مالا والمطلوب اتباعه للشكاي عليه مع صاوال الشك
في ما غرمه المشكوك فوالا في ضمانه الاضطرار عليه ان كان مكلوما فوله ومالك
ان اشترطه ولو غاب ان اشار به القول في الضرف في الموقفة ولو غصب جارية جاز ان
تبيعها منه وهي غايبة بطلوا اخر وينفرد ان او صفا لانه في ضمانه والذناير في
ذلك اسير واشترط الاغيا في خلاص الشيب الفاي انما يجوز ان تبيعها منه وهي غايبة
بشرك ان تعرف القيمة وينفذ ما يجوز فيها والفواض ميسار علم اطل السلامة ووجود
القيمة فوالا ان عموال السلام ودلت هذه المسئلة على ان ليس من يشرك بيع المفقود
من الغاصب ان يخرج من يد الغاصب ويوفي بغيره منتهى منتهى ما اشركه بعض
وقيل في الفرو في مع انه فلا والابوع ومبهم الامر غاصبه وهذا الرد له مولا

في كتاب

نرد في قوله ورجع عليه بفضله اخفاها (استار به لقول ابن الفاس في البروقية الا ان يقهر افعال
من تلك القيمة بامر من غير هذا الرجوع عام القيمة وانما اصل هذه القيمة من بعض
عياض وفي بعض روايات الرجلين وورد في الخبر وادخل تركها او جسر الخيق
من القيمة وحصل الخبر عرفت فيها ثلاثة اقوال الاول ان الخطأ حقه وبنام قيمته البروقية والثاني
تغييره بيمينه واخرها بركة ما اخبر وهو الذي انكره اشتبه والثالث تغييره في اخرها وفي
التمسك بما اخذ به بعض رواياتنا فالاول غير المأزور والاول بالمشهور ولم يفسر ما
بله بغير كلام الا خبره وعلل في لساننا جرد القولين على القولين عدم التغير في بعض الظاهر
بناء على ان نفي الصفة الثابتة للموصوف لا يستلزم القول بتغييره وعلى القول بالتغيير بناء على
ان نفي الصفة الثابتة للموصوف يستلزم القول بتغييره قول كمشتر منه ثم غرر في آخر رواية
اي كما يجب على الثلث مشترك من الغاصب يعلم بالغصب ثم غرر في القيمة باخر رواية وهذا
مبسوط في رسم استاذ من سماع عيسى من كتاب الغصب وفي كتاب ابن بونس قوله وافق
شاهن بالغصب باخر على افراة بالغصب كشاهن ملك باخر يغصبك وجعلت دايمل
لا مال الا ان تغلب مع شاهن الملك وبغير القضاء هاتان من شلتان امس الاول فقال
فيها في البروقية وانفت شاهن ان بلانا غصبك ههنا لا مت وشاهن اذ علم افرا والغاصب
انه غصبك هاتمت الشهادة قال ابو الحسن لا غير لا تحت الشهادة بالغصب و
يفضي الى ما من غير سبيل القضاء ولم تتم بالملك ان قد نكر سيرة ودعته او علمت او ههنا او
باجارة وامس الثانية فقال بيل في البروقية ولو شهر اخر ههنا انما الملك وشهر اخر انه
غصبك ههنا فلو جتم على الجباب ملك لها مفضل بها ولم يجتم على الجباب الغصب
لان دخل الجارية تفكر كذا ان تغلب مع شاهن بالغصب ويضم الغاصب اليه ههنا
اخصرها ابو سعيد واخرهم تبع الابه محمد والفي الامهات لوانه اتمت شاهن على انه
غصبها وانفت اذ علم انها جارية قال الا انها شهادة واحدة ما دخل الجارية تفكر
حله مع انه مشهور ان غصبها واخذ قيمته ان شاء فلا عياض في جعلها شهادة
واحدة في البوات ان لم يغلب على الغصب فيضيمه وا على الملك في اليوم بياخرها بعد

من الغضب انما لم يعرف انما ملكه اذ يشتم من شاهر بالغضب بالملك والظلم والذل
 شتم من شاهر ان بالملك ما اذ لم يهادى به يحرم الغضب انما من حيث علمه وانما
 الشك اذ على الغضب ردت اليه ولم يحلف على الشهادة على الغضب ليست بشها
 دة على الملك انما يقول الا ان يدانها ملكه واعلمها عنوة ودعة او عارية او هبة او اجارة
 وانما انتم اخذها بغيره وفرد ذكر ابو عمار عن اصحاب ابن الفاسم مع عما في كتاب
 الغضب وظلالها شهادة واحدة وان لم تثبت الامة قال عياض وهذا كله عن
 غير اختلاف وانما لم يرها في كتاب الغضب شهادة واحدة وانما في كتابها في الرواية
 الاخرى شهادة واحدة ولم يقل ثالثة لانها توجب وفيها ما تقدم به القاييم عليها فهو الحكم
 له بملكها حتى يحلف مع شاهر الملك ويميز الفصل وحتى لو جاء آخر شاهر هو على
 الملك او شاهر عليه وانما ان يحلف معه كان احق به الا ان يحلف هو مع شاهر الملك
 واذا لم يحلف مع شاهر الملك معارض شاهر به على غير ما يريد مع عليه
 الشاهدين وعلى هذه الرواية الاخرى في المسئلة اختصها ابو محمد وقال في حديثها على الجواب
 الملك ولم يبين على الجواب الغضب وانما بعد الحكم المختص به وقد قال بعد هذا انه شاهر
 انه غصبها منه فقد شتم واليهالة وانما قالوا انما في حق خصم انما انما قال انما
 كنت تروى عليه وهو انما يريد بها اليه بتقديم يده عليها على ما قدمنا انما انما
 وفرد شاهر انما انما في الحديث وجعلت الآية لا ملكا راجع المسئلة في قوله الا ان يحلف
 مع شاهر الملك خاتمة الثانية انما انما شاهر ملك في الاول والثاني على قول
 وانما عت استكرها على غير ما يعلق حديث له قال البرقي في كتاب الغضب
 من المفردات انما عت الاستكرها على رجل صالح كاليوبى في الد وهي غير متعلقة به فلا
 اختلاف انما لا شتم على الرجل وانما تعد له حوال الغضب وحول الزنا انما تعد لها حوالا
 لانما يفتخر بها على بيت خرج وجو حيل الزنا عليها على الاختلاف فيمن افتر بكونه امة
 رجل وانما عاتته اشتراها منه وبوكبه امرأة وانما عاتته تزوجها بغيره على من هب
 ابن الفاسم الا ان يرجع عن قولها وانما تعد على من هب اشتراها وهو من قولنا انما عاتته

ومعنى رواية جبرائيل انما ابناء وارثا مشتركة فكره فيها الفقه وذهب اليها الى انما اخلا
 ب من الفرجا جاز على الخلاصة الشبهة فيها لا ينقسم كالنحلة والشمعة بين البعير لا ينقسم
 العيز والبيير كما لا ينقسم النحلة والشمعة وكان مراد ركن من الشيوع يعرف انما اختلاف من
 الفرجا جاز على اختلاف قوامك فيما هو متعلق بالارض ومتشبهت بها كالنفس و
 النحل والارض والكرام وما تشبه ذلك وهو ايسر واولم كان حملنا المتصور في كلام
 المحبب على غير المتعدي وغير ذات البناء ولو نوع يجوز كان تلويح يقول من جعله
 وفاقا كما ان بعضهم ايضا تلويح بقوله من جعله خلافا في الاشارة ما يقع عن الكلام
قوله وزرع ولو يارضة فالج المرونة ولم يكن له في الزرع شعبة لانه غير وادة
 والثمرة وادة **قوله** وعرفه ومن قسم متبوعه ينبغي ان يرجع ضمير متبوعه
 عنه لهما واما كنه ابردة على ملاحظة ما ذكر **قوله** وجوز ان لا يحايك في الفرجا
 واما فينوا الحايك والرحا اي حجر الرحا فانما الاختلاف في وجوب الشبهة فيهما
 اذ ايسر مع الاصل بل انما انجز البيع فيهما على الاصل يخر بينهما شعبة با
 نجا في التمسك ولم يقتله في سماع عيصوا ان عرفه هذا خلافا **قوله** في النظم اختلاف في
 رحا الماء ورحا الروا **قوله** اذ ابيعت بانفرادها او مع الارض ويختلف على هذا في
 رقيق الحايك وذو اية اذ ابيعت مع الاصل او بانفرادها ان عرفه والرحا تشبه
 بلا رضى من الحيوان الباي على الموازية لو اقسما الحايك ثم باع احدهما حكمه
 من الرقيق والالة فلا شعبة فيه لانه ابو عترة عن الموازية لو بيع شيء من ذلك على
 حرفة وفيه الشبهة ما دام الاصل بنفسه انتهى واما الشبهة في نفس ذات بيت
 الرحا والمعصرة فلم ار من ذكرها انخرط ما جابوا الكا في قول المحبب كحايك
قوله وتنازع في شئ من ذلك الا ان ينكر احدهما تصورهما كانهما ونحو عليهما
 ان شاسر وشعبة ابن الحاجب قال ان عرفه واما فيها انصهرها الا حرم من اهل المذهب
 وانما هو نظر الجيز الغزالي ما اذا فيها ان شاسر للمذهب واهل المذهب
 لا تباينها وهي كما اختلاف القبايعين في كثرة الثمر وقلته **قوله** او اشترى هذا

المذهب وذكر ابن شاسر وابن الحاجب ان اشبه بخالد فيه وقال ابن عمر السلام ما يحرر
 فيه اختلاف لانه ان اشترى منه فان شفع بالشفعة الاولى جاز ان يستلزم مبيع الشا
 ثية ففقد اكلها ايضا ولا يبرر في الاصل من الشراء الثاني الى الشفعة بثمنه وكذا ان
 هذا الخلاف ابن عرفة وقال العجب من شعبة الشك في عموم تعقيد ذلك على ان شاسر
 ومسايل التي تعقيدنا عليه **قوله** او استلزم زاد في التوضيح ويخرج من اسفاله
 في المرونة الشبهة بالبراء ان الشفع اذ افسح المصانع الارض للثمن انه تسفك
 شبعته لان كل واحد كره نصيبه من صاحبه وقال ابن عمر العمور ولو فاسمه الغلة
 فقال ابن الفاسم ما تسفك وقال الشهب تسفك كما لو فاسمه بالخمر للحاجة واما ان جرت
 الثمرة واقسمها اياها ليلكيل فاما يفتح في الشفعة **قوله** او شهور ان حضر
 العقد يريخ ان من سكت شهرين ثم فاع بهرهما يطلب الشفعة فان شبعته تسفك
 ان كان حضر عقد الشراء وكتب شهادته فيه وهو كدقيقة ابن شعبة لانه قال في رسم
 البر من سماع ابن الفاسم تحصيل هذه المسئلة انه ان لم يكتب شهادته وفاع بالعرب
 مثل الشفيع والشفيع كانت له الشفعة دون جيز وان لم يفع الا بعد الشفعة
 او الشفعة او السنة على ما في المرونة كانت له الشفعة بعينه انه لم يترك القيام
 راضيا باسفال حقه وان حال الامر اكثر من السنة لم تترك له شفعة واما ان كتب
 شهادته وفاع بالعرب العشرة الايام ونحوها كانت الشفعة بعينه وان لم
 لا بعد الشهرين لم تترك له شفعة **قوله** في هذا الا اذا علمت من كلام ابن شعبة هذا
 ان الوعد المعتبر في اسفاله شفعة الشاكت شهرين هو كتب شهادته في رسم
 الشراء الذي هو اخر من حضور العقد ولو قال المصنف ان كتب شهادته فيه كان
 اولي التمسك فيل ابن عمر السلام تحصيل ابن شعبة وقال ابو الحسن الطنيزي وعرفه
 قول ابن شعبة ان كتب شهادته ولم يفع الا بعد شهرين فلا شفعة له خلافا لما
 المرونة لانه لم يجعل فيها الكتب الشهادته في عقد الشراء تأثيرا فيهما والشفيع
 على شفعته حتى يترك او ياتي من كمال التماس ما علم انه تارك لشفعته وانما علم بالا

كان يكره
 في الشفعة
 شهادته

بالاشتراء فلم يملك شيعته سنة ولا دفعه ذلك شيعته وان كان قد كتب شهادته
في الاشتراء ومثله في التوضيح مع انه دفع هذا القول ان يشهد في المسئلة كلام شيع
ان يوفد عليه **قوله** اوله المشتري او المستر في كل من كان في المصنف هكذا
قاله بلطيفي الاول الاسم معقول والثاني اسم فاعل يعود الضمير من قوله بعرة وانفراد
عليه واصل التماسخ من المبيضة كل التكرار واسفح احوال اللطيفين **قوله** او امسح
وصي اوله بانظر في الراجحة المروية ولو سلم من تكرار من اء او وصي او سلطان شيعته
الضبي لم يرد ذلك ولا فيام له ان كسر قال في الوثائق المجموعة وغيرها الا ان يكون
الاخذ نظر او ستراد فيكون له الاخوة في الراجحة الحسن الصغير وما هو الكتاب سواء
كان الاخذ نظر ام لا وانه قال ابو عمر ان في الراجحة والوصي في السلطان وسبب الخلاف
الشيعية استحقاق او بتمترة الشراء **قوله** وشيع لنفسه او ليس له ان هكذا
هو مصدر بالواو لا بألف واسم اريد كما في المواضع عن الموازية وهو لغة الملك في الجبر
عنه ان الوصي اء باع بنفسه لاحد الايتام وله الاخذ بالشيعه لباقيهم لا يدخل
فيه من يبيع عليه واجبة على الوصي بانه باع لانه باع على غيره محمول وكما لو باع
شخص لا خاف تلك الشيعة احب التي ويكره ان كان خيل للشيخ امضى والارادة شيعته
ان يفتروا بالبيع رخصا لاخر بالشيعه فان التوضيح وكذلك ان اء باع نصيب نفسه
واراد اخذه لغيره فلا بد من نظر القاض في ان غير السلام وانه من مراعات موجب
بيع عقار اليتم وان يكون الشفيع المبيع للشيخ اقل ثمنه لدا بيع مبردا اء الوديع الحج
البيع واما لو كان وهو الغالب على الثبايع اء ابيع الجميع كان او فر لنصيب اليتم
ليبيع الجميع **قوله** او انكر المشتري الشراء وحلب واقر بايعة هذا من المستفاد
بلعل النافذ من المبيضة وضعه في غير محله **قوله** وملك بخر او دفع ثم او اشترا
اخر هو قول ابن شاسر مانعه التلخيص لثالث في كيفية الاخذ والتكرار والمراد
الاول ما يملك به وملك بتسليم الثمن وان لم يفر المشتري وفيه الفاف له بما
لشيعه عنو الطالب ويحكي في الاشهاد على الاخذ وبغوله اخوة وتماثلت ثم يلزم ان

الكتاب الثالث

كان

ان كان علم بمقدار الثمن فان لم يكر علم لم يلزمه وفصل في الواجب واختصاره وملك
بتسليم الثمن او بلا شهادته او بالفضاء وفيه الراجحة عن ان يسلم في الشيعة بالها
الشيعه باخذ هو الوجه الثالث ومراعاة بلا شهادته ان يضر المشتري والا فلا
معنى له **قوله** ان يضر هو الموضع بما قد اذن من غير ان يضر من ان المصداق انه اخذ
السلطان بالثمن اليومي والثلاثة في ملكه الى ذلك الا جاز بالمشتري اخويه وقال عرش
وهو بالفاسم في العينة انه اء الملك التاجر بعد الاخذ فيخرق ثم يء اليه وبيع المشتري
ان يفسله والاخذ قول لم الشيعه بان لم يكر له ما يبيع حكمه الذي استشيع به وحكمه
الاول في يتم المشتري جميع حقه والا فله له الا يرضى المشتري وقال ابن شمس
يعني في سماع يحيى اء وفي الامام الشيعه ولا يخلوا من ثلاثة اوجه اخرها ان يقول
الشيعه في اخوة وبغوله المشتري وانا قد سلمت فيوجه الامام في بيع المال للمشتري
فلا ياتي به بليس لاحد هما ان يرجع عما التزمه ويحكم على الشيعه بما قد مضاه عن العينة
قال الوجه الثاني ان يوفيه الامام فيغوا في اخوة ويستكت المشتري ويوجه في الثمن
بلا ياتي به بهذا ان يملكه المشتري ان يباع له في الثمن ملك الشيعه فوالف له وان احب
ان ياخذ شفعه كان له ذلك واخيار الشيعه على المشتري وهو الوجه في المرونة
والثالث ان يقول الشيعه اء اخذ وما يقول في اخوة فيوجه له الامام في الثمن
فاختلف فيه اء اليات بالثمن فيل يرجع الشفيع الى المشتري الا ان يفتا على امضائه
للشيعه واتباعه بالثمن وفيه ان اء المشتري ان يلزم الشيعه الاخذ كان ذلك له
وبباع ماله في الثمن ان اراد الشيعه ان يرد الشفيع لم يكر له ذلك وهذا قول ابن
الفاسم واشتهب الاول **قوله** ما اشار ابن عبد السلام الى انه يملك ان يفسره
هو المحل او في الراجحة لا علم هذا المعنى الذي قال ابن شاسر لاحد من اهل المذهب
وتبع فيه وجيز الغزالي على عادته في اضافة كلام الغزالي للمذهب لظنه موافقة
اياله وهذا في بيان لا يفي وما هو كلامه ان المملوك باحو هو الوجه هو
نفسه الاخذ بالشيعه لا يفسر الشفيع المعشروع فيه وروايات المذهب وافقة

بغلاية وارسلك الاخر نفسه انما هو بثبوت ملك الشيع لستف من ربح
واشتراء غيره ففما انما هو بثبوت ملك الشيع لستف من ربح
القاضي اذا طلب منه الحكم في ذلك فبالاخر وتوحيه والميتكم وغير
هما واللفظ لا يفتوح وانما اطلب الشيع المتناع بالشيعه عند السلطان لم يفت
له بما حتى ثبتت عنوه البيع والشركة او تحيم المانع وثبتت عينه عن كونها للشيع
بالبيع والشركة وبغير المتناع بالايتناع على الاشاعة وثبتت ايضا عينه عنوه
ببعض عليه بالشيعه عن كونها للشركة والاشاعة وما يثبت من ثبوت البيع
وافرار البايع به فينكر السلطان حينئذ بينهما في الشيعة وانما باقرار المشتري
والشيع حتى ثبتت عنوه البيع ومما يثبت به تسجيل الحكم ويوجب انزال الشيع
ان ثبتت عنوه البيع على الاشاعة والشركة وملك البايع لما اعم من المتناع وثبتت
عنوه الاعيان المذكورين في الاخر عرفته واما ملك الشيع الشيع المشهور فيه
بلا اعم فيه نفا حليا الا ما تقدم من غير المرونة كانه يشترى الفل في اذ اقل
الشيع بعد التبراء اشهر وانما في ذلك في شيعة ثم رجع فان علم ان ثبوت الا
خذ لومر ان لم يعلم به ان رجع قال ونزلت عنوا هذه المسئلة عام خمسين وستة
في شيع اخذ بشيعة في دار بابان فيها بشهادة عن لفردي وان دفع المشتري و
يشتمد عليه بذلك ثم ان الشيع باع جميع الدار فقام المشتري في الدار المذكورة
ليبعها في وزايتها في الشيع عليه بالاخذ ولم يات بشيعة لوانه في بيع البيع فذبح
في الشيعة عليه فوجد القاضي امضا البيع وفسخه وشاور في ذلك شيخنا ابا
عبد الله الشكفي فلم يذكري في ذلك شيئا غير كلام ابن الحاجب وما اشار اليه ابن
عبد السلام من كلام ابن رشد وكنت انا وعضد ففهما الوقت وهو العقبه ابو
عبد الله ابن خليل الشكوني شهيد في النازلة بها قبا القاضي في الشهادة في
البيع وكانت شهادته عارضا عليه واعتقاه وفهمه وكونه من خواص القاضي
المذكور باحتج على القاضي بنهي المرونة الا في قوله في كتاب البيا اذ اختلفت

له الخيار من القضا يعين صاحب غايب واشهد على ذلك جاز على القاضي والشيع
بمقتضى الخيار من القضا يعين صاحب غايب واشهد على ذلك جاز على القاضي والشيع
فوله في كتاب الشيعة في بيع الشيع الشيع في الاخره بالشيعه وبمقتضى
فوله في الاخره انه يجوز بعد اخذ والعمل به في موات المرونة هو المعهود من
كبريئة ابن رشد وغيره من الشيوخ وان كان ابن شيراز يذكري في ذلك خلافا لابي الا
شياخ الجلة انما هو على الاثر وانما العمل به بعد كبريئة كراهة الامر على
صلح وفع بينهما التمس في استئذائه الثاني ضعف واما المصنف فيعسر
فوالا بالحاجب بان معناه يملك الشيع الشيع باحد الامور الثلاثة وكذا قال
ابن رشد في النقص ورايت في القاضي كاي عمر من عبد البر ما نفعه والشيعة تجب بالبيع
الثام وتساوي وتملك في ذلك التز وفع في كبريئة هو في هذا المختصر وجوه ابن رشد
الثلاثة المنقولة من سماع يحيى بن عمر في الجملة من تقييد ابي عمراء العبد وهو
من وجبت له شيعة بلا شهادة في حجية انه على شيعة وسكت حتى جاوز الامر
المسقط حق الدار ثم قام لم يدفعه هذا الاشهاد فيقولها من احكام المرونة
بعد ما بحثت من هذه الاحكام بان جرحها الا بشيعة فوله واستفاد من
ارتقاء او كثر للمشتري الاكساعة المشتري ايعلى الزاد وكما هو الاستشاد انما رجع
لا رضاء والنظر للمشتري وهو محله ما في دعواه اشهد ان قال سئل عن باع شفا
في حايك غايب فقال الشيع حتى اذهب فانكر الشيعه وهي ليست معه في الزينة
فلا يصح في ذلك له فراجع السائل فقال ان كان الحايك على ساعة من نهار فوالا لا
فليس له في ذلك يخرج فيقيم ايضا عشرة ايام ثم يبيع فقال ابن رشد هذا من كتاب
ابن الموزان وكما هو ما في المرونة من ان الشيع انما يوزع في النفع لا في الارتقاء في الاخر
انتمس فانت ترى ابن رشد ساوي بين الزنا والنظر للمشتري بعد تسليم المشتري
اكساعة بلع المصنف اعتمد على ذلك وان كان على القول المشككي المشهور من
المذهب والي عليه العار وانفدت به الاحكام فير كليب القاضي لم يفتقر ويستفاد

و كما مستند ان يكون قد اشترى الجميع فانهم ومن غيرهم استعوزوا من ذلك
مشتراعا والى هذا ما يقولون او استعوزوا بها فالتائب والنجاة من كل هذا
ابن بن سنان ابن الموار و قد ايدى ذلك ان شاعروا ان شاعروا هو ان يقر او يثبت
الشيء غير ثواب ولم يشتره فتسقط الشيعة على احوالها وتبين مفاصله
ثم ثبت الشراء بما اجاب ابن الموار فصيح جان الا ان ابن عرفة قال في قسم
الفاضل يريد انه قسم عليه على انه شريك غائب فكم لا علم انه وجبت له
الشيعة ولو علم في ذلك لم يجز له ان يقسم عليه اذ لو جاز فستحكم له ان نفسه
هو بنفسه اذ لا يجوز ان يجعل الحاكم عن غائب الا ما يجب على الغائب فعلمه
بلو جاز قسمه عليه مع علمه بوجود الشيعة لم اكانت له شيعة ولما تقررا
يب شيعة لفي المشتري على احوالها بهذا **واما** اجوبة ابن سنان
فقبلها ابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هارون و اعترضها ابن عرفة بارادته ان
كان معناه انه وكل في مفاصله شريكه المعين لا في مفاصله مطلق شريك وهذا
راجع لاحد جوابي محتمل انه راجع للقسم عنه لكن القاسم محتمل فبان حكمه وان
معناه انه وكل في مفاصله مطلق شريك فلا شيعة له فامتنع كونه تصويرا
للمسئلة والتلخيص واغفر رجوعه لاحد جوابي محتمل ايضا انه راجع للقسم عنه
لكن القاسم محتمل فبان حكمه والرابع والسادس والسابع فبان ان نفسه لان
كفر المشتري في دعوى التزكيات والكثير في دعوى الكهنة يحيمر فنعديا ببناءيه
كغاصب يبرأ عنه بناءها بناء وهو في دعوى انه مالكي فبان انه غاصب فحكمه
في بناءيه حكم الغاصب المعروف غصبه ابتداء وقد استشكل في التوضيح ههنا من
الجوابين ايضا فقالوا انكر لم لم يجعل حكم المشتري اذ انكر في التمر او اذ عي حرفة
ونحوها ثم تبين خلاف ذلك كما قلناه في اوله ولا يظفر ولا يكون له الا فيه النقص
واعل كلامهم محمول على ما اذا كان انكارها اكثر من التمر من غير المشتري انتهى
وهذا العمل لا يعلمه ابن سنان وقبله بعض المصنفين وهذا اذا ابا الحسن الهادي

جواب عن قولهم في قوله فليس له شريك غيره **قوله** فكيف يدعى في محاورته يريد مبنى للفاعل ومبني
 وروته بكسر الواو واسم فاعل وهو كقوله في المرونة الا ان يكون مثل هؤلاء الملوك
 يريد احدهم في الدار الاصفى به **قوله** وان كل مشتق في الاخذ بما اخذ عن ابيه
 فلو كان ليس هذا مقربا على اختلاف المشتق والتشريع بل على اختلاف البايغ والمشتق
 فيكون يادى تأملوا اشار به لقول ابن جرير فالابن الموزان حلق البايغ انه باع بما يشترى
 ونكل المتباع لزمه الشراء بما تيسر واخذ هذا التشريع بما يلة لانه التبع الذي اقر به
 المشتري وقال ابن البايغ كلمه واخذ ما ليس له وقال ابن عبد الحكم واصلح في الواصفه
 باي اخذها مما تيسر ابن جرير لا المشتري يقول انما خلعت الشجر بصره المانية
 الثانية فصره كان اقبوات الشراء بما تيسر لان لو خلعت لا تنفع البيع ولم تكن للتشريع
 شفعة وقال الخمر في الشهاب عن محمد واخذ التشريع بما يلة لانه التبع الذي اقر به
 المشتري وقال ابن الماحض واصلح عنه ابن حبيب يستشبع بما تيسر **قوله** ثم
 استحوذنا من المشتري هكذا هو في جميع النسخ التي رأيناها وهو جواب
 والجنان بكسر الجيم جمع حبة كفصحة وفصاع وبالله تعالى التوفيق
باب القسم قوله القسمه ثمانية في زمن
 كخومة عبر شمر او سكنى في رنين كالاجارة لا في غلة ولو يوما هو فصحة
 المنايع ولهذا قيل بها بالزمن ان لو كانت فسمه رفاة لتأبوت **ما قلت** فذكر
 ابن رشح وعياض وابن شاسر ان فسمه المهايات ضربان مهاياة في الاعيان و
 مهايات في الازمان والضرب الاول ان ياخذ احد الشريكين في ارضه ما يشاء او ياخذ
 الاخر او ايسكنها او هو ارضه او يزرعها او هو ارضه او يزرعها او الضرع
 الثاني ان يكون المهايات في غير واحد من الازمنة كذا ايسكنها هو او اشهر او هو
 شمر او ارضه او يزرعها هو سنة او سنة او في السنة وفي الجسر في التوضيح كلام ابن

انما الحاصل فيما باله هنا انما هو على الايمان حيث قال في **فصل** وكذا سفيان بن عمار
كلامه هنا على القسمين لان الزمان معلوم ما يدعى فيهما او على هذا فقول كسرة عند سفيان
فيما هو صوريين احدهما ان يكون العبد الواحد بين الشريكتين يستعمله كل واحد منهما اشهر
والثانية ان يكون لهما عبادان يستعملهما احدهما احدهما العبد بين شهر او الاخر كمال
وما تشتركان مساوات الميراثين وانما يشتركان حصة واحدة او اقسام ثلث في الشك في
جواز او في الغلة معاً وما يزيد هذا وهو انما فاشته ابن عرفة لغيره في اقل او قبل
عبارة صريح في ان مفاصلة الزمان ومفاصلة الاعيان يوجب عرو الثاني عن الزمان وليس
كذلك ومثله ان كان المشترك بينهما واحداً فبطل القسم بالزمان لواقته وان كان المشترك
فيه متغيراً فبطل القسم بالزمان فيه بالغير لان متغيره بالوقت بعض احوال المشترك
فيه واكثر من الزمان الذي يدعى في هذا الانتفاع **تبيينها** الاول اذ الباطن وعبر الدخايل
عن المذهب انما يجوز فسمية النهايات وهي فسمية النافع بالمرافعات لا بالاجابات والفرق
عنة وعلى هذا انما ان عرفة وبه قطع عياض والذات في المفردات لا يجوز بالسهمية على
مذهب ابن الفليس ولا يجوز عليها من اباها ولا يجوز في العلم بالمرافعات التي في اقل او
المفردات من هذا الباب فسمية الحبس لا غلط فيها انما يقسم ويغير على القسم من اياه
ويبقى بينهم ان يحوث بينهم من الموت او الولادة ما يغيره بزيادة او نقصان وانما هو في
الي الذي يقولهم من حبس في مرضه على ولده وولده او ان الحبس يقسم بينهم اعني على عدد
الولد وولد الولد وبغير ذلك من الكفوهر الماخوذة في مضاف اليه فبطل ان لا يقسم
بما اوضح من ذهب الي الذي يقول ملك في الموت انما ان الحبس مع الايقين واليقين في
انما لا يقسم الا ان يتراضى الحبس عليهم على فسمية فسمية اغتلا في يجوز ذلك
انهم وقد عثر ابن سفل هو في الاقوال الاشياء الشور وفي البر عنة والمفردات حمل
القسم على نفس المنفعة ومنعه على الربع الحبس فسمية **فصل** وجاز هو
على كنهه ان جزوا ان كنهه شهر لا خفا ان هذا العبارة جيزة موافقة لقوله
في المرونة واما في فسمية الصوف على كنهه العنم ان جزاه الا ان ايام فريده

ورثة يورثهما اليهما يجوز ما بعد وفي بعض النسخ ان لم يميز وكانه اتملا من
لم يميز معناه **فصل** وخيار احدهما كالمبيع اي في قدر زمانه ولا كان تشيها
ضابعا لغيره وايضا **فصل** وخيل في كمره كناسقه على العربي ولم تكمره على شجرة
ان وجدت سعة اشار به لقوله في المرونة فاذا اكتسفت فصرى جعلت على سنة
البليخ في كمره الكناسقة فان كان الكمره بصفته لم تكمره في ذلك على الشجارهم ان اجبت
دونها من صفته متسعة فان لم يكن فيمن الشجر فان ضاوع في ذلك طرحت في صوف
شجرهم ان كانت سنة بلدهم كمره كمن الشجر على حاشيته ابو الحسن الرضائي
واما ان لم تكن تلك سنة بلدهم يعلم ان الشجر حمله الى حيث يكمره **فصل** وحيث غلبه
فمع ان لا غلته على الثلث والاثنيث كذا في الاصل في رسمه في رسمه شك من سماع ابن
القاسم من كتاب السلطان ونضه واما غلبة الفصح من التميز والغلث عند البيع فبالد
واجب ان كان التميز والغلث فيه كثير ارفع في اكثر من الثلث كان بيعه على ما هو عليه
من الغرر ومستحب ان كان التميز والغلث فيه يسيرا **فصل** في اقل الغلث بالغير المحجة
وبالغير المتقولة فانه عياض في كتاب القسم **فصل** في رسمه ان خرجت من سماع
عيسى من جامع البيوع قال ملك ما باسرا في جعل في الحمل الماء الذي لا يصلح الا به فقال
ابن رشد وكذا في الماء يجعل في اللبن استخرج زينة فانه ملك في اول رسم من سماع
اشهد من كتاب السلطان **فصل** وجمع بزولوك صوف وحريير معكوف على ما عمل
جاز عياض التميز بفتح الباء اختلف في الكتاب في كل ما يلبس كان صوف او خز او كتانا
او قطن او حريرا غليظا او غير غليظ **فصل** وتقرأ وزر عاز لم يحرقه كانه اشار به هذا
له وهو قول في المرونة واما باس فسمية البليخ الصغير بالتميز على ان يحداه كما
نهما الى الاختصاص حتى يخرج جام من وجه الخمار وان لم يختلف حاجتها اليه وان
افتمت له ووضا احدهما صاحبه بامر يعز بفضله جاز في ذلك كما يجوز في البليخ الصغير
بليخ غلثه بليغ غلثه على ان يحداه مكانها ولم يحداه فانه باس فسمية التزوع
فان لم يحداه بليغ غلثه على ان يحداه مكانها فانه باس فسمية التزوع ان يحداه بليغ غلثه

يشركه في المال والملك والادب والجاه والرياسة او يشبه ذلك ما هو العلة فلا مال
 في التنبهات كان شيا الفاضل ابو الوليد يذهب في رايه العلاب والاحكام
 للشك في الانفراد الزا من اراء في مثل هذا بيع نصيبه او مغاوتة لم يشركه
 بخلاف ما يراه للشك في الانفراد بالمناجع والشك في رايه العلة انما المراد
 منها العلة فلما لم يكن ثمن بعضها ابيع عن بيع جملتها بل ان كان الرغب
 في شراء بعضها اكثر من الرغب في شراء جميعها بخلاف دور الشك في ما يبيع
 احد الاقتران الاختصاص به كمنع ما انتهى ولا يشترط فيه ان يكون السلام
 بعد ما قرر ان المذهب الاطلاق **واما** ان عرفه بفنل ما في التنبهات ثم فلا يعرف
 عادة ان تشترا الجملة اكثر مما في رايه العلة وغيره الا ان يكون في الك غرض
 بل ان لا يعرف ان يكون ناد ويزعم على مقتضى قوله لا الشبهة فيه انتهى
وجرت بحكم بله يدا شيوخ شيوخ خناي الفلاس ابن حبيب المربيتي المكناسي
 نافلا من كتابه في محمد عبد الله الثاني في الموضوع على المرونة كان الشايع ابو العسر
 اللخمي يفتي بان الشريك بان الشريك اذا قال انا ودي النفص الخ بينا الشريك في
 بيع نصيبه مفرد اقول له واما في الشريك ان العلة فورا ترفع بازالة الضر
 عنه بالنقص الخ بينا في بيع نصيبه انتهى ومنه يظهر انه لا خصوصية عند
 اللخمي للبعد الوصي المتقدم الذكر وان كان يتم ان يحكمه ليل لا يكر على الا
 يها بالا بقال فبال وكان الشايع عبد الحميد الصايغ يفتي ان المبر على البيع انما
 هو فيه كان كبيع الثمر كاليد بار والحوافيت ونحوها واما الرباع الكثير الايمان
 كالبنائ والعمامة التي بيع النصيب فيها افضل وارغب عند الناس من شراء
 جميعها بانه لا ينبغي ان يختلف في ابرام بيع نصيبه منها خاصة اذ لا يناله
 في الك بحسب ان كثير من الناس يرغب في شراء النصيب من الحمام والعقد وقله
 ثمنه وايرغب في شراء جميعه لكثرة ثمنه وتعدده انتهى **واما** المشتراء من
 لشركي بعضا فقال في التنبهات يجب ان يكون هذا الجير في اورد او اشتراكه

الشرا

الاشتراك جماعة وفي عطف واما لو اشترى كل واحد منهم جزءا من بعضه
 بغير علم من غيره على اجمال البيع مع صاحب المالك عن اليد كذا في الشرا
 واما كذا في بيع مفرد او لا حجة له هذا في حشر الثمن ببيع نصيبه مفردا
 لانه كذا في الشرا ولا يلزم الربح فيها الشرا بخلاف شريكه من ماله انتهى
 وعنه نقله ابن عرفة فكان له يسبق اليه الا انه قال قبله والمعروف الحكم
 ببيع ماله في قسم يد عور شريك فيه لم يدخل على الشراكة وفيه غير واحد من
 ثمن حقه مفردا غير ثمنه في بيع كله وقال المتبحر في كتاب الشبهة من اوصى
 بثلاثة للمساكين ربيع الوصية ثلث ارضه ولا شفعة فيه لان بيع الوصي لا يبيع
 كبيع الميت قاله سمعون وقال غير في الشبهة للورثة قال ابن القيس
 وهو الاصح له قول الضرر على الورثة وبقا الى الك لا خراج من ماله من اجماع
 مقتضىه لا مفاستهم ولم يحتج القس ابن عرفة بتعليقه بغيره في قول عور
 البيع من دخل على الشراكة انتهى وابت بحكم بعض المعنفين واخيه فتبع
 شيوخنا ابا الفاس التاز عور وانضمه كريقة عياض اشتراكا في اجماع المرحل
 في عور الشريك الى البيع وكريقة اللخم خلاف هذا والله لا يشترط كانه جعل
 الاصل فيما جعلت له الشفعة مالا بنفس خوف ان يدعوا المشتري للبيع والمشتري
 انما دخل وجوه وقد جعله يدعوا الى البيع وتكرر هذا من كلامه في باب تشايع
 الورثة والشركاء من كتاب الشبهة انتهى على ان ابن عبيد السلام عرافا عياض
 اللخم فتأمل نصيبه فم تقدم للخم في الاختلاف في القسمة الجبرية انما هو
 اذا كانت الدار ميراثا او لفتية فان كانت للتجارة لم تقسم فولا واحدا لان فيه
 نقصا للثمن وهو خلاف ما في خلا عليه قال عياض وعلى قول اللخم ما الشرا
 للتجارة لا يجير على نفسه من اياه يجب ان لا يجير من اياه بعه عليه لانه على الشراكة
 في خليه حتى يباع جملة فقال ابن عرفة في قوله على بعه جملة موكد فيقول
 عور بعه جملة فكيف يبيع قوله لا يجير على البيع من اياه واما ليصح اعتباره

بقره

ولومات قبل الف لم يورث عنه نصيبه والغالب حقه واحده المال الزوجي
ولومات وورثه عنه وورثه باذالم ينكر العايب مع وجوب المال الذي يورث منه
الذي انزل له كان آخره لا ينكر المال لم يجب له بعد في التركة لم يورث من فرائض
الفاطمه في المرونة وغيرها ان من ائتمت حقا على صغير فصيله به عليه ولم
يجعل للصغير وكيل يخاصم عنه في الف باعنا فاض على الصغير بعد وضعه
من غير ان يعام له وكيل ولا محض كالتكفل ووضع العمل بتأدية في الميثاق وهو كالميراث
لا ان يشاء فيه والشك في ذلك ان نقله ابن عرفة الى قوله من غير وجه منبغة في ذلك
للورثة ثم تعقبه وقال في تغليظه ان ابن عرفة في قوله لا حجة له نكح باله والافاض به
العمل عن ذلك دليله من وجهين الاول ان الذي يورث فضاؤه لا يخرج فاضه وحكمه
متوفى على ثبوت موت المدين وبعده وورثته وان يقر بعد موت المدين في العمل
بالحكم متوفى عليه وفضل الذي من متوفى على الحكم والمتوفى على متوفى على
امر متوفى على ذلك الامر الثاني ان حكم الحاكم بالذي من متوفى على الاعذار كالميراث
رثة والعمل من جعله وان يقر الاعذار في حقه الا بوجهي عليه او مقدم وكلا
هما يستحيل قبل وضعه فقام له ومن تمام كلام ابن عرفة باذالم يورث في قوله
زوجته وجب الا يجعل قسم الميراث حتى تستل المرأة هل لها حمل ام لا فان قالت
انها حامل وقعت التركة حتى تضع او يظهر انها ليس بها حمل بانقضاء امر عرو
الوفاة وليس بها حمل كما هو رافا قالت ليست بحامل قبل قولها وفست التركة وان
قالت كاد في اخر قسم التركة حتى يبين انها ليس بها حمل بان يفيض حيضه او
يضم امر العرو وليس بها ريمة من حمل قال ابن عرفة فها هو انه لا يشترط
في عرو الوفاة في ذات الحيض حيضتها في العدة وفي تقديم ما فيه من الخلاف وفي
ينظر التعاليم والفاطمه ابن عرفة بعث اليه الفاضل ابن السليم بقصة ميثاق وروية
الحجت انها حامل واكد بها العصبية قال ابن عرفة وفقت لها الف الف والله وانما
المرء ليس بمرء حتى يورثها فان كانت علة في الجوف تسمى بها الاطباء الرجاء نظر المرأة

حكايه

انها حامل ولا حمل بها فان ادخلها امرؤا ومارسها اليه ابن السليم فاعلم ان الفاضل
على انك لم يثبت فاضلها وبعثت من حرمها وصادت على ادخلها الفاضل ابن عرفة
الفاضل ابن السليم ووليت الفضل بعده ونكحها بعد ذلك وان ينكرها الفاضل ابن عرفة
وفقت له الفاضل بن عرفة في الميراث فيسأل به ويجوز ان ينكر الحرة فان زعم ان ابن
اللدن هو ما اخر مسئلة في ديوان ابن عرفة واسمهم هو العلة التي حاصتها
لا اسم حاكمي واللعن كذا هو في خيرة ثابت من فرائض الميراث وغيرها من نصا
نوع الحديث وقال ابو الوليد في قول ابن عرفة في حقه في يعبر للنفساء هو الذي
يذكر غير الرقا واوله الجساة من ودم صلب نزل الرحم وروى باللفظ على القوي
باب الفرائض قوله وانما هو وروى عنه ابن عرفة
انكشاف الاعيان عليها معا وانما هو جوابه في الرهن فيما راينا ولو سلم فاعلم ان
يجعل غاية ما يورثه كالميراث فيهما معا وفي بعض الحواشي ان معناه ولو كان فاضا
بيد الميراث وفيه بعد **قوله** فاجر متلمة قوله ثم فاضل قوله وما قيل من نقل
على الصرف والكتاب النسخ المنقومة وقول بعضهم في ذلك فاضل قوله فاضل قوله
سواء تسعة قد جعلت لبيان فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله
والميراث الا في ميراثه فينفذ وان يشاء عتقه فكل من اقره في ثمانية بعد بيعه
بغير اذ اعوت تمام فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله
كراة في الفاضل عياضه وان في خير بما يزوج فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله
ولما ذكر ابو الحسن الصغير اختصارا في سعيه في قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله
في البلد يشتري منه ثمار فلا خير فيه قال ملك يعطيه المال ويغوده كما
يقاد البعير وانما كرا ملك من هذا الزجر عليه ان يشتري الزايل في ذلك الموضع
وفي تقديم ذكر من اخبر فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله
في الاول فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله
والجواب في ميراثه فينفذ فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله فاضل قوله

حركه في هذا ما يسمي من قسوم من ملك بهمه وهو انما يدير
ايستفك منها انما يديره من قسوم من ملك بهمه وهو انما يدير
بملا يديره ما هو ابنه وبنو ابنه وبنو ابنه وبنو ابنه
وليس كذلك ابو الحسن الضمير بهي كبريا وواسعة التحريك في كبري
في كبري يجوز والنقص واستحكة جعله ابن القاسم كالتحريك وان جيب كالفك و
ابو عبد الله ابن العطار معنى النقص هنا باليد واما بالفضي بمنازل كالحصاد با
لعتبار والفك وهو راجع لان النقص باليد غير معتاد انتهى ومنه نقل في التوضيح
وقال في جامع الضرر وجهه اسماء على الفاعل بان الشجر يختلف بالظلمة والليل
وفي نقل ما يفسد منها او يكثر وهو غير **قوله** واستحكة مودج و
مستثنى من معناه ما ذكر الشارح فيه من الاحتمال في معناه في كبري ابن عبد
السلام في نقل ابن الحاجب قال في الاول افرق الى كبري فيه فكم في التوضيح **قوله**
واستحكة اي وجاز استحضار وان كان فيه استحكة غير معتادة لغير الفرز
والضرورة وهو ما يستثنى من قوله بعد بالاستحكة غير ضرورية وانما
ابن الحاجب واستحكة الرضخ وان كان ابنه غيرا للضرورة **قوله** والعري
في كبري خرفه اي وجاز اعتبار العري او اعتبار العري **قوله** ويضع سلعة
على ان يتجر بها سنة ان تشرك الخلف كغير عينه او امسكته في كتاب
الجعل والاجارة ونقصها ومن باع من جمل سلعة بثلث على ان يتجر بها سنة
كان كمن واجبه على ان يتجر له بثلث المائة الى دينار سنة او برعمل غنما بعينها
سنة وان تشرك في العقد خلف ما هلك منها او تلف جاز والالم **قوله**
كواكب اي كما يجب خلف الكواكب اذا تخذ ركوبه وان يفسخ الكرا وسيفول
ووسخت تلف ما يستوفى منه ما به **قوله** لا يميز اب الا لمنزله في ارضه اي الا ان
يكون الميزان لمنزله يجر في ارضه باللام للاستحقاق كالجمل للبر سر وفي بعض
النسخ الا يميز ابك في ارضه اي الا ان تستاجر لميزانك في ارضه باللام للتعليل **قوله**

اهلها وتبعها

وعلى نقل

وعلى تعليمه من ان مساهمة او على السور والسر والسر والسر
يذكر في علم الشرع انما يديره من قسوم من ملك بهمه وهو انما يدير
بملا يديره ما هو ابنه وبنو ابنه وبنو ابنه وبنو ابنه
وليس كذلك ابو الحسن الضمير بهي كبريا وواسعة التحريك في كبري
في كبري يجوز والنقص واستحكة جعله ابن القاسم كالتحريك وان جيب كالفك و
ابو عبد الله ابن العطار معنى النقص هنا باليد واما بالفضي بمنازل كالحصاد با
لعتبار والفك وهو راجع لان النقص باليد غير معتاد انتهى ومنه نقل في التوضيح
وقال في جامع الضرر وجهه اسماء على الفاعل بان الشجر يختلف بالظلمة والليل
وفي نقل ما يفسد منها او يكثر وهو غير **قوله** واستحكة مودج و
مستثنى من معناه ما ذكر الشارح فيه من الاحتمال في معناه في كبري ابن عبد
السلام في نقل ابن الحاجب قال في الاول افرق الى كبري فيه فكم في التوضيح **قوله**
واستحكة اي وجاز استحضار وان كان فيه استحكة غير معتادة لغير الفرز
والضرورة وهو ما يستثنى من قوله بعد بالاستحكة غير ضرورية وانما
ابن الحاجب واستحكة الرضخ وان كان ابنه غيرا للضرورة **قوله** والعري
في كبري خرفه اي وجاز اعتبار العري او اعتبار العري **قوله** ويضع سلعة
على ان يتجر بها سنة ان تشرك الخلف كغير عينه او امسكته في كتاب
الجعل والاجارة ونقصها ومن باع من جمل سلعة بثلث على ان يتجر بها سنة
كان كمن واجبه على ان يتجر له بثلث المائة الى دينار سنة او برعمل غنما بعينها
سنة وان تشرك في العقد خلف ما هلك منها او تلف جاز والالم **قوله**
كواكب اي كما يجب خلف الكواكب اذا تخذ ركوبه وان يفسخ الكرا وسيفول
ووسخت تلف ما يستوفى منه ما به **قوله** لا يميز اب الا لمنزله في ارضه اي الا ان
يكون الميزان لمنزله يجر في ارضه باللام للاستحقاق كالجمل للبر سر وفي بعض
النسخ الا يميز ابك في ارضه اي الا ان تستاجر لميزانك في ارضه باللام للتعليل **قوله**

البحر

اجازة القضاة في هذه المسئلة لا يفرق بين النسيئة وبينها **قوله** فانه
 مستاجر في ائنة او ثوب ممثلة كذا في بعض النسخ من رواية الشافعي في كتابه في معرفة
قوله وكذا لعينه كذا في بعض النسخ من رواية الشافعي في كتابه في معرفة
 وفي بعضها وكذا عبد الله بن داود في اضافة كذا للعبد واحوال العبيد واحوال الامم الجارية
 وكلها صريحة وفيه فالي باب النكاح واللازمة كجزارته وبيع او اجارة لعبد **قوله**
 بمنفعة بعد ان ما تجرد عن المنفعة غير جائز كما قال ابن يونس في هذا الموضع
 الجمل والى كذا او ان كان من باب الجمل وفيه فالي بعد هذا وفيه مشترك بمنفعة الجمل
 على فواكه **قوله** تتقوم قدر على تسليمها بلا استيفاء غير فصولها فخر وتعين
 اصله للغزاة فالابن عرفة تبع ابن شاسروا ابن الحاجب الغزاة في فصولها ان تكون
 متقومة غير متضمنة استيفاء غير فصولها فخر وتعين
 واجبة معلومة بغيره وامتقومة بما لها فيمة وهو قول الغزاة في عينها بلا
 بغير النسيئة المتقوم استيفاء في ائنة للشم والكمع لتزبير الحوائث لا يبيع لانه ائنة له
 وعبر ابن عرفة بان شرطها امكن استيفاء بها واذ في هذه غير وان يقد على
 تسليمها معلومة غير واجب تركها وابعادها وليتغير في كلام المصنف مصر
 المكايح مجرور وعندها على النسيئة اي بلا استيفاء غير واحد غير وهو غير
 لقوله صر ولا واجبة ائنة متضمنة ان المنع معلق على تعين العيادة لا على وجودها
 والى من من تعين العيادة وجوبها لان اخر من روات الامامة متضمنة كصلاة الفجر
 والوتر وكذا ايام يوم عاشوراء ويوم عرفة بهذه يمنع الاستيفاء عليها وان
 لم تكن واجبة لتعنيها على المكلف ومعنى تعنيها انما يبيع وفوقها من غير
 من خوكب بها بل واجبه الاستيفاء عليها الذي اكل الم ا بالياكل قاله ابن
 عبد السلام **قوله** وارضا غرمها وذا وانكفتاجه هذا قول ابن القاسم في
 المرونة وفي سياقته في حينه لا غيا تغير بان الحاجب المقصود به على غير ابن
 القاسم **قوله** وشيخ النجاشي عليه السلام في تسليم لوجود الخالي وفيه فالي عرفة

مكتبة جامعة الكويت
 قسم المخطوطات

تمنع لمن الحاجة في شاسر في اوله ائنة الاستيفاء في النسيئة في اوله
 والى في النسيئة في اوله ائنة الاستيفاء في النسيئة في اوله
قوله الا ان عرفة او شاة ليدفعها لا يبيع على تعقيب وشاة
 وان عرفة على شجرة او اشار بهما في اوله شاسر ولا يبيع استيفاء الاستيفاء
 لغيرها والشاة لتتاجها ولينها وصورها لانه يبيع غير قبل الوجود فالابن عرفة
 وتبعه ابن الحاجب والا ذكر هذا الفرع اهل المذهب في الاجارة لوضوح حكمه من
 البياعات وانما ذكره الغزاة وتبعه انتهي واما ابن عبد السلام فيسلم التمر
 والتماج والضوف ويحت في اللبن في الاما استيفاء بها اللبن والمزب ان
 يمتنع مخالفا وانما ينفق فيه بل يبيع اللبن جزاء جمل مشترك تغرد الشياه
 وكثرها وان كان على الكيل لم يمتنع ان هذا المشترك واجارة الشاة تاجل بينها
 فصار ان يوزن الذي يبيع بينها كما ينبغي ان يكون المنع منه قنأمله انتهى واستوفى
 في التوضيح لتسروك الجراف المعروفة من جملتها ان يكون في الاجارة فحمل كلام
 ابن الحاجب على ما اذع اليه في الابان كما في التمرة والضوف انتهى وهو يبر من
 تعليم ابن شاسر بانه يبيع غير قبل الوجود **قوله** ولا منع من كره حتى العج كثر مشترك
 التبعين تاكيد التمر من المذكور وتبعه بر كره حتى العج على ما هو احدى منها **قوله** وغير
 متعلق ورضع ودار وحانوت وبناء على جدار ومحمل ان لم يوصف كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها وان يوصف بمكر جوعه لجمعها على البناء على جدار لا يكون الا ابو
 ص فالي التوضيح المحمل بفتح الميم وكسر الهمزة وعلاقة الشيف بالهش
قوله وعمل به في الخيل ونفس الرجا والية بناء اما الاخير ان يصرح بها في المرونة
 وانما الاو اذ قاله ابن شاسر في ابن عرفة فهو كقول المرونة والية البناء فالوعى
 في الاجير الا خيلك عليه وفي الصانع الخيلك عليه واما ابن عبد السلام فيقال لا
 يمتنع في اعتبار العوايد والعادة عنونا بنون سراج الخيلك على الخيلك الا ان يمتنع
 التوب بالخير فيكون على مال الشوب وفريق منه في التوضيح في غير هذا **قوله** ولا يعلو به

الاو

السنه اوله لم ينفذ هكرا بعد السبع والاربعون وهو النصف والاربعون
لغوله في المرونة ومن الكثر داخله حينها على ان يكون السنه الخمسة والاربعون
في الكثر جاز به النصف وان كان الكثر السنه او شهرين جاز به النصف
لا يجوز **قوله** واذلة بزيادة قبل النصف وعرف ان لم ينج عليه والا فلا السنه
وفك او اقتصر او بعد تسير كثير اقتصر بالعملة المشروعة والسنه الخمسة من زيادة
الفصل او بعد تسير كثير محظوف على من المكثر ما على اقتضاها علمه **قوله** واشترط
هوية مكة ان عرف اشلو به لغوله في المرونة ولو شرب عليه حمل هو ايام مكة فان كان
امرا عرب وجهه جاز ولا لم يجز ابو الحسن الصغير كسوته وكسيتها فطاهم
جواز تكسيها وكسوتها الا ان المرونة ابطا كما في كتاب الصلاة الا ان يتصرف
بشئ من ثوبه المصنوع او يجر احب التي انتهى وفر فالوا ان كسوة الكعبة محض
لعموم النصف عن كسوة الجدار **قوله** وعقبة الاجين هذا كقول في المرونة
والاجين ان يكثر بملا ويشترط عقبة الاجين ابو الحسن الصغير يعاقبه اجير في
الركوب فالجزم انما يرفع الاشتراك الكراهة لانه يكره كراه من غيره اذا
اكراهها للركوب ابو الحسن الصغير وليس هو في المرونة لانه لم يشترط في ذلك مكان
يعاقبه به غير كراه من غير هو انقل منه لان العقبة ابد انقل من غير فكراهه ابا
يوه الاشتراط رفع المنع انتهى وما قاله بعضهم هو خلاف قول ابن الفراء في سماع
عيسى وما قاله ابو الحسن الصغير هو نثر من قول الصبي فيه قال ابن رستم وهو الصبي
هو الفياض **قوله** جاز كراه مقام مسئلة مستقلة كقوله في المرونة ولا يصر
بكرام الحمامات وفي العقبة والله ما دخل بصواب قال ابن عرفة لان المكثر منقر
في عمله ما يقع صواب دخوله ومكره براء منه وان عات عن محضر الثمانية قال عبر
المالك يمنع السلطان النساء الحمامات اشترط منع ويضربهن على الذنوب ويرد
الحمام حتى لا يدخا امراته انما الحمام للرجاء بشرك الشبهة وقاله اصبح ابن
عروة واخبرنا شيخنا ابن عمو السلام او بعد منكر النكر الشرعي كذا امر الحمامين

السنه اوله لم ينفذ هكرا بعد السبع والاربعون وهو النصف والاربعون
لغوله في المرونة ومن الكثر داخله حينها على ان يكون السنه الخمسة والاربعون
في الكثر جاز به النصف وان كان الكثر السنه او شهرين جاز به النصف
لا يجوز **قوله** واذلة بزيادة قبل النصف وعرف ان لم ينج عليه والا فلا السنه
وفك او اقتصر او بعد تسير كثير اقتصر بالعملة المشروعة والسنه الخمسة من زيادة
الفصل او بعد تسير كثير محظوف على من المكثر ما على اقتضاها علمه **قوله** واشترط
هوية مكة ان عرف اشلو به لغوله في المرونة ولو شرب عليه حمل هو ايام مكة فان كان
امرا عرب وجهه جاز ولا لم يجز ابو الحسن الصغير كسوته وكسيتها فطاهم
جواز تكسيها وكسوتها الا ان المرونة ابطا كما في كتاب الصلاة الا ان يتصرف
بشئ من ثوبه المصنوع او يجر احب التي انتهى وفر فالوا ان كسوة الكعبة محض
لعموم النصف عن كسوة الجدار **قوله** وعقبة الاجين هذا كقول في المرونة
والاجين ان يكثر بملا ويشترط عقبة الاجين ابو الحسن الصغير يعاقبه اجير في
الركوب فالجزم انما يرفع الاشتراك الكراهة لانه يكره كراه من غيره اذا
اكراهها للركوب ابو الحسن الصغير وليس هو في المرونة لانه لم يشترط في ذلك مكان
يعاقبه به غير كراه من غير هو انقل منه لان العقبة ابد انقل من غير فكراهه ابا
يوه الاشتراط رفع المنع انتهى وما قاله بعضهم هو خلاف قول ابن الفراء في سماع
عيسى وما قاله ابو الحسن الصغير هو نثر من قول الصبي فيه قال ابن رستم وهو الصبي
هو الفياض **قوله** جاز كراه مقام مسئلة مستقلة كقوله في المرونة ولا يصر
بكرام الحمامات وفي العقبة والله ما دخل بصواب قال ابن عرفة لان المكثر منقر
في عمله ما يقع صواب دخوله ومكره براء منه وان عات عن محضر الثمانية قال عبر
المالك يمنع السلطان النساء الحمامات اشترط منع ويضربهن على الذنوب ويرد
الحمام حتى لا يدخا امراته انما الحمام للرجاء بشرك الشبهة وقاله اصبح ابن
عروة واخبرنا شيخنا ابن عمو السلام او بعد منكر النكر الشرعي كذا امر الحمامين

في القصة

السنه اوله لم ينفذ هكرا بعد السبع والاربعون وهو النصف والاربعون
لغوله في المرونة ومن الكثر داخله حينها على ان يكون السنه الخمسة والاربعون
في الكثر جاز به النصف وان كان الكثر السنه او شهرين جاز به النصف
لا يجوز **قوله** واذلة بزيادة قبل النصف وعرف ان لم ينج عليه والا فلا السنه
وفك او اقتصر او بعد تسير كثير اقتصر بالعملة المشروعة والسنه الخمسة من زيادة
الفصل او بعد تسير كثير محظوف على من المكثر ما على اقتضاها علمه **قوله** واشترط
هوية مكة ان عرف اشلو به لغوله في المرونة ولو شرب عليه حمل هو ايام مكة فان كان
امرا عرب وجهه جاز ولا لم يجز ابو الحسن الصغير كسوته وكسيتها فطاهم
جواز تكسيها وكسوتها الا ان المرونة ابطا كما في كتاب الصلاة الا ان يتصرف
بشئ من ثوبه المصنوع او يجر احب التي انتهى وفر فالوا ان كسوة الكعبة محض
لعموم النصف عن كسوة الجدار **قوله** وعقبة الاجين هذا كقول في المرونة
والاجين ان يكثر بملا ويشترط عقبة الاجين ابو الحسن الصغير يعاقبه اجير في
الركوب فالجزم انما يرفع الاشتراك الكراهة لانه يكره كراه من غيره اذا
اكراهها للركوب ابو الحسن الصغير وليس هو في المرونة لانه لم يشترط في ذلك مكان
يعاقبه به غير كراه من غير هو انقل منه لان العقبة ابد انقل من غير فكراهه ابا
يوه الاشتراط رفع المنع انتهى وما قاله بعضهم هو خلاف قول ابن الفراء في سماع
عيسى وما قاله ابو الحسن الصغير هو نثر من قول الصبي فيه قال ابن رستم وهو الصبي
هو الفياض **قوله** جاز كراه مقام مسئلة مستقلة كقوله في المرونة ولا يصر
بكرام الحمامات وفي العقبة والله ما دخل بصواب قال ابن عرفة لان المكثر منقر
في عمله ما يقع صواب دخوله ومكره براء منه وان عات عن محضر الثمانية قال عبر
المالك يمنع السلطان النساء الحمامات اشترط منع ويضربهن على الذنوب ويرد
الحمام حتى لا يدخا امراته انما الحمام للرجاء بشرك الشبهة وقاله اصبح ابن
عروة واخبرنا شيخنا ابن عمو السلام او بعد منكر النكر الشرعي كذا امر الحمامين

قال ابن رشد هو من مذهب ابي اسحق استاذ من اهل حوزة القضاة في حوزة
بها بعد ان حيزت عنه حوزة حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
لا يطل الصوفية ومثله في رسم الخراف والافقية من سماع اصبح من كتاب
الزهراني الاختلاف في انه يبطل بر جوعه الى الدار والدار في حوزة القضاة
اياله لقوله عز وجل من كان من قبضة في هذه المسئلة يمسكها فانها لو ربيع
الى سكت الخراف ومنه حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
المرة الكونية في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
نصر على ذلك محمد بن ابي السواد **قوله** او جمل سبعة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
الحبس على محجور والشرك فاصغر على حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
ومن قبح لرجل امة لغير ثواب ثم انه عز وجل انما عنها من الواهب وجاء بيثينة
مقام الموهوب يريد فيها بالقبض اخذ بها في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
وله له طغاة حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
وكذلك القصة لغير ثواب ونور استوعبها المتكسر في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
نفسه ولو بشرى في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
تروى في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
ذاري في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
فالوكلاء لو شرب في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
في القو جميع انظر قوله في الموازية وكذا لو شرب كما هل المراد انه يبطل حبسه وهو
كاهر لبقته ويؤثره اختلافهم فيما اذا جعله يبر غير على ان يستل منه مغلته وير
بعضا ولا شك ان البطلان هذا الفرو او معنى قوله لم يجز له ابن القاسم واستصحاب
يجز له الشرب بل يصح ويخرج الى غير يده والافقية ان معنى ما في الموازية ان الحبس
مات ولم يجز عنه وما استل في البطلان مع ذلك واما ان كان حيا فانه يصح الوفاء ويخرج الى يده

التي دفعة ليم العوز وكذا في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
الشرك اولي اليوم في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
ليحربها **قوله** الا المحجور في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
الاستثناء ان يحبس على محجور لا يقدر المحجور ان يوفرت هذه الشروط
الطلاق يريده المحجور المحبس واما المحكم فلا بد منه والاف في كتاب القصة من المرونة
وايكون واهب حايين للموهوب والا والادو حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
فالواهو مفد من الفاضل في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
او واهبها لهم او تصرف فيها عليهم جاز ذلك وحوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
في كتابها او خليفها حتى مات فيبطل جميعها وتورث على من يرث الله عز وجل وام الله ار
الكبرى في ان المساكين يسكنون فيها واكرهم بافها في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
لم يسكن ولو سكر الجأوا كروا الا في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
أقل حبسه او اشترى على ما وصفت في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
وحديث في الاول حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
لوالها الا ان تكون عليه وصية ومضى على المرونة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
من نفسه انبه واحتار هال من نفسه وكتب المتكسر في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
عمره وصيته من املاك ابنه ثم فالوا في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
لهما في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
ذلك من نفسه بما يجوز به الاداء لم يلزم عليهم من الاستاء واد الشكوت عنه احسن لان
الشكوت فراحمت انه القاضر لهم ونقله ابن عات التهم وكلام القتيبي عليه في كتاب
الحبس او عيب من هذا في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة في حوزة القضاة
وانما مراده من الحيازة تكون في هذا على وجه مخالف لغير انتهى وانما مراده من المصنف ان يسكنه

وهو على ما وضع عليه من الشدة هو انما هو الذي لا يفسد ملك للمفسر عليه كالمفسر
التي هي ملك للمفسر له فلا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له
المفسر عليه على ملك المفسر والمفسر انما هو على ملكه من يجوز له
ويجوز له ذلك عليه في حياته وبعد مماته ولا كلام له فيه انتهى وهو مثل ما ذكره في كتابه
وهذا في غير المساجد واما المساجد فلا خلاف ان ملك المفسر قد ارتفع عنها فلا
الفرق في حيز المفسر في مثل في البرق التاسع والستين من فواعله ونقص الوفاء
له في غير الفروع انما فيه خلاف بين المذهب والعلما وضعت الخلاف هل الوفاء قد
استفاد حقه من المنايع في الموقوف فيكون ذلك كالعقود وهو ملك للمنايع الغير الموقوف
فوقية عليه فيقتصر للغير كالبيع والهبية وهذا لما كان الموقوف عليه معينا اما غير
المعين فلا يشترط قبوله لتغيره ههنا في منافع الموقوف اما اصل ملكه فلا خلاف هو ملك
او هو على ملك الوفاء وهذا تمام المذهب لان ملكا اوجب الذكاة في الحايك الموقوف
على غير المعين في العرف والمساكين اذا كان خمسة او سبعة على ملك الوفاء
ويترك على ملكه واما الحايك على المعين فيستزك في حصة كل واحد من خمسة او سبعة
وانفقوا العلماء في المساجد انها مباحة لا تقوى لملك لا حقه فيها لقوله
نعم وان المساجد لله فلا ترعى مع الله احل وانها انتقام فيها الجماعات والجماعات انتقام
في المملوكات كاسيما على اصل ملك وانها لا يعللها ارباب العوانيب في حوائقهم كاجل الملك
والجور ولا تجز في المساجد الفوقان انتهى والعقود منه اخرى وفيه في البرق التاسع والستين
الستين جميعه ويشتهر له ما في سماع موسى بن معاوية الصماد في كتاب الصلاة
سئل ابن الفاسم عن مسجد قوم فتنازعوا فيه واقتسموه بينهم وضرروا وسكنه
حايكها يجوز ان يضر مؤدنه واحد او اما هم واحدا قال ابن الفاسم ليس لهم ان يضر
يقتسموه لانه يشترط سبيلوه لانه وان كانوا اربوا جميعا وقال في المذهب مثله ولا يجوز
يضم مؤدنه واحد او اما هم واحدا قال ابن رشد ههنا كما افاد انهم ليس لهم ان يقتسموه
لان ملكهم قد ارتفع عنه حين سبيلوه فلم يعلوا قبله حتى المسجد يجرى الاذان والامام

حين يعلوا بينهم احد من سبيلوه او من منعه احد من سبيلوه
في فواعله المفسر وفي المساجد استفاض احصاء في غير فواعله في المساجد قوله
ولم يعلوا في منعه من سبيلوه في المساجد قوله في غير فواعله في المساجد قوله
ويجوز له ذلك عليه في حياته وبعد مماته ولا كلام له فيه انتهى وهو مثل ما ذكره في كتابه
وهذا في غير المساجد واما المساجد فلا خلاف ان ملك المفسر قد ارتفع عنها فلا
الفرق في حيز المفسر في مثل في البرق التاسع والستين من فواعله ونقص الوفاء
له في غير الفروع انما فيه خلاف بين المذهب والعلما وضعت الخلاف هل الوفاء قد
استفاد حقه من المنايع في الموقوف فيكون ذلك كالعقود وهو ملك للمنايع الغير الموقوف
فوقية عليه فيقتصر للغير كالبيع والهبية وهذا لما كان الموقوف عليه معينا اما غير
المعين فلا يشترط قبوله لتغيره ههنا في منافع الموقوف اما اصل ملكه فلا خلاف هو ملك
او هو على ملك الوفاء وهذا تمام المذهب لان ملكا اوجب الذكاة في الحايك الموقوف
على غير المعين في العرف والمساكين اذا كان خمسة او سبعة على ملك الوفاء
ويترك على ملكه واما الحايك على المعين فيستزك في حصة كل واحد من خمسة او سبعة
وانفقوا العلماء في المساجد انها مباحة لا تقوى لملك لا حقه فيها لقوله
نعم وان المساجد لله فلا ترعى مع الله احل وانها انتقام فيها الجماعات والجماعات انتقام
في المملوكات كاسيما على اصل ملك وانها لا يعللها ارباب العوانيب في حوائقهم كاجل الملك
والجور ولا تجز في المساجد الفوقان انتهى والعقود منه اخرى وفيه في البرق التاسع والستين
الستين جميعه ويشتهر له ما في سماع موسى بن معاوية الصماد في كتاب الصلاة
سئل ابن الفاسم عن مسجد قوم فتنازعوا فيه واقتسموه بينهم وضرروا وسكنه
حايكها يجوز ان يضر مؤدنه واحد او اما هم واحدا قال ابن الفاسم ليس لهم ان يضر
يقتسموه لانه يشترط سبيلوه لانه وان كانوا اربوا جميعا وقال في المذهب مثله ولا يجوز
يضم مؤدنه واحد او اما هم واحدا قال ابن رشد ههنا كما افاد انهم ليس لهم ان يقتسموه
لان ملكهم قد ارتفع عنه حين سبيلوه فلم يعلوا قبله حتى المسجد يجرى الاذان والامام

Copyrighted material

البلد فالأبى عن الإسلام يعرف المفسر والمفسر من الشهود وعرف من حال العجم والمسلم
مالا يعرفه غير البلد وامراء عصره فيصرونهم من غير البلد على البلد من آثار العجم
المتكلمين في اعراض الناس انما هم من المتكلمين في البلد فاما كل الفاضل غير بلد فاحسنه
بفكر كلام الناس فيه وقال الابن عروة فضالة بلدا يعلمون كونه من أهل البلد في فضالة
موجب المراجعة عنه لفساد الفضالة بالميل الى اربابهم ومعاربهم فوله وزايد في
الرهارة عكف على ذنبا وبلا وصف او غفلت زايده الدهاء واذا ضحك زيد باسكان الياء
من غير العكف كان مصورا معكروا على مذهب ولا يحتاج الى تفدير حروف المنعوت قال الطبري
الزيادة في غفلة المعصية الى الدهاء والمتر من مومة وفقد عزرا عن ابن الخطاب زيادة
بن سميعة وقال كرهت ان احمل الناس على فضل عفاك وكان من الدهاء وقال ابو عمر
في الاستيعاب كان محمد بن الخطاب فزا استعمله على بعض صفات البصرة او بعض اعمال
البصرة وقيل بان كاتبه الاية موسى فلما تشهر على الخيرة مع الثلاثة ولم يفتح الشهادة
عزله فقال يا امير المؤمنين اخبر الناس انك لم تعرفني فخرت في حال بعض أهل الأخبار انه قال
له ما عزلتك لخرقة ولا كنه كرهت ان احمل الناس على فضل عفاك ولهذا انكر ابن عروة انكار
ابن عبد السلام له في العنكاية فوله وبكأنه تسود كذا ذكر ابن الحاجب في العبادات
المستحبة كونه سليما من بكائه السواد فقال ابن عروة الخ في العنكاية اخبر من هذا
وهو ان يستبكر أهل الدين والامانة والعدالة والنزاهة يستعيرهم وهذا اخبر من
كونه سليما من بكائه السواد واما تفسير السلامه من بكائه السواد فيقتضي قول الصبيح
انها من الشر وكذا الواجبة قال ابو محمد عنه يفتح كلاما من ابن عروة من فضالة من يفتش
عليه الضعف والوهن او بكائه السواد وامر عليه الجور فوله وان قيل شهادته
بعده انه قضى بكفا كذا قال ابن الحاجب فقال ابن عروة مذهبهم فوله بعد العزلة في
العزلة فيقول فوله مكلفا وليس كذلك في سماع اصبح شهادة الفاضل بفضالة في
وهو معزول او غير معزول وان قيل ابن عروة هذه المسئلة معن خفي وهو ان قال
في قبل عزله فثبت لفلان بكفا الا فيقال ان ابن عروة في الشهادة كتمان جليل عنه فاضل

لم يسمع من غيره بل هو في نفسه كذا وايت عروة في نفسه اليقينة من
في ذلك فيحتمل من عروة بقاء ما كان في نفسه كذا او قد ثبت عن فلان كذا وهذا
الجور لانه شاهد لوجه من الرجال القاصي وقال خاظم له فاضل لم يكن يخلو
له من عروة في حكاية او في حكاية في به عليه فحاجبه لفلان كذا لانه غير كذا شاهد ابن عروة
للسلام واما جرح العزلة فيقال كان على سبيل الافراد والشهادة قوله وجاز عقود
مستغلا وخارجا من ناحية او نوع اخترت بالمستغلا من المشتري كذا في ايضاح حكمه لا يمو
وفية شريكه قال المازي وجوز تولية فاضل يمد على ان يحكم كل منهما في حقيقة البلد او
نوع من الحكم فيه ان هو التولية يمد فيها التخصيص والتحجير وكذا على عدم التخصيص
مع استقلال كل منهما بنفوذ حكمه ومنعه بعض الناس بمقتضى السياسة خوف تنازع الخصوم
فيهم في حكم بينهم ومقتضى اصول الشريعة جواز ما لا يحد الجور استنابة من شاء على حقه
والتنازع من يقع شغبه باعتبار قول القالب واستند على جواز التعمد بالقيام على تولية
الواحد لهما حكم الامام معه ويرى فيفسر مع تنازع عن اختلاف حكمهما بعد الامام
فاضله وتقدر عزرا احد القاصيين الاخر وما تقرر لهما بشرك وفي نفوذ حكمهما
على اتفاقهما ومنعه ابن شعبة وقال لا يكون الحاكم يمد حاكم وغلا فيه الباطل بل على
جماع على منعه واجاب عن الاعتراض بفتح حكم القيد واليكام بانها ان اختلفا انقل العزم
والفاضل لهما بولاية لا يصح الشغل فيها بعد انعقادها واختلافها بولاية التضييع الاحكام
والغالب اختلاف المجتهدين في وازي اننا مقلدين بولاية المقلد ممنوعة قال المازي وعنه
انه لا يقوم دليل على المنع ان افقت في الامانة ودعت اليه ضرورة في نازلة يرى الامام انه
ترفع التهمة والبرية الا بفضاء جليل فيها بل في خلاف نظرهما في ذلك استنصه فيهما
ابن عروة منع الباطل وابن شعبة في تولية فاضل لا يمد في مسئلة جزئية كما برده
المازني وذكر الباطل انه ولم في بعض بلاد الانوس ثلاثة فضاء على هي الصفة والنيك من كان
بذلك من بفضاياه وقال ابن عروة قبل ان يفسر الكلام في الفضا واما في نازلة معينة فلا
الضيق يتلوه ويصاوفن وعنه على معاونة في تحجيرها لا يمد في غير ذلك

الموعود بان قال الموعود انما هو في نفسه من دعواه وان لم يسمع من غيره
يفرخصه بذلك **قوله** فيكون معلوم عن دعواه انما هو في نفسه من دعواه وان لم يسمع من غيره
عبر السلاع ايضا الى العلم والتعريف من ادعاء واراد المتبادر في غير الاصل من دعواه
عرفه محققا لان دعواه المعلوم راجع الى تصور الشيء فلا بد ان يكون متميزا عن
الدعوى والموعود عليه وفي هذه الفاض والمحقق راجع الى جزم الموعود بانه ما لا يمكن
رفع التزام فيه وهو من نوع التصريح وقد رجع كل واحد من اللذين لم يسمع من غير الذي رجع
اليه الاخر فلا يشترط العلم لا يسمع له عليه شيء ولا يشترط العلم بالتعريف لا يسمع اشتراك في
عليه كذا واخرى وما اشبهه انتهى واما هذه العبارة لا يسمع من غير الذي رجع اليه
المسموعة هي الصحيحة وهو ان يكون معلومة محققة بل هو في نفسه من دعواه وان لم يسمع من غيره
ان عرفت هو نقل النواذر عن المجموعة عن عبد الملك فالذي لم يسمع من الموعود دعواه
لم يسمع الموعود عليه عد دعواه حتى يشبهه الكلاب في كلبه فيحصل حينئذ المطلوب
عد دعواه ونقله المزارع عن المذهب وقال عنه لو قال الطالب ائتمروا بامارة في حق المطلوب
بشيء لجهل مبلغه واريد جوابه بتركه مطلقا او انكاره جملة لزمه الجواب ثم قال البرهان
وتوكل لو قال الحق ائتمروا علي في ذلك علي كذا واخرى ففضيته لم يسمع من غير الذي رجع اليه
عرفه باختره ابن الحاجب بقوله وتشرى الموعود ان يسمع من غيره معلوما محققا قبله ابن
هارون وابن عبد السلام ولم يذكر ابيه خلافا وفي رسم الطالبين من سماع اشتهب وابن زابع
من كتاب النكاح سئل عن تزوج امرأة بالبدنيل وودخل بها وافدام معها نحو من
ثم ائتمروا بامارة ثم ماتت فكيفت حالها هل تترى الميراث في ورثته فقال ابو علي ورثته ان
يحلها ما نعلم بقولها عليه خلاف حتى مات فقال وليس يترى الميراث في ورثته ان
الابا البر من مهوره فقال البر في ذلك اوجب الميراث في ورثته هو البر وانه على العلم
وازم نوع ذلك المروءة عليهم خلاف ما في كتاب النكاح الثاني من المروءة من انهم لا يسمون
عليهم الا ان نوعي عليهم العلم وخلاف ما في كتاب بيع الغر منها في مسئلة التواضع في
وقت موت البحارنة الغاية المشتركة على الحقيقة ان كان في الحقيقة او غيرها وانما

[illegible]

الرعوى في شدة معين فالعبر الجوع في غير الفروص من انما الخلق في الاستيلاء والسيادة
 وفيما نعلق بالدمهم واما الاشياء المعينة واليمنية في الدنيا والسيادة من غير ملحة والاشياء
 شيوخنا من العار بلنا لا تحب العبر الا بالملحة في الاشياء المعينة في غير ملحة
 رجل سبعة في الشوق في ان رجل يفتقر قد يفتقر منه فمثلها في تحب العبر وان لم تكن
 وهو الفوازين عند ربحه كانه يوشح الخاسر في عود حجة على من هو اهل لا يودع
 عنه مثل هذا المصالح في ان يوضحه وفيه اصبغ وغيره بان يكون الموضع غير يواوينا
 اللحمي ثلاثة فيود ان يكون الموضع على مثل ذلك في جسمه وفرد وان يكون الموضع عليه
 من يودع مثل ذلك وان يكون هناك ما يوجب الايداع انتهى والثالث مساو لهذا او اخف
 منه فثالثه السادس المسار في ربحه انه في مع ما لا يعجز اهل ربحته السباع الرجل يوصي
 عن الموت اقله على فلان في الشاكر عنده الشيك في ما نضه الرجل بخير المزايدة فيقول البا
 بع بعثك بكذا فيقول المتساع بان يكون ربحه في تسخير من الشيك في وفاءه في ان بعض
 هو امر غير عليه كالهناج والعتق وبعض موع كالخيف والبر في قوله بان يباها
 واستحلفه فلا يشترط الا يعجز كمنسار او وجب ثانيا او مع يمين لم يبره الا في اولهم
 و آخر هذا التركيب كما احب وعلل الكاتب غير فيه شيئا والذ في ان افضية المرونة
 واذ ادلى الخصمان بجهته ابعهم الفاضل عنها وادان في حكم بينهما فليقل هذا الرقيت
 لكما حجة فان فالله كالحكم بينهما اتم في المطلوب حجة الا ان ياتى به الوجود
 مثل شئ في ابع بها او يكون ان يشاهد عنده ما يفضي بشاهد ويميز ثم وجب شاهد
 و آخر هذا الحكم وقال الم على به فليقل بهذا الا في غير من ربحه ابن الفاسم شهادة
 الشاهد الذي قام به لان الشهادة الاولى صحيحة وليست بخلاف فيه كما اختلف فيمن
 اقام شاهد يحق ونكل العييز مع بر دلة العييز على الموضع عليه ثم اقام شاهد
 و آخر كان هو الم يكر من العييز مع شاهد و يكون مستفاد به يكون وهو كمر قام عليه
 شاهد يفتقر او يفتقر على تكتم به ثم قام عليه شاهد و آخر فانه يضم الى الشاهد
 الاول ويقتضي عليه بالعضو والخلو في ذلك كان الطالب ها هنا لم يكن ايضا من العييز

الشيخ

عنه

مع الشاهد في العينة في الاستيلاء في غير ملحة من انما الخلق في الاستيلاء والسيادة
 في انما الخلق في الاستيلاء في غير ملحة من انما الخلق في الاستيلاء والسيادة
 واما الاشياء المعينة واليمنية في الدنيا والسيادة من غير ملحة والاشياء
 شيوخنا من العار بلنا لا تحب العبر الا بالملحة في الاشياء المعينة في غير ملحة
 رجل سبعة في الشوق في ان رجل يفتقر قد يفتقر منه فمثلها في تحب العبر وان لم تكن
 وهو الفوازين عند ربحه كانه يوشح الخاسر في عود حجة على من هو اهل لا يودع
 عنه مثل هذا المصالح في ان يوضحه وفيه اصبغ وغيره بان يكون الموضع غير يواوينا
 اللحمي ثلاثة فيود ان يكون الموضع على مثل ذلك في جسمه وفرد وان يكون الموضع عليه
 من يودع مثل ذلك وان يكون هناك ما يوجب الايداع انتهى والثالث مساو لهذا او اخف
 منه فثالثه السادس المسار في ربحه انه في مع ما لا يعجز اهل ربحته السباع الرجل يوصي
 عن الموت اقله على فلان في الشاكر عنده الشيك في ما نضه الرجل بخير المزايدة فيقول البا
 بع بعثك بكذا فيقول المتساع بان يكون ربحه في تسخير من الشيك في وفاءه في ان بعض
 هو امر غير عليه كالهناج والعتق وبعض موع كالخيف والبر في قوله بان يباها
 واستحلفه فلا يشترط الا يعجز كمنسار او وجب ثانيا او مع يمين لم يبره الا في اولهم
 و آخر هذا التركيب كما احب وعلل الكاتب غير فيه شيئا والذ في ان افضية المرونة
 واذ ادلى الخصمان بجهته ابعهم الفاضل عنها وادان في حكم بينهما فليقل هذا الرقيت
 لكما حجة فان فالله كالحكم بينهما اتم في المطلوب حجة الا ان ياتى به الوجود
 مثل شئ في ابع بها او يكون ان يشاهد عنده ما يفضي بشاهد ويميز ثم وجب شاهد
 و آخر هذا الحكم وقال الم على به فليقل بهذا الا في غير من ربحه ابن الفاسم شهادة
 الشاهد الذي قام به لان الشهادة الاولى صحيحة وليست بخلاف فيه كما اختلف فيمن
 اقام شاهد يحق ونكل العييز مع بر دلة العييز على الموضع عليه ثم اقام شاهد
 و آخر كان هو الم يكر من العييز مع شاهد و يكون مستفاد به يكون وهو كمر قام عليه
 شاهد يفتقر او يفتقر على تكتم به ثم قام عليه شاهد و آخر فانه يضم الى الشاهد
 الاول ويقتضي عليه بالعضو والخلو في ذلك كان الطالب ها هنا لم يكن ايضا من العييز

بكر

بعض البصر بحكم ولا كنه فتوى فتبعه ابن الحاجب وقال ابن عسقلان ان مقتضى عليه ونحوها
بشرها وروى في ابن عرفة مقتضى جعله فتوى وان لم يثبت ان مقتضى عليه فتوى
والظاهر انه لا يجوز للثاني نقضه لان قول الاول جزم مع اليقين لا الجبر ولا البصيرة
والثلاثة احوال فاسد في الشرع الخمسة يجب رعي كل حكم منها وانما حكم المكره عدمه
بعد وقوعه واستيصاله على قول ابن القاسم في حكم الحاكم اذا كان من علقه تركه التمسك بالثبوت
ولم يتعد لما قبله ان يحدد بالاجتهاد كفسخ رضاع كبير وثاني من كونه عورة وهي غير
هنا والمستقبل هاهنا والمثلان في حكمهما ابن شاسر فقال اذا رعى الحاكم رضاء كبير بمكان رضاء
الكبير يحرم وفسخ النكاح من اجله بالقدرة التي ثبتت من حكمه هو فسخ النكاح محسب واما
تجريدها عليه في المستقبل فانه لا يثبت بحكمه بل يفتى في ذلك مع عدم الاجتهاد فيه وكذا
لوربع اليه حال المرأة تحت في عقرتها يفسخ نكاحها وحررها على وجهها لان القدرة التي
ثبتت من حكمه فسخ النكاح محسب واما تجريدها في المستقبل فمع عدم الاجتهاد فتبعه ابن
الحاجب فالابن عرفة وفرويلوه وهو صواب في مسألة المعتق واما في رضاء الكبير وغير
صحيح او فيه نظر ويانه ان علة منع حكم الثاني بخلاف حكم الاول هو كون حكم الثاني رافعا
لمعلق حكم الاول بالذات وهذا لا يرد في وجوده واما في مسائل وجوده في مسائل حكم
الحاكم الثاني بكون المتباع الاول او فيما بعده الا في المأمور احوق بالمبيع ولو فسخ المتباع الثاني
بعد حكم الحاكم الاول او بانه افسد احوق واما في جواز حكم عمر وعلم رضي الله تعالى عنهما
بخلاف ما حكم به من قبلهما في قسم البعير ونظر في اصول البعير اعتبار الذوات ان ثبت هذا
ونظروا وخرنا حكم الثاني في مسألة النكاح في العورة غير رافع لنفسه متعلق حكم الاول ان
متعلق حكمه بالذات البسخر والتحريم تابع له فلم يوجب علة منع حكم الثاني فيبطل وجوب
حكم الثاني في مسألة رضاء الكبير رافع لنفسه متعلق حكم الحاكم الاول بالذات وهو محرم
رضاع الكبير وفسخ نكاح الكبير تابع لهذا المتعلق بالذات فانه متعلق حكمه بالذات
فيجب منع حكم الثاني عملا بالعلم الوجبة لمنعه بما مله قوله وانهم غير متشابهة
ان كان كل بولايته كذا ليدل الحاجب تاردا ابن شاسر التابع لوجيز الغزالي وبقوله ابن عسقلان

وابن عسقلان

لا والله

وابن عسقلان وبقوله ابن عسقلان من جزم به من اهل المذهب وانما قال العارز ولا يشك
ان حكم الفاضل في غير هذه المسائل على غايه ليس بقضية محضة وانما هو براهين
بطلانها من غير نظر لرواها به ومما يتفرع عن هذا ان فاضل لو قضيا بمرئيه علم ان
من احوق منهما ببقية ما ثبت عنده باخبر احدهما الا ان ثبت عنده شهادة فلا ريب
وقال ابن جليل في البلد وفي شيوخهم فان قلنا انه كنفل شهادة فلا يكتفي هذا الفاضل
الحاكم بانفسه تشهد واعني الا ان المنقول عنهم حضوره فان قلنا انه كفضيلة القاضي
الثاني ينقض ما قاله الاول وهو ان يفتى فيه ايضا الى جعلنا من الفاضل وحرره وان كان كالفعل
يكتفي به لحمة القضاء فيكون يصح نقله وان كان من نقل عنه حاضر وهو ما ينكر فيه وذكر
ابن عرفة بعن الزايد وانما لا يفتى عليه قوله وثبت حقه ولم يفتى وحرره او لم يفتى
الخير والكتاب في الشاهدين في ابن عرفة وما كانت تصور الروايات وافحة بلغوث
كتاب الفاضل يجرى في الشهادة على حكمه فالابن القاسم في احوال اهل عصرنا في البلاد التي ينتهي
اليها امرنا على قبول كتيب القضاء في الاحكام والحقوق ويجوز مع قلة الحكماء في ذلك
شهادة على ذلك واذا تم معروفي وايستطيع احويلهم من حرمهم عنه ما لا يعلم
خلافا في مذهب ملك ان كتاب الفاضل لا يجوز بحكمه من جهة حكمه بل قولهم في الفاضل يحكم
في مسائل حكمها بحكمه وهو لا يترك حكمه به انه لا يجوز له ان يفتى عنده في ذلك
الحكم شاهرا في ذلك الزمان وحيث من ولي بعن وثبت انه حكم الاول فانه لا يعمل به ولا يخرج القول
بعنه يتيقنه من حكمه في ذلك حكمه من الخلاف في الشاهدين يتيقن حكمه بالشهادة بالخوف
واينكر موطنها في الشاهدين ما عمله هو مفقود وكسبه والفاضل كان فاضلا واعلم اشهاد
على حكمه ثم وجه عمل الناس بان الحكم الحاكم فانه كتاب الفاضل الباعث به حصوله بالشهادة
مدة على حكمه من قبل المشهور وهو الفوق يجوز الشهادة على حكم الغير حسب ما تقر
في المذهب يوجب كونه هذا الحكم كغير الناس عن شيوخه يتيقن على انه كتابه لضرورة في مع
مشقة في مع البينة مع الكتاب مع انتشار الحكمة وبعد المسافة ابن عرفة فان قيل
تتبع المشقة بالشهادة الفاضل على كتابه يتيقن على حكمها ويلغ المكتوب اليه

تتبع

كما يفعل كثير من اصحاب الزمان لثبوتهم على حكم القاضي
افوز من ثبوتهم بالشهادة على حكم البيعة بشهادة من لا يثبت بالشهادة
على حكم القاضي مثاله توفيقه على مجرد الشهادة على الحكم دفعه وثبوتهم بالشهادة
حكم البيعة مثاله ترفيع الشهادة على الحكم مع شهادة البيعة على القاضي واثبت
على امر واحد فقط افوز مما يثبت ووف عليه مع غيره لتكثير الاحتمال وهذا لا يغير احتمال
فيسو البيعة او وفها في نفس الامر فالواضح وجه العمل بالثبوت في ثبوت حكم القاضي بيعة
عادلة عارفة بالخطوب وجب العمل به والتم نعم بيعة بوالك والقاضي المكتوب اليه
يعرف حكم القاضي الكتاب التي هي اجازة عن قول له بغيره حكمه وقبوله من كتب
امنايه بلا بيعة بوالك وليست له اجازة في كتاب القاضي بل هي اجازة له
القبض به لان ورود كتيب القاضي عليه بوالك الحق كقيام بيعة عنده بوالك وقبوله الكتاب
بما عرف من حكمه كقبوله بيعة بملحق من عند التهامي ويحتمل ان يفيد الالباب من الشهادة عنده
على حكمه فالابن عن وفه وفوز في ابن سبط الان في غير علمه في كتيب القاضي وان
لم تكن تعد بلا بيعة او في امرهم او توثق بينهما لاح وخكمه وختمه بغيره المكتوب
اليه استحسن ان ياذن لعل صدق الامة باجازه الحاكم ومنه خطاب ابن سبط ان يكتب اليه
رجح فيه كتاب عيسى ابن عتبة وفيه مكانة انظر تمامه في نواز ابن سبط فالابن التهامي
وفي وجب على القاضي ان يثبت عن كتاب فاضل اليه في جوبت آخر الحكم فيه ان يشهد
على نفسه بثبوت الحكم المكتوب عنده الذي قبله بغيره حكمه لانهم لم يفعلوا ذلك وان يقول
او مات او عزل او فسد مات الذي كتبه له او عزل او خطب بكتاب المكتوب اليه فاضل اخر الحاكم صاحب
الحق لا يثبت في الكتاب عنده بغيره حكمه على القاضي الذي كتبه في غير كتابه انه كاتبه او كما
يكتب في ذلك بغيره الحكم ان كان الذي كتبه مات او عزل الحاكم في نفسه وهو ان ثبت كتابه
بغيره الشهادة على حكمه كمن كتب بغيره بغيره بوالك وسماه في ذلك عنه انما يقدر
في ما يتصور ما جعل عزله بلا ما في المونة وغيره ان مات القاضي او عزل في حياته
شهادة البيعات وعوالتهم ينظر فيه من لم يجره ولم يجره الا ان تقوم عليه بيعة وان فسد

وان فسد

وان فسد المعروف في شهرته به الشهادة على حكمه انما يكون في حال الكون عليه في
عند التهامي من اجازة من غيره وبنينا وينتفع من غير لانهم حلوا ما وقع للكتاب وغيره
وقرر الكتاب القاضي انما تروا او عزلوا على خلافه ونوهوا في ذلك في مثل اعطوه ووقع
الشهادة عليه من ثبوتهم الشهادة النفاذ على كتبهم والاجازة بغيره الحكم انما عرفه وتثبت
هذه المسئلة عام خمسين وسبعماية من هذه الفرض التهامي وقت نزول القاضي عن الاعظم
ابا امير المؤمنين الحسين في كتاب ورد من مدينة واسط في نفس من خطب
فان في جاسر وقد تقرر على موته بغيره بغيره حكمه من خطبه في كتابه امير المؤمنين
بسم الله وبعثته في كتابه بغيره الحكم في كتابه وكان حاضرا في كتابه بغيره الحكم
واحتج بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم
فرجع اليه وكثر ان لم يكن به شعور **فصل** كان نظر الخطا في ابن سبط في مسائل
ابن عتاب عن حاكم من صاحب شركة او غيره يرفع الى حكمة القاضي هل يستألف التهامي
وقع بغيره من الاحكام ولم يكملها او بغيره بغيره حكمه في كتابه بغيره الحكم في كتابه
فصل والعشرة او البومان مع الخوف يفتي عليه معهما مع الخوف فيده اليه من اقر
العشرة وضميرهما اليه وبالله تعالى التوفيق **باب الشهادة**
افوز بالثبوت على التوفيق في الفروض في البرق والافاض في اقامه فو تمان سنين بكتاب
العرف في الشهادة والرواية الى ان يغير بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه
ان المحقق عنه ان كان امرا عاملا لا يختص بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه
كليات او الشهادة فيها لا ينقسم واختص بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه
الاعصار والامصار بخلاف قول العادل عن الحاكم لا هذا عن هذا في التهامي بغيره الحكم
غيره وهذا انما في الشهادة المحضة والاوه والرواية المحضة ثم تجمع السوابي بغيره
في ذلك بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه
ابن التهامي في كتابه بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه
بالعموم والخصوص والاختصاص مع الخصوص في كتابه بغيره الحكم في كتابه بغيره الحكم في كتابه

في العدد كمال الله تعالى قال ابن رشد هو كبري وواله من السلسل من كبري وقال ابن رشد
تخفى في قوله عيسى انما لا تعرفه الا بتكرار جهاد وصرح في قوله وانما لا تعرفه الا بتكرار
من الضعف جرحه مطلقا او ما لم يكن من صلب العروة وفيه اكثر من الضعف بجراد من
من الضعف وهو انما هو المعنوي اعتقاده في بعض من قهره في اية المحسن الموصي في
كبري من العفصاء الذي كانا معه كشفا في اية عبد الله الشفيق **قوله** وان يجد الذي
للمتيقن عن الحاجب التعديل في حوز في كل شيء في البراء وغيرها وقال ابن عبد الملك
لا تكرر عولته في البراء وليس يفضي به وما تقدم اولي وقاله ملك في كتاب الديات من المير
وتة وقيل ابن عسرة وروى من نقله بزيادة الحروف بل هو في اوله في كتاب اولي **قوله** من
معروف الا الغريب استلزامه لقوله في كتاب اللقطة من المرونة وان شهور قوم على حق
بعلهم قوم غير معروفين في بعض العدي ليراد خروفا في كان الشهود غريبا جاز في الكوان
كانوا من اهل البلد في حوزة الكوان الغاص لا يفيد عولته على عولته انما كانوا من اهل البلد حتى
تكرر العدم التعلل الشهود انفسهم عن الغاص **قوله** انما هو كبري انما هو كبري
لا بالانتماء **قوله** من سوفه او محلة الانتماء ليس المجرور متعلقا بسما عولته هو
من صفات تركية بحرفي مضاف الى من اهل سوفه او محلة وكانه فالتركبة حاصلة من
اهل سوفه او محلة واسما به لما في المحصول انه يقبل تعدد له من جيرانه واهل سوفه
ومحله لاهل غيرهم لا في قوله مع تعدد له مع كونهم افعول به رتبة في تعدد له ما لم يكن فيهم
عولته من ساير بل هو في التفسير ما في في الشاهرا الا اهل مسجون وسوفه
وجيرانه الا ان يكون مشهورا بالعدالة ورواها في نهب عرك وبه قال المطر في وانما
جستون في انما هو كبري واصبح او يكون من قوم ميرز في العدالة انتهى وانظر هل عداله
او يكون التعديل من قوم ميرز في دفع في عبارة التوضيح فالوا الا ان يكون معجولا
اهل ازانة في العدالة والفضل في بعض النسخ الا الميرز عوضا من قوله الا ان عدله وكانه انما
لوقله الا ان يكون مشهورا بالعدالة او لوقله الا ان يكون معجولا اهل ازانة في عدله
قوله في انما هو كبري لما ملك الامير ابو المحسن المرسني ابريقية قوم تونسي في جرد

في هذين

الشفاخ القبيح انما هو السلسل قوم مشهور ابنو تونسي لم يصر فيهم الا عولته اشهر في
انما هو كبري في قوله انما هو كبري انما هو كبري في قوله انما هو كبري في قوله انما هو كبري
صغر من قومهم وكما في قوله فيهم في عام حتى سحر بعضهم على يد من كان يتكرر للشفاخ اية عولته
التي في اية كبري السلسل عيسى بن يعقوب القفا في في من شانه منهم وعول الساع وعول السوا
سطة فان يعرفهم معه اذا وقع التقويم في اية كبري السلسل السلسل في قوله في الشفاخ اية عولته
السلسل قوم ورواها في الساع ومن شانه في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
في قوله في السلسل ومن شانه في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
لكن انما انتم فيهم في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
بحواب الا انما هو كبري في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
الرجل اهل محله وجيرانه في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
انما هو كبري في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
من قومته فلم يستكمل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
الاسم كبري في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
عولته كماله في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
وساير معه ورافقه في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
فانما هو كبري في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
يعرف اسمه مع تعقيب بعض اهل الزمان تركية الشاهر بعض العوام مع شهادته عليه
عليه بالتعريف بعون تركية اياه او قبلها بقريب انتهى والفي في اهل الشفاخ في تركية
من كبري في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
له اسم وهذا المذهب ابن عبد العزيز كاياد اكثر الناس يعرف اسمه مشكين وسجنوا ابن سجد
اسمه عبد السلام وفل غلب عليه سمعور في حياته ويعود وانه وبه كان يخاطب عن نفسه
قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل
الشاهر في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل السلسل في قوله في السلسل

على بعضهم
في بعضهم
في بعضهم

فليس على المحرم شيء **قوله** ان لم يكن ميثاقه ينطبق على النور فينبه كما عطف ابن الحاجب وقدر
صرح بذلك ابن حجر **قوله** واعرفوا ان النعائات لا تستغناء قال الشيخان في بعض مساهمات
الغزالي في كل شيء الا الشهادة بعضهم على بعض لئلا يسهلهم كالضراير والحسود كما لا يقبل
انه علم من جهل وقول المشيخي في البصيرة عن ابن وهب لا يجوز شهادة الغلابة على الغلابة يعني
العلماء لانهم اشهر الناس في اسرارهم وسراياهم والشورى وما لا يخفى من اعرابهم والعمال على
خلاصهم ولا شهادة ذوي القربى منهم فيبطلون كغيرهم ولا على ابن وهب يميز تحت التماس
بغير انهم يسيرون المصنف واعلم على مثله **قوله** ولو علم ابنه هذا فوالله انما يسمع ويسمع
عيسى وزاده ولو كان مثل ابن شريح وسليمان بن القاسم ابن عروة عن عبد الرحمن بن شريح ابو شريح
المعاصر وسليمان بن القاسم من اصحاب عبد الرحمن بن القاسم **قوله** او مسلم وكافر فهو خير
الاغنياء وكانه قال ولو لم تكن الاعراف الرئوسية بين مسلم وكافر **قوله** كفوله بعرضه اشتمت
تشيده بالجنون على ما لا يشكها كذا هو في نوار الاصبع من الشهادات ان تشتمت من باب
الشم لا تشتم من باب التهمة وقال فيه انه لا يفرح وحكي ابن شريح عنه انه فصل في التزانية
بين المتكلمين والشاك وحكي ابن ابي شيبة انه فادح واستظفهم وكلام المصنف في التوضيح
يدل انهم يقف على نقل ابن شريح هذا **قوله** واعلم في اعداء ربيعة اي مخالطة وهي عبارة المازري
وفي بعض النسخ بعبارة اي بافتحان وهو كقول ابن شريح وابن الحاجب بالخبرة الباطنة وعمل كل
حال بهن في كل ربيعة المازري وعنه ابن عروة احتمال في رجوع كبريئة ابن شريح في المقدمات اليها
قوله وان جرد على الزالة تقوم فيها ربيعة ليسوا وحباء وروى في بعض النسخ
وسق الكبر وهو المعصية وقد صرح غيره بها **قوله** او من حد ميثاقه ربيعة ابن شريح
هو المشهور من قول ابن القاسم **قوله** والفذان المعسر لربه اي لرب الدار كقوله اذا
نهي السبي جرو اليه اي الي الشفة وخبط في التوضيح المتكلم في تخفيف الدال على انه
اسم معقول من اداة التثنية وهو في بعض نسخ ابن الحاجب بتشديد الدال على انه اسم واعلم ان
المشتركة الدال الخماسية اسم علم انه تيم على وزانها صحيح فالجواب عن غير ذلك
الرجل اعلمه ديناً وهذا يشهد للاول اسم فلا اذا واستند ان ذلك اخذ الذي هو هذا يشهد

للشاة وتعودها الجوهري الدال على بعض النعائات واستغناء ما نال في الرجل افرخته وهو
منه من بعض النعائات **قوله** واعلم ان النعائات لا تستغناء قال الشيخان في بعض مساهمات
الغزالي في كل شيء الا الشهادة بعضهم على بعض لئلا يسهلهم كالضراير والحسود كما لا يقبل
انه علم من جهل وقول المشيخي في البصيرة عن ابن وهب لا يجوز شهادة الغلابة على الغلابة يعني
العلماء لانهم اشهر الناس في اسرارهم وسراياهم والشورى وما لا يخفى من اعرابهم والعمال على
خلاصهم ولا شهادة ذوي القربى منهم فيبطلون كغيرهم ولا على ابن وهب يميز تحت التماس
بغير انهم يسيرون المصنف واعلم على مثله **قوله** ولو علم ابنه هذا فوالله انما يسمع ويسمع
عيسى وزاده ولو كان مثل ابن شريح وسليمان بن القاسم ابن عروة عن عبد الرحمن بن شريح ابو شريح
المعاصر وسليمان بن القاسم من اصحاب عبد الرحمن بن القاسم **قوله** او مسلم وكافر فهو خير
الاغنياء وكانه قال ولو لم تكن الاعراف الرئوسية بين مسلم وكافر **قوله** كفوله بعرضه اشتمت
تشيده بالجنون على ما لا يشكها كذا هو في نوار الاصبع من الشهادات ان تشتمت من باب
الشم لا تشتم من باب التهمة وقال فيه انه لا يفرح وحكي ابن شريح عنه انه فصل في التزانية
بين المتكلمين والشاك وحكي ابن ابي شيبة انه فادح واستظفهم وكلام المصنف في التوضيح
يدل انهم يقف على نقل ابن شريح هذا **قوله** واعلم في اعداء ربيعة اي مخالطة وهي عبارة المازري
وفي بعض النسخ بعبارة اي بافتحان وهو كقول ابن شريح وابن الحاجب بالخبرة الباطنة وعمل كل
حال بهن في كل ربيعة المازري وعنه ابن عروة احتمال في رجوع كبريئة ابن شريح في المقدمات اليها
قوله وان جرد على الزالة تقوم فيها ربيعة ليسوا وحباء وروى في بعض النسخ
وسق الكبر وهو المعصية وقد صرح غيره بها **قوله** او من حد ميثاقه ربيعة ابن شريح
هو المشهور من قول ابن القاسم **قوله** والفذان المعسر لربه اي لرب الدار كقوله اذا
نهي السبي جرو اليه اي الي الشفة وخبط في التوضيح المتكلم في تخفيف الدال على انه
اسم معقول من اداة التثنية وهو في بعض نسخ ابن الحاجب بتشديد الدال على انه اسم واعلم ان
المشتركة الدال الخماسية اسم علم انه تيم على وزانها صحيح فالجواب عن غير ذلك
الرجل اعلمه ديناً وهذا يشهد للاول اسم فلا اذا واستند ان ذلك اخذ الذي هو هذا يشهد

Copyrighted material

خزان الملك والخلوة والظلال في هذا الزمان الفلاني بشهادة من لا يعرف حقيقة ما شهد من
به وادكار الفلاني بشهادة من تيقن من فمهم كالبخاري والثبوتية فمكي الخمس والمازوري
النزاهة البشير فولي في الفلاني غير السلام ولا يكره هذا الخلاف في هذا الفصل **قوله** والمال
القطع في سرفته يريد بشهادة عزرا وامرأتين او احدهما يمين ولو وصل به لكان احسن
وفرنكت في توضيحه على ان الحاجب في كونه لم يملك بالاموال في الفلاني ولو شهد على السرفه رجل
وامرأتان ثبت المال في القطع مع انه لا يوثق كونه في الك بشهادة امرأتين فقط مما امكن به
ولا كنه انكار على تمييز هذه الشهادة مع اليمين **قوله** وجعلت امة مملوكة اي رابعة كانت او غير
رابعة بيوم ما موز كانت او غير ما موز ملك الفلاني المملوكة او لم يملكها المملوكة تعلم ولو اذاع
كغيرها ان كانت اي كغير الامة ان كانت المملوكة **قوله** وتعلمها على الخ في كونه العتيق ان
الشهود مع موزانه كان يوثق العدالة والقبول في تاريخ الشهادة وبغيرها ان توثق فانه
ملك خوي ان تكون شهادته في سرفته لجرحة او كان غير مقبول الشهادة ابن عرفة قوله ان
توثق في الضواء الى حين الشهادة على خفي لجرحة توثق بغيره بغير موصوفه يثبتها عليه قبل
موته باستمرار عدالة الموت فينتج بقوله الى حين الشهادة على خفي وفلان في الجاه فورا بعض
فضاء ابريقية لا يتر من زيادة وانه وضعها في حين عدالة لجرحة لجرحة وضعت ابا سفا
بلا افع بها غير يتر لوجوب رد شهادته من علم عدالة انتهى فبالملة **فروع** الاول افع
فتوثق بخنا ابن عيسى السلام بان شرط الشهادة على الحكم حضوره وانفع عليه في غيبته فلو
وهو كما في تسجيلات الموت في التمييز وغيره واشتركا في التمييز في الشهادة باستحقاق الدور
والارضين الثالث انه فال ابن عرفة لا تقبل الشهادة على الحكم الكفر العاري بالخطوب و
مما شهد او ما يستقر فيه ان يكره فاما في صاحب الخطب وحضرت يوما مجلس فضا ابن عيسى
السلام بجلاء احضر عروا وتفسير ليرفع على خط ميت برقة وفلان لم تترك هذا الميت بلما ان
فان انما لم اقبله لانه عاري بالخطوب ويسر عوم ايد كمانا فانا نرى خطوب كثير من
نركه كحك الشلو في وانه عروا ابن السبي لتكر خطوبهم عليها مع تلفين من الشيوخ
خطوبهم الثالث فال ابن عيسى عن ابن الحارث في الشهادة على الحكم بالكلية وما قل عثمان الاعلى

الحكم على معروف الزهبي في الشهادة على حكم المير في الفلاني في سنة من سنة
سنة وشيوخ القنوي متواووز وهو ان رجلين غير يمين ان احدهما على صاحبه بما اذاع
فخرج المرعي كتابا فيه اقرار المرعي عليه بانكر كونه حكمه ولم يوح من يشهد عليه فطلب
المرعي كتب ما قضي في شياخ ابو الحسن النعماني في غير على الك وعلى ان يكر فيه اي كتب تكويلا
لا يكر او يستعمل حكم غير حكمه واقضي شياخا غير الجيود ان لا يجر على الك ثم اجتمعت
بعد ذلك بالشيوخ ابي الحسن واخر معه في انكار ما اقضي به صاحبه الشيخ غير الجيود فقلت
له اخرج بان هذا الزام المرعي عليه بينة فيبها الخصم عليه وهذا لا يلزمه فانكر على هذا
وقال ان بينة لوان بها المرعي لفلان المرعي عليه شهادت على بزر فلا يلزمه ان يسع
فيما يعتقد بطلانه بخلاف الذي يكتب حكمه ابن عرفة الا انهم ما قاله غير الجيود مقتضى قولها
وكما هو مبيح المازوري انه لو شهدت بشدة عدلة على مكتوب بغيره ما لا يجوز المرعي انه يحكم
المرعي عليه وهو مماثل الحكم الكتاب الذي قام به المرعي انه يثبت بذلك المرعي دعواه وفيه
نظر لانه لا يحصل للشاهد المازوري المماثلة بغير التحكيم كمن كونه الخط الذي قام به المرعي خط المرعي
عليه محج دانه اراك المماثلة مرة واحدة ولا يحصل ان يكر الحكم خط فلان لا يكر اربعة حكمه
او سمع معقول العلم بانه حكمه حسب ما ذكرنا في الشهادة على خط الغاي **قوله** ان كل الزمان
بلا ريقه تبع فيه قول ابن الحاجب وتجاوز شهادة السماع العاشر عن الثقات في الملك والوفد والموت
للضرورة بشرط كمال الزمان وانتقاء الريب وفلان ابن عرفة حمله ابن عيسى السلام على الخلاف
وليسر على الخلاف انما هو في الملك والوفد والصرفه والاشربة الفرية والنيحاح والولاء والنسب
والجواز جميع ذلك يشترط فيه كمال الزمان وامر الموت مقتضى الروايات والافعال في الشهادة
السماع الفاصلة عن شهادة البيت في القطع بالمشهود به يشترط فيه كمال المشهود به
بحيث لا يترك بالقطع والبيت به عادة فان امكر عادة البيت في تميز به شهادة السماع وهو
مقتضى قول الحاجب ان الموت يشهد فيه على السماع بما بعد من الملاء واما ما في او كان
ببلد الموت فانما هي شهادة بالبيت وفلان شهدت شياخنا الفاضل ابن عيسى السلام وفلان
ملك منه بتونس عرض اهلها القباك وفلان مات بيرة فابلا من الحج بانه له فبانه بوثيقة

رشد

عن الحيازة وعكسها خرو ووعبر ابن عبد السلام وغيره بالوقت الموحى للفساد وهو اصل السطة
 للحمى عن ابن الفاسم وفراشبعنا الكلام عليها في الفرائض في كماله في تفسيره وتعليقه
 التعقيب واعلم ان الارجوزة العبرية مبرورة بالعدل بالخال والفصيرة العربية
 مبرورة بالعز بالزاري ولا يصح غير ذلك يظهر بالتأمل وقوله تعالى اسم بعكس او ذراي
 وحز ان مبنى على الكسر وعلى الصراء بالبر جهور هذا عيسى بن ابي ابيهم بن عبد الله بن بكر
 في الصلة واما قوله ولما لم يجر من مبرور او ما يسمى على الزور بل هو عوم وقوله
 والاشرك ان اصبوب واما قوله وليس من شر وكها العور بل اللعيب جاء ما افوا ولو
 قال عوضا منه وليس سمعها من العدم والشر كما بل اللعيب في المنقول كما اذا علم ان
 قنبه في شهادة السماع كروا في خبر منها طريقه عموما لو قال انها تحتمل
 به لا يتغير حاله ولا ينتقل الملك فيه كالموت والنسب والوفى المحرم فالوجه في قوله ان
 فوان بناء على اعتبار عوم تغيير الامارات احدهما واعتبار جواز التنقيص وقوله اليان
 والماز ووجه كذا الماز ووجه العتق فليرو وجه ثبوته بها بانه ما لا يتغير ولا يتغير في الاربع
 وهو الحق ومنها طريقه ابن شعبة في نواز اسجنوز من كتاب الشهادات اربع افعال
 احدها انها تصح في كل شيء والثاني انها لا تصح في شيء والثالث تجوز في كل شيء والاربعه شياء
 النسب والقضاء والنفك والموت اذ من شأنها ان تستغير في جميع الشهادات فيها علم
 الفصح والاربع عكسه فالابو محرم صالح وجميعها قولك بلان بلان القاضي في كتاب
 قوله والتحمل ارفع اليد كفاية في بصرح هنا بوجه انتفاعه كما فعل في الاداء وقال اربعة
 في جواز اخذها على التحمل خلافا ثم قال واستمر على الناس اليوم وقوله في اربعة فية وغيرها
 على اخذ الاجرة على حملها بالكتب من انصب لها وترك النسب الاحتاد كاجلها
 وهو من المصالح العامة واللام يجوز الاثمان من يشهد له بغيره واخذ من يحسن
 كتب الوثيقة فيها عبارة على كنهه وشهادته لا يختلف فيه ثم قال عن ابن الفاسم
 القول من قدر واستغنى ترك الاخذ على الاخذ فيكون الاجارة معلومة ممتدة ويجوز بها
 انتفاع عليه من قبله وكثير ما لم يكن المكتوب له مظهر للكتاب اما الفصح الفاقم الكتاب عليه

في هذا الكتاب من كتب الشريعة في الجواهر اربعة اقسام
 في هذا الكتاب من كتب الشريعة في الجواهر اربعة اقسام
 في هذا الكتاب من كتب الشريعة في الجواهر اربعة اقسام

اختصاصه

اختصاصه بوجه في الكتاب واما لانه لم يجوز ذلك الموضع غيره فيجب على الكاتب ان يكتب فوق
 ما يستحقه من بغيره ووجه وان لم يسمي شيئا بغيره ونظر وهو على الناس اليوم وهو عوم
 عمل هبة الثواب فان اعطاه فدر اجرة المثل من ولا كان محبوا في قبوله اعطاه ونسبته مما
 كتب له الا ان يتعلق بذلك حق المكتوب له فيكون موقفا ويجوز ان على اجر المثل ان عرفه ما زال الناس
 يعيرون اخذ الاجرة في اكثر حوائب الشهود يتونس لانهم يفسر ما يحل لهم وان علمهم على ثلاثة
 اجزاء جزءا للشاهدين وجزءا لمن يوثقوه وهو اكثر من واحد وعمل الموثق فيه الاكثر اكثر من عمل
 الشاهدين لانه مجرد في كسب اسمه في الاكثر وربما صرح بعضهم بحصة بطله وفيه اخبر في ثقة
 ان شحنا القاضي اما محمد لا يضمن اهر اليه صهر ابو روجه القاضي ابو علي بن قدام لينا
 فيشر به ثم اخبر انه اهر له به بعض من اخذ الاجرة في شهادته في قدام فقاء واستغنى
 العنبر حاله لانه لما شهد كل واحد الحانوت وكان ياخذ الاجر على شهادته ثم اخبر في ثقة ان الشاهدين
 الزكاز يشهد معه والموثقين كانوا يعطونه كل يوم دينارا في هذا ولا خلاف كل موثق منهم اكثر
 من ذلك وكان الموثقون ثلاثة او اكثر فالابو عوف فيسلفه الله من الفسنة العاسنة المنفرد
 في هذا قوله وتعين الاداء قال الفرائض في كتابه او في مع انه انشاء اخبر فلو فاد بيت لم
 يقع عكس له في الانشاء في بيعت واشترت فان ابيع واشترى الفرائض عرفة الاظهر ان هذا
 لعرف تقرر الذات حقيقة الاداء وغيره والاعتماد في الاشارة المبهمة له في كنهه وشهوت
 بعض المعين اذ اها الاشارة في بطلها منه من اذ اها الاشارة في التواتر في انشاء اذ اها الاشارة
 شهادته في ذلك اداء لها قوله وان اتبع فخرج هو المعروف وقال ابن المناصف
 قال بعض العلماء يجوز للشاهد اخذ الاجرة على الاداء وان تعين عليه اذ ان اشتقاله
 باداء الشهادة يمنعه من اشتغاله بما يقيم به اوده قال ابو عوف وهو اصل الفرائض واخذ
 الاجرة في الرواية على الاسماء او السماع الجواز والمنع والتفصيل قوله لا يصح وابعه ولو
 انفق اي ولو كان الاب منفق والقصير في حق تكو يمين الاب لغيره فسوف في النفقة
 عنه قال ابن رشد هذا المشهور المعلوم من قول ابن الفاسم ورواية عن ملك وفيه خلاف
 هل يبالغ في الاداء او الوصي فيه المعاملة بما لا يملكه احد من اهل البيت عليه واجبة لانه ان لم

في هذا الكتاب من كتب الشريعة في الجواهر اربعة اقسام
 في هذا الكتاب من كتب الشريعة في الجواهر اربعة اقسام
 في هذا الكتاب من كتب الشريعة في الجواهر اربعة اقسام

ان لم يحلف غم قوله كوارثه قبله اي كما يحلف وارث القسي فيلزم ان يلعن عاقل مات الصبي قوله لا
ان يكون نكلا او لا يلعن حلفه فوان اسم يكون عاقل على الوارث وصورت ان يكون الشاهد شهادته
شهادته بحلفه واخ لا يكون مثالا فنكلا الكبير واستونى الصغير ثم مات الصبي فكان الكبير
وارثه باراد ان يحلف به فيمكنه من اليمين فوان الشاهد من ان يكون شيوخا عاقلين وفلان ابن
يونس نعم فالمازري وانصر وبعدها للمنفذين ومن ثم عاقلوا ابن الحاجب بلوكا وارث
الصغير معه اولاد كان قد نكلا لم يحلف على المنصور انه نكلا عنها **قوله** وان نكلا الكتيبي يمين الطلوع
الاولى لا يشك ان باعل نكلا ضمير الصبي او وارثه **واما** فنكلا المطلوب هنا بعد اغفله المضيف
مع انه ذكر ابن الحاجب انه قال ان نكلا المطلوب به اخوه منه تليكا او وفاء فوان **قوله**
ويحلفه معه وتعليق المطلوب ان لم يحلف فوان كذا في بعض النسخ وتعليق بصيغة
مصر المصطف علقا على حلفه وهذا هو في الميراث على رجوع القوانين للبر غير **قوله** وان
نقدت بيمين بعض كشاهن يوفى على يمينه وعقبهم او على العفراء حلف ولا يجبر انما التبرز
وعقبه وانما نعتت اليمين على بعضهم كما قال ابي القفراء ونحوه باليمين في حلفهم تمتعته غير
مرجوة الامكان كما عبر عنه في الجواهر بل ان فيه من نوع تجوز وعلق حلف صبي المشهود
عليه اي حلف المشهود عليه لتعذر اليمين من المشهود له بل نكلا ثبت الجسر في العفراء
هذا اوفى ما جعل عليه لخصه ومن قال حلف المستحق في الاوار والمطلوب في الثاني يحتاج الى وجوب
يسمع عن الكس ويتضح لكم انه هذا بل الوفاء على ما صلح في توفيقه من الجواهر ومما اصله
للممازري وخلافه ان في البرع الاول اربعة افعال الاول ملك من رواية ابن الماجشون
حلف واحسن من البكر الاول مع الشاهد ثبت الجسر لجميع الثالث ملك من رواية ابن الماجشون
انه انما حلف طلوع ثبت الجميع الثالث في رواية السوار الذي ذهب اليه اهلنا امتناع اليمين
مع هذه الشهادة على الاطلاق وعلى هذا القول يكون كما لو شهد الواحد على وفاء
العفراء والحكم في العفراء على ما نرى عليه النجاشي ان يحلف المشهود عليه فان نكلا النجاشي
الجسر الرابع في بعض الفروين ومن وجه التجميع وغيره ان من حلف ثبت نصيبه ومن
اما كشاهن يشهد له اخر وغايب او حلفا انتهى فانت تراها في القول الثالث سارو

الحلف

بيمين القسي والبرع الثاني المعجول على الذي يمين فيه المشهود له لم يقع بذلك في سارو
بيمينه ايضا ورجوع اليمين لخصه للمشهود عليه فان نكلا الزم الجسر اعتمادا على دفع النجاشي
والبرع الثاني وعلى هذا افتقروا في هذا المختصر وحله على غير هذا حلف عاقل والسبق على علم
تجسير في النوايا في البرع الثاني عن اشتهار ان يشهدا واحدة بحلفه في السبق او وصية
فيه او ليقام او من لا يعرف بعينه ساقطة ليس لاحد من ذي الحلف معه واليمين برعي عبي
ابن القاسم مثله **قوله** اعلمه المازري ان الحلف لجمع في دفعه وحوله والواحد منه لا ينفرد بيمينه
فيه الا باحدا المجموع فالواجب ان يحلف المشهود عليه على اقل شهادتين الشاهد
كالشاهد عليه بالطلاق في الابر عرق وكما هو الروايات عن حلفه لغيره في حلفه
ونقل النجاشي كالمأثور في ما لا ان نكلا الزم ما شهد به عليه قوله فان مات به تعيين مستحقة
من ربيعة التوليد والبكر الثاني نردية هذا كلام مستغنى عنه هنا لانه مرقب على القول الرابع كما
سلمه في توضيحه وقد علمت مما اسلفنا ان انما يرجع هنا على القول الثالث وعلى الجسر
على تكبيو هذا الكلام على ما قبله هو المأمل على ان كتاب العجاف من جعل الباهل حلف المتفرغ
المستحق تارة والمطلوب اخرى في الذخيرة في حلفه بل ان في قاضيه من حلفه **قوله** ولم يشهد على
حاكم فالثبت عن ابي الايبي القفراء في كذا ذكره في التوضيح من المصنف عن مطر (استكرام)
فالمازري من الحكمة والمصلحة منع الفاح الحكم بعلمه فوق كونه غير عاقل في علمت فيما
لا علم له به وعلى هذا التعليق لا يفي قول ثبت عن كذا الا ان يسمى الشبهة كما في ابن القفراء
وابن الجلاب وروا المازري ايضا ان قول القاضية ثبت عن كذا ليس حكما منه بمقتضى ما ثبت عن كذا
فان الكس اعظم منه والى فيه جزا وقبله ابن عبد السلام ونحوه ابر عرق وعارضة بهالدي
شرح التلخيص وفي علم البرع غير افضيته قوله كاشهد على شهادته في كذا هو وان تسلسل
وفوق ابن عروبة قاهر عموم الروايات والخلافها محقة نقل النجاشي ان في حلفه نكلا او لا ونحوه
غير ما تجوز الشهادة على الشهادة في العمود والطلاق والبراء وفي كل شئ ابن عروبة والنقل
عن الاحاديث **قوله** وان قالوا فيمنه بل هو هذا اسفقت في كتاب السيرة من العرونة واذا
شاهد رجلا من علم رجلا بالسيرة ثم قال لا قبل القمع وهذا هو هذا الاثر لم يقع واحد من هذا

اقال

يتفر

قال ابو الحسن الفقيه اما الاول فانه من جملة ما لا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 حين شهده على الاوراق واما الثاني فانه من جملة ما لا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 فلا قبل الحكم وبعدها في الدنيا واما الثالث فانه من جملة ما لا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 على واحد منهما ورواه ابن الفاسم قال انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 فرارهما انهما شهرا على النكاح والشك **قوله** ونقصان ثبت كذا فيهم كذا فيهم قبل الزنا
 انما قبل الزنا يثبت له ان لا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 على محض الزنا بل يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 ما لو تاجر ثبوت ثبوت الكذب عن الفصاح والرجحان وهو لا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 كذا فيهم نقصان المكر في التوضيح احسن من ذلك من العورات بالاستتباب انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 هذا خلاف قول ابن عبد السلام ثبوت كذا فيهم عسير لانه راجع الى غير محض الشهادة والمشهود عليهم
 بالكذب في هذه الصورة يشهدون بكذب من يشهد عليهم فيها ويشهدون بكذب من يشهد عليهم فيها
 علوان الحجاب ثبوت كذا فيهم على الامكان والية يعود هذا الشرط الى نقص الحكم ومن هذا
 المعنى انما يشهد على رجل بالزنا ثم يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 كذا فيهم ويرى ما لا يراه من عورة بما اقر به اخيرا من مسئلة الحجب ومسئلة من يشهد
 بقتله ثم فرغ حيا وما يات من نص الرواية وكل ذلك لا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 راجع الى نقص الحكم لا الى المحذور كذا فيهم لان نقصه في كونه حكما بقطع او قتل او دفع وقد يكون
 باسحقاف ورجوع ونحوه وكفوله في اواخر كتاب الاستحقاق من الرواية فيمن يشهدت بيته بموته
 جميعت تركته وتزوجت زوجته ثم فرغ حيا فان كان الشهود عروا ولا يذكروا ما بعد زواجه فيجمع
 نكاح الكون مثل الزنا فيكون له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 على شهادة غيرهم وهذا انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 به بالثمن او جدي فاما ما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 الثمن او جدي فاما ما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 او كتابة او امانة تحمل من الشئ او غير ذلك فانما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب

على هذا

او يشهد

اخر

بما يحضره من شبهة دخلت عليهم من الرواية في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 به يوم تروى اليه زوجته ولا يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 هذا وفيه وله من المصالح كالمقصود به في هذا اليوم من ثواب ولا عقاب
 من اربعة محل الحاجة وهو انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 بقوله اخر الاستحقاق كذا فيهم من ثواب ولا عقاب
 او كذا فيهم **قوله** وانما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 يكون فيهم حكم ولم يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 وانما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 ابن الحاج تاجع كذا فيهم من ثواب ولا عقاب
 حكم بالجموع او امانة او كذا فيهم من ثواب ولا عقاب
 ولو ان لم يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 لا يقتصر منه بل خلاف عن المال كنية والنسابة ورواية ابن عبد السلام
 وبعده ما عساه من ثواب ولا عقاب
 انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 ومسئلة الحاضر بلان يحمل من المسائل انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 في مسئلة الحاضر والمستقبل الطاهر لسبب وهو البيعة الموكورة والاستناد الى السبب الطاهر
 وان كان كذا بالاثار وشبهه كقوله في الرواية انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 بلان يقوم بحول خلافا لابن عبد الحكم **قوله** ورجع الزوج عليها بما فوته من اوقاف
 على شاهدين او ثلاثة او كذا فيهم من ثواب ولا عقاب
 ينبغي ان يفرق بين ما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 قول الشافعي **قوله** يا من رآه عارضا يسر به في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 قوله ولو كان نكاحا بغير ثمن او جدي فاما ما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب
 مثبتة والغنية الثمانية فيمن يشهد به في الدنيا من ثواب ولا عقاب

هذا

انما يثبت له في الدنيا من ثواب ولا عقاب

مسألة

سلفه الاحقا وهو باقر فاق ابن عمر في عظمته وعلو رتبته وعلو قدرته ولا يتوهم باقر
 الشكر عن الشكر وكون الامم مجموع توفيق غمهما على غمهما مع لزوم غمهما بغير طلب غمهما
 قبل غمهما ويريد بانه انما اشرك غمهما بغيره في حال غيبته لا في حال حضوره لانه في غيبته يمكن
 ان يكون لو حضر اقرب الى الشهود عليه منه وانه احضر وطلب غمهما بالتعجب من الاحتمال فيقول
 يلزم من تاييد الشكر عن الشكر وكونهم قدامه انتهى وزعم الحنفية في توضيح ما قاله ابن الحاجب هو
 مقتضى العفة لا الشهود غمهما غمهما ولعله لهذا التبعه هذا وما كان ينبغي له ذلك **قوله**
 ولا يرجع بسبب الملك كسبب وقام اي اذ اذكرت احدى البيتين مع الملك سبب الملك من سبب ثوب
 ونسب فيكون غمهما كسبب كتاب واعلم انما وحشر ولم تذكر الاخر اسوي مجرد ذلك الملك وانما ذكر
 النسب من جهة على التمسك ونحوه وانما سبب ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وقال في توضيح
 كما اذا اشهرت احدهما الله صامدها او نجت عنده وشهرت الاخر بالملك المملوك ونحوه
 شهاده ان المرونة لو اقامة ليست بياد حدها جاني من مائة مائة اي علم منها خرجت
 عن ملكه حتى سرفت له واولم الا في بيته انما له ولدت عنه ولا يعلم منها خرجت عن ملكه بشي فخص
 بها صاحب الولادة وقال الحنفية في الشهاب في اقام بيته في امة بغير رجل انما ولدت عنه ولا يفيض
 له بها حتى يقولوا انه كان ملكا لا يعلم لغيبه فيها احقا وهو يولد في يد ما هو لغيبه وفيه انما الفاسم
 انما لم يولد عنه اصوب ومحمل الامر على انها كانت له حتى ثبت انها ودرجة او غصب انتهى وذكر في تو
 ضيحه عن التوضيح **قوله** او تاريخ معطوف على سبب **قوله** ويمن ان لم ترجع بيته فيحلف
 رجوع الخلف للمكوفين من رجوعه اليهم **قوله** وحجة الملك بالتصرف وعزم منازعه وكونه مال
 كعشر اشهر الملك استحقاق التصرف في الشئ بكل امر جائز فعلا او حكما الانبياء في قول الملك الضيق
 ونحو الاستحقاق فيها الذكرك او يخرج تصرف الوصي والوكيل وفي الامرة فانه يعرفه وقال الحنفية
 قال الشيخون من حضر جلا استقر سلطنة من الشهود ولا يشهدون انما ملكه والشهادة بالملك ان
 تكلم الجارية وهو يعلم ان الملك لا يملك له وسواء حضر او لم يملكه في قولهم انما يشهدون
 بالملك وان لم تكلم الجارية لم تثبت الملك الا ان يشهدوا انه غمها من دار الحرب وشبهه
 قال الحنفية انتهى في السمعون والمهمل انما ذهب اشهد بالملك بغيره واداة الامم الا ان تكلموا

اعلم انما هو ما تحوز الطوارق انما في النظر في كتاب الخلا والحق من بعض المتأخرين
 في الشهاد بالملك الجائز سنة **قوله** وتوكلت على الكمال في الاخير اعلم في توضيح على ما في
 التفسير من انما هو التناوب بين الامم اهي الا عرج واية الحسن الصغير من اية فاسر وعزال ابن عقيل
 عارية المرونة وكما هو في ابن عمر بن شاذان ودار ابن عبد السلام وابن هارون في كتاب المرونة
 على القولين وكما هو في نظر ابن علي في النظر عن ابن سبط والظاهر ان ما في العارية تفسير قوله لا يبا
 شتر ان ذلك انما هو مكتوب على بالتصرف وكانه فالوحدة الملك بالتصرف وما معه لا يشترط
 اشارة الى القول الحنفية في السمعون ويمن حيز جلا استقر سلطنة من الشهود ولا يشهدون انما ملكه
 ولو اقام رجل بيته انما ملكه واولم الا في بيته انه اشترى اها من الشهود وكانت لصاحب الملك
 وفي سببها من لا يملكها ولو قال لا يشترى منه لا يمكن ان يعود الضمير على الخصم وان يكون
 الحق في شهود الملك لا يحتاج الى قولوا انه لم يخرج عن ملكه في علمه وانما اشهدوا ان
 اشترى من خصمه بايديكم بالاقتضاء صاحب وايضا في قول ابن عاصم اليه كما ذكر ابن شاسر واتباعه
 وان لم يعرف ابن عروة نص في الذهب وعلى هذا فيكون من نوع قوله يجوز ان يشهدوا بانما اشهدت
قوله ومنهم على الدعوى ان لم يكن بياد حدها كالعول كذا في كثير من النسخ بالشكر العجز من
 الواو وايضا غير وهو في علمية التمسك والضبط المشهور في العلم في كثير من احوالها يتناووا في سبب
 الا يكون بيده واحد منها وان يكون بياد حدها معا وانه كالحاجب واتباعه الا في قولوا وان نفسه ابن
 عروة بما ذكر ابن شاذان من خلاف عبد الملك وسمعون وبما في النواذر عن كتاب ابن سمعون عن اشهد
قوله ولم يأتوا ان شهادته كان بيده هذا مختص من قول ابن الحاجب ولو شهادته كان بيده
 الموعود مسر لم يأتوا بذلك قال ابن عبد السلام ان كونه في يده لا يدل على انه ملكه وانما مستحق
 لوضع يده عليه وهو اعلم من ذلك كله ولا علم ما يشع بالاحصاء بل بياد المملوك العجز وهما هو
 هو ما يجوز في يد الاخر **تكملة** قال ابن شاذان في شهادته انما اشهدوا انما اشهدوا
 عليه عليه بالشهادة على هو الجارية وفي هذا الموضع صاحب اليد يعرف بيدها ونحو
 في ابن الحاجب واعلم انما هو في الثانية وانه في اية انما لا يعرفها معا فانها في ابن
 شاسر من اهل المغرب مع ان هذه الثانية في النواذر والكمال في سببها انما في كسرها قال

قال في كتاب السرفقة من المرونة ومنه صواب عليه بيته انه سرفق هذا المتاع من يد هذا وقال السارو
 اخلعوا انه ليس له فانه يفتح ويحلف الطالب وبأخوه فان نكل اخلع السارو واخذه كل القصر او
 سعيه وفي التنبيهات استيعابه قال ابو الحسن الصغير هو اليمين على نعمه عو السارو وليست
 بيمين القضاء لان المينة في تشهدها بالملك **قوله** وار قال ابو ابراهيم موكلة الغائب انكر في الغيبة
 وبالبصرة يحلف الوكيل ما علم بغير موكلة ويفضل بان حضر الموكيل حلف واستتم الفرض والاحلف
 المطلوب واسترجع ما اخبر منه اما حلف الوكيل ما علم بغير موكلة وهو قول ابن كنانة وقال ابن
 عبد السلام انه بيمينه جواز اليمين لئلا يفتقر اليه واما ما بعد من الكلام فانه سافه ابن عبد
 السلام فوالا اذ يقال فيل يفتقر على المطلوب وتوجب له اليمين على الموكلة باذ الغيبة اخلع وان نكل
 حلف المطلوب واسترجع ما اخبر منه ولم يرد في توضيحه على نسخة هذا القول لابن المرازقة
 نراه هنا ركب هذا القول من القولين فثبت له واما البرعفة في ذكر هذا القول الاخر وانما
 اعني بنقل الاسمعة يفتد عليه **قوله** او لافامة بيته بمحميل بالوجه يفتد هذا الا
 خلا قوله اذ الضمان لم يجب وكيل الخصومة ولا وكيل بالوجه بالوجه والابن اهدى وان ادعى
 بيته بكذا السور او فبه الفاضل عن قوله وان نكل في مال او حقه استحق بيمينه ان حقه او
 وان نكل من توجهت عليه اليمين في مال او حقه او خيار واجل استحق حقه بسبب النكول مع
 يمينه هو يستحق ان يحق هذه في معرفة احراز ان يمينه الشهادة وفرضه باليمين
 في بعض النسخ يقال فيمن تفتق مع النكول وقد كلفه هذا النكر بانه غير مكر مع قوله في
 الافضية فيوعى معلوم محققا وكذا انه وتقدم الكلام عليه فراجع قوله بخلاف من عني عليه
 الترمها ثم جمع كذا هو في جيل النسخ وهو الضواب **قوله** وان حاز اجنب الى اذ الباب بمحضر
 من كلام ابن شمس في رسم يري من سماع ابن الفاسم في كتاب الاستحقاق وعليك به وبالسد على التوفيق
باب الرضا **قوله** الا غيلة هذا كقوله في المرونة الا ان يقتله
 غيلة فالأمر في حقه هو استثناء من حكمه لانه بالحرية فقل الا غيلة حرية وله ان يفلح
 ان يفتح يريه ورجليه غيلة حكم عليه بفتح المحارب وعلى الانقطاع حله في توضيحه كلام ابن
 الحاجب **قوله** معصوم للشك والاحابة كانه يعني للشك في التفسير والاحابة في الترم

وغيره

غيره

في التوادد لو خرج مسلم مسلما بارتد المحرور ثم تزوجت بمات فاجتمع الناس على الافود
 لانه صار الى حاله من اشبه لقطع مسلم به مسلم ثم ارتد الف فطعت يول مات مرتد او
 قتل ثبت الفصاح في قطع اليد على الجاني وليس لورثته ان يقتصوا على الجاني فيقتلوا لان الميت
 كان وهو مرتد **قوله** وافسامة ان ابعده مقتله او مات معجورا كذا استوا بينهما في المرونة
 في نفس الفسامة فقال في الاول واما ان شقت حشوته بتكلم واذا عاشت يمين او ثلاثة فانه يقتل فقلله
 بغير فسامة اذا اخل في فافده فقلله وقال في الثاني ومن ضرب بمات تحت الضرب او في معجور العر
 ياكلو لم يشرع ولم يتكلم ولم يفتحق مات ولا فسامة فيه كذا اختصرها ابو سعيد وصرفوا في
 لم ياكلو الامهات بتأمله مع قوله في توضيحه فها هو المرونة في المعجور الفسامة مع حمله كلام ابن الحاجب
 على نفس الفسامة على ما في النسخة التي رايتها في التوضيح **قوله** والا بالدية لا يقال في مثله استثناء
قوله ورؤية عينية اشارة لما في التوادد عن ابن حبيب عن ابي بصير عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال
 في توضيحه ولو قيل بالفصاح في الحقيقة ولو لم يجرى انها فقلته ما بعد وقال ابن عروة مقتضى قوله في المرونة انه
 يقتل بيمينه لانه بمات قتله بيمينه عدم شرف مع قوله ان الحقيقة فقلته ما بعد وقال ابن عروة مقتضى قوله في المرونة انه
 مساك للقتل هو عبارة ابن الحاجب وكانه يمين في توضيحه ان اللام للتعليل وقال في معجور انه لو امسكه لا
 للقتل بيمينه واما ان في الموكلة واما ابن عبد السلام فكانه يمين اللام لاقتضاء الغاية فقال اكلو ولم يفتقر
 زيادة في عدم المساك فحمله على العالم في الموكلة وغيره وتبعه ابن عروة فقال بعد ما ذكر نص الموكلة
 غير ما اكلوا ابن الحاجب ايجاب الامساك للفرد بلا يمين متعقب **تكميل** قال ابن شمس وشرك الفاضل
 ابو عبد الله ابن هارون البصري من احبابه في وجوب الفصاح على المعصوم بشرطه اذ هو ان يركب
 المحسوس في قدر على الخ ومن يدين شمس اخرها ابن عروة في قوله في المرونة انه اكل رجل على ظهر
 اذ شتم في الحرس فخرج به الحاكم فان كان لا يفتقر على اخراجه لا ياكل الحاكم عليه فكمعا وان كان فاداعل
 حمله في ربه فكمع الخارج فيك انتهى والذو جرت في اول المينة التاسعة من مراك عياض الفاضل ابو
 الحسن على بن هارون ومن شيوخه الكيتم من اهل البصر ما كان يفتد له كتيبة في قوله وان تصادما
 او تجاذبهما ففصلهما انما اواحد هما فالافود اي احكام الفرد وهو جوب مضاف فيذكر كقول ابن الحاجب
 ما احكام الفصاح فيستفاد منه انه الامانة احدهما ثم الفصاح واذا ماتا معا بطلت حقيقتا معا لان من

وروت عليه بحسن بلاغ من يمينه وحسن بلاغ من يمينه وحسن بلاغ من يمينه
وكشاهن من ذلك مطلقا ثبت الموت اذ احاز الكلام هكذا مصر راوا العجب وكان التشبيه كان
ابن في الولاية انه شرور في المثال الثالث والابن الحبيب في العراب الفرب او الحرام وعناية القتل ورويت
القتل فوكان قال ابن عبد السلام والاصح انه لا يثبت الموت في كونه كونه انما لو شهور عن ان بالجر
او بالضرر ورويت في الجنة على صحة موت المجروح والمضروب لا تقبل على صحة الفسامة ولا في غيره ذلك في ظاهر
كلام التبيين لانه ان ثبت وطأة المجروح في كونه الولاية من الفسامة حيث يستلزم لقتل الجاني وتزويج
امراة المفتور وقسم ماله فلهذا هو من الجرح في ذلك بالكلية في الجرح حيا **قوله** كافر
مع شاهر وكلفا اشار به لقوله في الرواية ولو قال المقتول مع غيره فلا يشهر شاهر انه قتل في غير
بذلك وابنه من الفسامة فلا يوجب ما تقدم من قوله بعد ورويت ان تعدد القتل باعله **قوله**
او اقرار القاتل في العرف فقط بشاهر كذا في بعض النسخ في العمد وهو الضرب واما النسخ التي فيها والحقا
في كتاب صراح وهذا التفسير الذي اقم عليه هنا هو الاصح عند ابن رشد في دفعه من المسئلة في رسم
المكاتب من سماع يمين ثم حصل مياثلاثة افرار احدها ايجاب الفسامة مع الشاهر والآخر على اقرار
القاتل بالقتل على ما اوضحنا والثاني انه لا فسامة في ذلك في العمول والعلم والثالث العرف بين العمد
والحقا والافضل ذهب سمحون وعليه اطلع في الرواية وهو الاصح اذ في قيل ان اقرار القاتل بالقتل كذا
ليس بوثق يوجب الفسامة فكيف اذا ثبت قوله واما ما به شهوره شاهر وادانته وما عدا القتل
للخبرة عن ابن زب وهم انما يبايعونه نظاير اربع توجب الفسامة منها اقرار القاتل غير المتعمد بالحق
يريد ان ثبت الاعتراف بعد ليس كقوله في ديوان الرواية ومن اقر بقتل خصما فان اذنت له اذ عناه ولو القتل
كلاخ والصواب في رواية يقيم الحان ما في التمام ليس بهيچ قوله وان تكلموا او عرف حلفت العا
قلة من تكلم حخته على الاظهر في المفردات والبيان ان تكلموا في الالباب او بعضهم ببعض مسمة اقرار اخر
هارد الامبار على العاقلة يلحقون كلهم ولو كانوا عشرة والاب والقاتل كاحدهم من حلف بلاغ عليه
ومن تكلم غير ما يجب عليه وهو اقرار قوله ابن الفاسم وهو اعفها وعليه اقتض من قوله وال
ستعانة انما عناه في المفردات بقا ابن عبيد بن كرم ابن حاتم روت رواية لمحمد وابو محمد في قوله
ورواية واما اقتصر عليه الحبيب هذا الاثر ابن عبد السلام عناه للمروفة والافعال انه الفاسم في المجموعة

أوب

مكتبة القومية
البحرانية
قسم المخطوطات

الابن ان يرد عليه ويحلف معهم التهم هو الذي حمل ابو الحسن الصغير الرواية عليه وهو ظاهر الرسالة
وعليه في جرح ابن الحبيب وهذا كله في التوضيح قوله والتغير معه ما وجدته الا بالاجاب وقيل ما من
عبر القتل وعنده اكثر عبيد المصنف بالقتل اذهب واخر عنه ابن رشد في القصص وان عني في القتل اعلم
باب الباعية قوله او يلعبه ابن يوسف لو قام على امام من اهل الولاية
ما يسلو في روى عيسى بن ابي القاسم عن مالك ان كان مثل عمر ابن عبد العزى وجب على الناس ان يدينوا عنه و
القيام معه واما غيره فلا وقد عدا ما يرا منه يستلزم القتل في الكلام ثم ينتفع من كليهما **قوله** واستمر
واخر في شجرهم ولا ترفع رءوسهم يا صاح وما يدعوههم بحال معن يدعوههم فيكونهم وهو يقيم الله ال
وانتفعت النسخ على اسقاط نوا العلامه منه وذلك لان اسقاطها من يستمر فتوا حيا في كثير من النسخ
وعلى تسكينه اخر في روى روى مع بقاء على الولاية كملب لا خبر في ذلك سابق الا ان الغالب في عبارات الفقهاء
لا خبار في عبارة الشارح الطلب وفيه شبه ان يكون لعن المصنف واما ما عدا عن ان ايتا اهل الامام على
ما من المروءة وهي المتاركة بالتبسم اللقب على نافلة من الميمنة وحينئذ في الامام مروءة فاما
نحو الاسطر فلو والآخر اربع الفقيه عن كمال بن ابي شبيب ما نسب في روى في كونه مسامحة وانقطع شجرهم
الا ان لعن المصنف في الاستمر فاعلم واما المثلثة بالرواية وسواها في المنع مما في الجهاد ومن في الرواية
هنا واما منع المروءة على ما لم يرد عن نظاير ابن شبيب في الجواهر وفي بعض نسخ ابن الحبيب **قوله** واستعير
بسلامة علمه ان لا ينجح له ثم روى كغيره في كغير الشلاح من سائر الروايات وهو انما في الرواية عن ابن حبيب
عن ابن الحبيب ولم يذكر واخر هو المذهب ويقع في نسخ من المعتز واستعير في المذهب وهو عند تصحيح
والله سبحانه عوله ولم يوفق على جرح قال في الخبر بالرواية المنقولة انتهى كلام الجرح يدور على
الوجهين قوله ورويت كذا في الخبر **قوله** وروى في معناه في الرواية فانما مع المتأولين اهل الرواية
وضع عنهم ما وضع عن المتأولين وروى الذي منهم وانما قلوا مع اهل العصية التي لا غير الامام العدا عنهم
نفس جرحهم بوجوب استعمالهم وان كان السلطان غير عدا وخافوا جري واستعانوا بالاهل العصية لم
يكن ذلك منهم فضلا عن عهدها ان جرحوا مع اهل العصية فهو عدا وانما هو لم يكن نفس جرحهم
نفسا لجهة تعلق الاثر به فانما قلوا معهم كان قتالهم فقتل اهلهم لا متاع تعلق الاثر بالقتال سرا
يجل قاتله ورويت هذا المثلثة بن يوسف ايام خواجه ابو الحسن المنيه وقامت بقات عليه بن يوسف واداروا

اعلم

Copyrighted material

وتنزيهه اشكال واعيانا فتعدها في ذلكا تختلج بحسب اختلاف حاله افعي
وفي كثير من النسخ هذا المختص بعاد الفتن بعاد العا والعا واعاد اعلم في عا والاحتمال او كذا الشا
هو واجرا اربعيا مهي على اخطا مسبا فيك قوله او عا ايا: اشبع بيده الكلام وان فطر من الشدا
وحتي دارف الابو عمر ابي رجل فالر شمس علمي ابو بكر الصديق انه ان كان في مثل ما لا يجوز فيه الشاه هو الواض
فلائق عليه واراد ارج غير هاهنا ضرب ضربا يبلغ به حد الموت وذكرها رواية ولاقته على التوفيق
باب في الزنى قوله وان لا يحاكم هو كقول ابن الحاجب فيتناول اللوا
قال الزنى غير التسليم اما تناول التعريف له فكلامه واكثر العلماء اختلفوا في هذا العمل العام هل هو واجب
المحرّم او المذهب انه يقتل من غير تفصيل وعلى هذا القول المطلوب اذ اخرج كذا من هذا التعريف لا دخاله
تحت الزنى الا حوا اما الجمل والجميع قوله او ميتة غير زوج اي غير زوجة وهو محذور تحت
للزوجة من غير امانة قوله او يعلم خير بينهما اختياره لقوله في المرونة ومن اشترى حره وهو يملكه
بها بافرائه وكيفية حرة قوله بلا عفة لا شك في رجوعه للطلاق والعنف وهو كقول ابن الحاجب
ثم وكيفية غير تزويج الا الله فلامه والمطرفة دور المعققة واجزو قوله او عتق يعني مملوكة
المعتق يريد ان تزويج كما قال ابن الحاجب او عتق او تزويج قوله او مكنته انا فتنه ما قبلها
في در الحيرة لا توبة وكذا المبيعة في الغلاء قوله او مبيعة بالغلاء على الاكتم كذا في بعض النسخ والي
في رسم جامع من سماع عيسى من كتاب الفرو سالت ابن الفاسم عن جامع في عام امراته من حر او فرت
له بوالا في كونهما مشتركا فالوجت في مسبا بعض اصحابنا ع ملك وهو رأيي انه لا يدرارو
تكون كخفة باينة ويرجع عليه المشتري بالتمر فلت بلولم يكر بها جوع فلا يحجر اذا ارتعد وبكل
زوجها ولا كذا في رد العدة احب التي كقول ملك في رسم جوع اي فكم انر شتر لا شبهة افوي من الجوع
وكونهما خلفه باينة هو كاهم فرامك في سماع عي من كتاب العقوف فيل هي البقة ووجه
الشبهة ان يكرها جوع ان المشتري يملكها بشرائه ملك الا انه فيكره في وجبه اياها كالمكره
لها واركانت كايعة انه لو امتعت لغيره على اكرهاها ابر عرفة كوا على اعلها في البيع الطوع
ينفي كونها كرهة ثم قال ابن شتر على قول ابن الجتنور فيمن زوج ابنته رجلا فحبسها وارسل
اليه اتمه بوكنها باينة فله الا ان تدعي انها كنت انها زوجت منه تحت هذه ان كاعت لزوجها

بيعه

بيد حصار موطنها المشتري الا ان تدعي ان حصارها على الرضا وهو قول ابن وهب في سماع رومان
من خلاف السنة انتهى ولم يرد ملك في اول رسم من كلام السنة على من تزوج امراته مطلقا الا ان يزوجيه
قال ابن شتر هذا كقول من تزوج بغير اناها كيبه لها سواء **قوله** كان في عتق امراته وكل البائع
وحلف الالحق هرا مقتضى ما في اوافق المرونة **قوله** ان احاب بعرضه امراته اصابة التزويج
التي تقع بها الا حصار الا اصابة الزنى التي توجب الحر وتريد اصابة محبة كما قال في الاطلاق
حتى يولم بالغ فورا المشقة بلا منح **قوله** وتخصر كلامه من صاحب زاد في بعض النسخ بالعنف
والوجه بعونه واسقاطه اولي ليقنا والاطلاق كل تحصيل يكره في احدهما من الجهتين كالعتق او من
احواها كالا سلام **قوله** عيسى بن سنة اي من جنس سجنه كما قال ابن الحاجب فذكر العام فله في
التعريف ضايع **تقديم** كاهم المرونة والد تدعي علم ان الشجر فرع التعريف فلا يسجد على عبور
امراة لما يكره عليها تعري وفور اللحن ان تدعي التعريف في السوء لعدم الولي او الرقعة المأمونة
لم يسفك الشجر خلاف او الزام وفور كذا هو الايام بمرونة جاسر كاهم اية سجد المرونة الذاتية
يلد لها بعد الجمل فتأمل **قوله** وان علمه اخرج ثمانية هرا عبارة انر شتر وله عزها ان عرفة
ولم يزد ولما انر عبد السلام بكره في معناه الاحتمال واستخدم انه علمه بعد النجم الى بلده هرا
فل تمام السنة ولما افسح على الاخراج وفي قوله اخرج ولم يقل عيز زيادة فايوة لان لفظة امير اختر
من لفظة اخرج كانه انزل على الاعادة الى المكان الذي سجد فيه اولاه فواير الامام خصوصية الى
المكان كما تبين له من عدم حضارته فيروان يتم عليه السنة في بلده احضر من الاقران تبعه في
التوضيح **قوله** فاولا لا يفتح عنه اولا

باب في الفز

قوله وان تفرق الف في اخ سماع ابن الفاسم سبل لك عن منصور اشترى عليه وفيه لا يابن الزانية
او ان يجرى باذاله اياه واحق على من اشترى عليه فلا انر شتر انما لم يرد الحجة على من قال المنسوبة يابن
الزانية من اجل ان اسمها تعرب ولا حرج على من فوف بجوه الا يعرف وكذلك لو قال له يابن الزانية يجر
اذ لا يعرف ابوه وكذلك قال ابن حبيب في الواحدة **قوله** اخر على من فوف منصور ابائمه او ابيه وهو
معنى قوله في هذه الرواية اخر على من اشترى عليه واما لو قال يا ولدي لو جيت عليه الحوا احتمال
او يكره لشدة او كان في شدة واما اللقيط المسموع من فوف يا بيه واميه فانه ابن حبيب

النور

او يابن

به وبه مرقبة والتحرير من ان لا اعتاوه
 عتاوه وبك الرقبة بضمير به لا اعتاوه وبك مخطوطة عليه من غير اعاده الخافض على قول الخويزي وابن
 ملك قوله باقرية مزح او خليف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بمعنى الخالفة والعصيان وكذا
 قول العجيان بالمرح في المرونة يقال فلان ملك فيمن عجب من عمل عبده او من شئ دواء له منه فقال ما
 نت الاخر او فلان تعلينا حر ولم يرد بشئ من هذا الخبر وانما اراد تعصيه فانه في معصيته
 اباي كالحبر والاشي عليه في القضاء وما في العنقاء من ضيقه حلب بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام
 وجعله بمعنى الفرس فقد عذب اللعنة وذهب عن المعنى قوله والاماء فيمن يملك اي وكذا يدخل
 الاماء في لفظ من ملك وما بعده وجب بعض النسخ والاشي فيمن املك والمعنى واخر واما الانشاء
 بالنون واليشي فهو هنا فقال امير على انه لو سكت عن الاماء لبعثهم اذ خولهم من قوله فيلوا في الولد
 ولا مريته انه عزاهنا على فراضه اذ خولهم في لفظ العبيد لتعويبه النسخ اياه لقوله تعالى وما ريك
 بقلام المعبد وانه جمع مكسر وفوقه اكله في توضيحه واما البرعفة فافتق على قول ابن يونس
 قال ابن سنيور ويخل في ريف في الاناث اليه عيسى قوله ووجب بالنذر ولم يضر البيت معيش يشمل
 النذر المخلوق والعلق كما قال في التوضيح واخراج البث من النذر غير مناسب كما قال ابن عبد السلام
 ما كتبه يجرى الانشاء المنقطع والاول العتق الاول من المرونة الوجبة بالعتق عتق انشاء
 رجع فيها ومن بئ عتق عبده او حث بذاك في يمن عتق عليه بالقضاء ولو وعى بالعتق او نذر
 عتقه لم يضر عليه بذاك وامر بعتفه النسخ من قال على عتق عبده لزمه بان يكون معينه لم يجر وان
 كان معينا فقال ملك لا يجرى واشتبهت عن محمد ان قال لا يجعل افض عليه بان قال لا يعمل تركه وان مات
 قبل ان يفعل لم يعتق في ثلث واغنى وما في الفاسم في الموازنة من جعل شيئا للمساكين ولم يحنهم
 بل انه يجرى على هذا يجرى العتق وان لم يعينه ابن عرفة في القضاء على نادر العتق به ثالثا
 ان كان معينا ابن عبد السلام وفيه الاشتباه ان يعلقوا حوالا في ذلك وهو معترض فيقول
 الشرع للعتق قوله والولد وان سئل كيف ان في ان سئل كيف ان في ان سئل كيف ان في ان سئل كيف ان في ان
 مسألة وغيرها وفي بعض النسخ لبيت باللام مكان الكاف كانه من تمام الاغيا او وان كان السائل
 لبيت فضلا عن يكر لان يرجع للمعنى الاول ويلحق الولد على الولد خاص بالزك لتشبيهه البنت

ب

به وهو على التاني في شام للفرق والاشي في التاني في شام للفرق والاشي في التاني في شام للفرق
 واحد مطلقا ما ينفك وحدها وعنها على الابواب وامتناع جرها على ما عرفت بلوع فيها
 لكان اول قوله غير سعية وعبر وذا في بقله برفع غير على انه جاعل عمر قوله ان مع القيمة يومه
 اي يوم الحكم العتق في قوله وبالحكم جميعه قوله وان كان العتق مسلما وان اسر به او ضلت عن
 مشرك المقتدر وان حصل عتقه باختياره وان اشترى العتق هذه خمسة شروط مكتوبة على
 الشريك الاول وهو قوله ان وقع القيمة يومه مشرك التكميل في السنة الا انه كذا في المقتدرات
 ما بعد الثالث ولو اسقطها لكان اخر واين وما قوله في انشاء او بعده او فابلها بكتاب مستقل
 لو اثبت فيه ان كان اول قوله ولا جعل حصصها اي وان لم يكن اوله فاعلم ما ذكر من انما يعلى
 حصصها قوله ولذا حكم به بعد العسر من كذا فهو في النسخ الصحيحة منه هذا اجازته والهمير
 المضاف اليه على بن النقوم وهو المختصر من قول ابن الحاجب واذا حكم بسفوح التقويم لا تحسار
 ولا تقويم بقية قوله كقوله ثم ليس اي كقوله الحكم ببيع التقويم وهو قول ابن الحاجب ولو لم
 يحكم بابتداء بيع اقباطه وان كان في اقباط التقويم قوله وحضر العتق مكتوب على قوله ان كان
 بين العسر قوله وافضل من العتق ابن عبد السلام لا يلزم حوال الشريك في مال الغير واعتاق العبد
 وحمله على المقتق اجلي وقال ابن ابي شيخ الفقه في المعنى يلزم العبد في مال الغير بعتقه قوله وان
 اعتق جنينا او ذكرا مجزا او مذبرا من هذا هو الضواب فيكون تلخيصا مرتبا في الرواية قوله لا يلزم
 من سئل عليه ابا فليد مراد بلاف من اقله قوله وبيعت وان سبوا العتق ثانيا كذا هو الضواب بدخول
 واو النكاح على ان وقع العتق على العلية ونصب دينيا على المعقولة وبذلك يوافق الرواية قوله
 وروا لا يستثنى لبيع او عتق اي وفي هذا الجنب الخ بيعت امة للدين ولا يستثنى الجنب من حيث الجملة
 لا لبيع امة كقوله ولا عتقها في صورة اخرى وان اعتق حاملا كان جنينها حراما معها قوله
 ولم يجر اشتراء ولي من يعتق على ولو صغير بماله اسفلك ولما ولي بيع الولد لاتب وغيره وان
 غير احري قوله وان مع العبد الا ان يشتريه به وان قال لا يشتريه لنفسه فلا اشترى عليه ان
 اشترى ما لا يملكه الا غرمة كقوله تعينه اشترا به لقوله والعق الثاني من المرونة وان مع العبد
 ما لا يملكه قال لا يشتريه لنفسه او بعد اليه على ان يشتريه ويغفره ويغفر الرجل الذي بالبيع

اي عيسى
 الخ

نقلا

والله اعلم بالصواب وقد تاملت النصوص التي لا تقتضي نسخ الكتاب في العود والاستحفا
ما اذا كان الكتاب مالاً او املاً لم يكن له مال في نفسه بل في عينه من جهة المصنف فيقولون انما نسخ الكتاب
في كل واحد من هذه اربعة اقسام من كون الكتاب مالاً او املاً ان يعجز بتبسيط الكتابة باق فيكون له مال في عينه
ولا تبسيط الكتابة وماذا كانت من مساوئ الاستحفا ولذا من الكتاب فهو كمال ولا يكون له مال في نفسه
لقولنا ان القاسم ويرجع رفايريه مكاتباً او املاً ما كانت من تامل النصوص بعينه ما لم يرد فيه رافع غير
على عود من مال الاستحفا وعرضه مكاتباً او املاً ما كان له مال في عينه وتبسيطه ما كان له مال في عينه
النسخ بل ما شربنا واروجل العوض معينا مثله او استحق موصوفاً بغيره كما عجز ان يشبهه له وان لم
يكن له مال انتج به ديناً وهذا الكلام اوجب الاستحفا وموافقة النقل الا ان قوله في المستحق ان كان موصوفاً بغيره
فيه بالقيمة ليس كذلك بل انما يرجع في الموصوف بالمثل كما تقر في العيب والاستحفا ويجوز ان يغير قوله في العيب
في مثله بما اذا كان موصوفاً او ما كان معينا فان الرجوع فيه بالقيمة ومعناه ان الكتاب ان الذي العوض الذي كوتب
عليه وعقوبه في السيرة العوض معينا من عتقه يرضى ويرجع السيرة على الكتاب في مثل ذلك العوض او في موصوفاً
بغيره العوض من كونه من ذوات الامثال او من ذوات القيمة ان عرض الكتاب كما كان في الزمة ان شبه المسموع فيه
والمسموع فيه اذا ظهر عيب به يرجع على المسموع اليه مثله لانه غير معجز وان الذي الكتاب العوض الذي كاتب عليه وكان
في ذلك العوض الذي كاتب عليه موصوفاً بغيره اي ان السيرة في العوض من مريد السيرة وان عتقه يرضى ويرجع
السيرة عليه بغيره العوض وكان ان كان العوض معينا فاستحق بعد اذ اياه وعقوبه الكتاب على الحق بغيره
ويرجع السيرة بالقيمة والرهان انما يكون له مال في عينه كما يرجع في المعين بالقيمة يرجع في الموصوف بالقيمة وكان
انما الرجوع في الموصوف على المعين وفيه بحث وقوله ان يشبهه هو شرط في مضي العتق والرجوع بالقيمة
في الاستحفا والموصوف والمعين يرجع الى المعين لانه لم يزل على ملك الكتاب ومقتضى هذا الشرط يقتضي
ان هذا العوض المستحق ان يرجع فيه شبهة للكتاب فان عتقه يرضى ويرجع العتق مكاتباً او املاً هو فلو ملك
ورأيتا شطب وانما يرجع عنه في الفكاكة وانما يرجع القاسم وغيره ولا يرد فيه الفكاكة والكتابة وقوله وان لم
الراجح اني وان لم يكن مال الكتاب الذي يرجع الرجوع عليه بالمثل في صورة العيب والقيمة وصورة الاستحفا
وبذلك العوض في صورة الاستحفا وبشبهة فانه يتبع بالمثل او القيمة في ماضيته ويرجع كاتبه ان عتقه
قد تم وهو معذور فيما ملكه بشبهة وانما من لا يشبهه له في العوض فان عتقه يرضى لانه لا يعجز بالمثل

ثاني
ويكون

كذا

والله اعلم بالصواب وقد تاملت النصوص التي لا تقتضي نسخ الكتاب في العود والاستحفا
ما اذا كان الكتاب مالاً او املاً لم يكن له مال في نفسه بل في عينه من جهة المصنف فيقولون انما نسخ الكتاب
في كل واحد من هذه اربعة اقسام من كون الكتاب مالاً او املاً ان يعجز بتبسيط الكتابة باق فيكون له مال في عينه
ولا تبسيط الكتابة وماذا كانت من مساوئ الاستحفا ولذا من الكتاب فهو كمال ولا يكون له مال في نفسه
لقولنا ان القاسم ويرجع رفايريه مكاتباً او املاً ما كانت من تامل النصوص بعينه ما لم يرد فيه رافع غير
على عود من مال الاستحفا وعرضه مكاتباً او املاً ما كان له مال في عينه وتبسيطه ما كان له مال في عينه
النسخ بل ما شربنا واروجل العوض معينا مثله او استحق موصوفاً بغيره كما عجز ان يشبهه له وان لم
يكن له مال انتج به ديناً وهذا الكلام اوجب الاستحفا وموافقة النقل الا ان قوله في المستحق ان كان موصوفاً بغيره
فيه بالقيمة ليس كذلك بل انما يرجع في الموصوف بالمثل كما تقر في العيب والاستحفا ويجوز ان يغير قوله في العيب
في مثله بما اذا كان موصوفاً او ما كان معينا فان الرجوع فيه بالقيمة ومعناه ان الكتاب ان الذي العوض الذي كوتب
عليه وعقوبه في السيرة العوض معينا من عتقه يرضى ويرجع السيرة على الكتاب في مثل ذلك العوض او في موصوفاً
بغيره العوض من كونه من ذوات الامثال او من ذوات القيمة ان عرض الكتاب كما كان في الزمة ان شبه المسموع فيه
والمسموع فيه اذا ظهر عيب به يرجع على المسموع اليه مثله لانه غير معجز وان الذي الكتاب العوض الذي كاتب عليه وكان
في ذلك العوض الذي كاتب عليه موصوفاً بغيره اي ان السيرة في العوض من مريد السيرة وان عتقه يرضى ويرجع
السيرة عليه بغيره العوض وكان ان كان العوض معينا فاستحق بعد اذ اياه وعقوبه الكتاب على الحق بغيره
ويرجع السيرة بالقيمة والرهان انما يكون له مال في عينه كما يرجع في المعين بالقيمة يرجع في الموصوف بالقيمة وكان
انما الرجوع في الموصوف على المعين وفيه بحث وقوله ان يشبهه هو شرط في مضي العتق والرجوع بالقيمة
في الاستحفا والموصوف والمعين يرجع الى المعين لانه لم يزل على ملك الكتاب ومقتضى هذا الشرط يقتضي
ان هذا العوض المستحق ان يرجع فيه شبهة للكتاب فان عتقه يرضى ويرجع العتق مكاتباً او املاً هو فلو ملك
ورأيتا شطب وانما يرجع عنه في الفكاكة وانما يرجع القاسم وغيره ولا يرد فيه الفكاكة والكتابة وقوله وان لم
الراجح اني وان لم يكن مال الكتاب الذي يرجع الرجوع عليه بالمثل في صورة العيب والقيمة وصورة الاستحفا
وبذلك العوض في صورة الاستحفا وبشبهة فانه يتبع بالمثل او القيمة في ماضيته ويرجع كاتبه ان عتقه
قد تم وهو معذور فيما ملكه بشبهة وانما من لا يشبهه له في العوض فان عتقه يرضى لانه لا يعجز بالمثل

٧٧

ويرجع

Copyrighted material

التأخير منصوص عليه حقيقة الاستصحاب ومقتضى ان شيا من ذلك الذي هو في الخير
الثانية ظاهرة ايضا ان العمل على هذه المجموع وموافاة الخلق على الانحياز حسب **الطائفة**
 البرية في مضمونها في جوهرها الخوف بالبطش بفرد في الطراز لوزن ذلك الصلابة في العمل بما
 كنهها في غير مرسى تحتها ومحموعة كان السبوت سنانها ان ترفع وليس شيا نصال تنزل والى
 حكمتها بان يسلكوا المساجير كالمساجير في الاحكام خلاف ما هو حقيقته بانها يجوز ان تترك
 الحايض والنفث **فوله** وجاز في ذلك على ما احرص به الامام ههنا والد سبجانه اعلم خاتمة بمسئلة
 الجمعية والظهور بمسئلة التسعة والافامة **امسا** الا في مقال فيما التعميم جاز ان تشب في
 كتاب محمد اريد خل على نيقة الامام وانما يعلم في كل صلاة هو بمقال بين كلام الامام وهو
 لا يبرزوا هو يوم الجمعة او يوم الخميس في قوله ما هاد ب من ذلك الدواعي اهل على ما به موسى
 رضي الله تعالى عنه في حجة الوداع بما اهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم **واما** الثانية
 بمقال بينا ان شر من رسم الفلانة من علم ان الفاسم ولو دخل خلع في يومه خلاصه وهو ما يعلم ان
 كانوا فيهم من امساجير لا جزأته خلاصه فوكا واخرا وحجته حوث على ما به موسى رضي الله
 تعالى عنه وما ولا ان عرقه فوله فوكا واخرا خلاف قول الطائفة وانما يشتمل في لزوم نيقة عند الكها
 ت فوكا ان **انهم** وفرد كروا ب ينسرين زيادة يارب من الثانية وقد كانه حكمي ان شهاب
 علوم الاجزاء في كثر الخميس جمعة وعكسه ثم **فلا مانع** من لوانه حير في خل
 نور خلاصه امامه ما هاد ب من ذلك الاجزاء سمحوز شكله وفلا من فيم او يسا في خل مع امام
 لا يورد ما هو ونوا طاعة امامه اجزاء **دار** الجهد وتقسيم المقيم بعد الممساجير ويتم المساجير
 مع المقيم انتهى وفلا غيلة في عرقه واقتصر على نقل التعميم وانما يتصور الصنف في مبر فوله وانما
 مفقود لو سكت امامه خلاصه ان انصاحات الغفل بالامام في الجملة سنة ولو كان امامه
 من يصحكت بغير التكبير والبالغة او بعد الباطحة وهو **فلا مانع** فلا بد من التوضيح بانه فلا مانع
 من انشده والفرادة مع الامام فيما يجره من هذه وهو اذا كان يحمل الامام فانه في التكبير
 فان كان الامام من يصحكت بغير التكبير سكت في الجموعة من رواية انما جمع على ذلك في من
 خجله في مسكنه الامام وان كان فيل فانه فقال الباقي ووجه ذلك ان شهابه بالاف

اول من تغير عنه اللوسوس اسرو حذفت البسملة اسم بغير الاسم فراءة في حذفها وسد ثمرها
قال المصنف وعلم هذا انما كان الاسم من حيث جعله في الصلاة كما قيل في الشافعية في قوله
لا اله الا الله من انتهى بظاهر ما في التوضيح انه جعلوا وايضا بنوع تفسيره وانما ما هنا انه
جعلها خلافا وانتشارها بطون وفراقت في عرفه على نقل هذا الرواية من طريقه بالاجماع
بيننا الى كونها تفسير للاخلاقات انما هو الله تعالى على قوله ووضع يده على كتفيه
بركوعه يتبعه عنه قوله قبل ويرب فكيفهما منقضا وانما لا يوجد من بعض النسخ باسقاط
لفظ بركوعه وحذفه ايضا وضع عليها على قوله بافضاء البسملة ويكرر من تمام حجة الجلوس
وكانه اصلاح قوله كما بسلة فيه أي في التستهم فالمراد منه فلا ملك ولا عرف في التستهم
بسم الله الرحمن الرحيم كذا اختصر ابو سعيد وغيره بزيادة الرحمن الرحيم في البسملة في الفراءة
فترتبه عليها بقوله وكذا يفرغ قوله او ما عاجل الامر القيام اي ايمر بحجته غير القيام
من ركوع وسجود وجلوس ولم يفرغ الا على القيام بانه يوم في القيام للركوع والسجود فقال
في المرونة وان لم يفرغ الا على القيام كانت حركات كلها فيا ما ويوم في بالسجود اجمع من الركوع
فولم يوجع الجلوس او بالسجود منه اي وان لم يفرغ الا على القيام مع الجلوس بانه يوم في السجود
الجلوس واما الركوع فيوم في من القيام كالتفريق قال في المرونة وان قد على القيام وركب
على الركوع فام او ما للركوع ومفرد به في كتيبه في ايمانه ويجلس ويسجد في قوله لا اله الا الله
بالسجود جالس او كما هو قوله او ما بالسجود جالس ان في ذلك في السجود في يوم في قطع المخصوص
وهو انها عمدة المصنف بالكلية في قوله او ما بالسجود منه وذهب ابو اسحاق والنويسي الى ان
الركوع يوم في السجود في الاول من الخطا به بعد الركوع لانه لا يجلس فيها بانه قد جلس ثم او ما
بها وعزا له ابن كثير في الاشياء وهو على الخلاف في الحركة الى الاركان وقوله وان لم يفرغ الا على نية
او مع ايماء بحرف فقال وغيره لا تضرب في الركوع في قوله باعل فان هذا هو المأزور والمراد به في
ابن كثير وانما عه وقد جعلها المصنف هنا وفي التوضيح من اذ لم يفرغ الا على جالس او ما في قوله
بالكلية ان يفسر على الله كما يفرغ الا على النية وكل المأزور على من يفرغ على النية مع الايماء بالحرف
في روايتها مختلف على ما تقدم عليه ان شاء الله تعالى من جهة اما المأزور يقال في شرح

التفسير منه انه لا يستلزم المبرور ان يحرم رأسه للركوع والسجود فيقتضي المذهب فيها
 يقتضي ان يكون وجهه وحاجبه مبرورين على ما به مع النية وتوالت التثنية وحجة وقار
 ابو حنيفة لا يصلح في هذه الحالة ان يستلزم وانما يستلزم في الاعمال العاجزة فبذلك
 حكمه في التكبير والقرأة وما غيرهما من الاعمال العاجزة وانما يستلزم في الاعمال العاجزة
 بخلاف ان يكون على حركة بعض الاعضاء من ارجل او ايدي او غير ذلك من الاعضاء فبذلك
 لا خلاف انه يقتضي ويومع بما قدر على حركته بل ان يحرك جميع ذلك سرور النية بالقلب بل يصلح
 ام لا وهو الصورة لا تفرق بين المذهب واوجب التشايع في النصوص والادلة ومذهب
 حنيفة اسقاط الصلاة عند حال الرطوبة العارضة وانما يقتضي في المذهب في غير ذلك
 نقار التي يستلزمها انما هي في المذاهب ما قالت الشافعية مع العجز عن دليل يقتضيه والاعتناء
 كمذهب الشافعية والرجوع الى البراءة الزمنية مذهب ابي حنيفة وما يبعد ان يتلوه فيه المذهب
 ان جرمها من انما هي مختصة او سلك مسلك غير واحد كما في العاجز انما قال بل يحرك كل
 امر سرور نية وانما هي من التشايع وجوب الفصح وعمل حنيفة سقوطه وبقر ما نقل
 المصنف من توفيقه كمال المازري المتقدم فالو عليه بقول المازري العاجز عجز عن كل امر سرور
 نية ليس بحيث لا يقتضي انه لو قدر على تحريك عينيه لزمته الصلاة بلا اشتراط وهو محل
 عزم النص على ما قاله المازري وانما هي بغيره كمال المازري وانما يستلزم في غير ذلك كما فعل
 في مختصره ونسبته في ذلك انما هي مع انساب الوجوب للتشاييع والسقوط كما في حنيفة
 وانما انما قلت ذلك بان المازري تكلم على ان يقتضي على بعض الالام والذبح فيه او
 حاجبه مع النية ولم يصحح بغير وجوبه في المذهب جملة بل قال مقتضى المذهب الوجوب
 وانما يستلزم بان القاع على الالام بحاجب او غير ذلك لا خلاف في المذهب انه يصلح
 ويومع وانما هي التفرع عن العاجز عزم جميع ذلك سرور النية بالقلب ولا يقل مقتضى المذهب
 الرجوع بل اقر بالعجز عن دليل يقتضيه وما يترجم في بيان ذلك ما يات في انشاء الله تعالى
 ما عجز عن السلام من الاحتياط في غير تحت الشك والسداد ابر عفة حيث قد وجب التحليل في
 التحليل الخوف بالخطر والراسد المازري في ذلك وما لا يبعد في المذهب او رأسه المازري وان

القول
 في المذهب
 في المذهب
 في المذهب

القول

المازري وانما هو الخوف من غير وجهه وعزافه النص في العجز عن غير النية لا يقتضي انما هي
 في المذهب المذهب على ذلك كما في انما هي من العجز عن غير النية لا يقتضي انما هي
 النص في مسئلة العاجز عزم غير النية في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 ما عجز عن الاعمال العاجزة لا يقتضي في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 المسئلة ولو على عادة الفقه في استعمال النية في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 المرحوم او نية فليس كذلك انما النص في استعمال النية في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 تسقط عنه الصلاة ومعه شيء من عقلة وغوى في الرسالة انما هي في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 واتباعه ان يتصور ان تكون هذه الصلاة في كل سبب الغالب في المذهب والتشاييع في النية
 شرك فلا يجب كسقوط الوضوء عنه بسقوط الصلاة او كذا يجب وقال امام
 ابر عفة في المذهب من نية ما تفرق في افعال النية والتشاييع في وجوب فصولها والنية سقطها
 ولا خلاف في فصولها في المذهب في افعال النية والتشاييع في وجوب فصولها والنية سقطها
 بلا العراج ونحوها الخلف انما يقتضي على الصلاة اصلها بايماء واغبر حتى خرج الوقت فبذلك
 الصلاة تسقط عنهم وهي رواية معتزلة في عيسى عن مالك في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 الصلاة وفيما انما لا تسقط عنهم وعليهم ان يصلوا بعد الوقت وهو قوله في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 عليهم البيت انما هي في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 باب التيمم وبها ومن تحت النية في الصلاة يقتضي انما هي في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 ان يوجبه من مذهب اصبح في مسئلة لم يجد ماء ولا تراب الا انه في هذه الحالة لا يجوز على
 غير ذلك ما هو مستطاع ان يحرك اشجار عينيه ونسبه في ذلك فيكون المانع من الصلاة
 عزم استعاضة الله انما هو اعم من استعاضة الله للظاهرة وتحتل المسئلة غير هذا ان
 يكون على طهارة ولا يكون زفاعة على حركة المضطرب المبرور لا يفيد علما في ذلك الحركة
 بانما هي عينيه في الصلاة على هذه الحالة فيقتضي انما هي في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 يستلزم الحركة النية في الصلاة انما هي في الصلاة بقلبه على طهارة كما في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي
 وانما اعتنى في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي في المذهب في الاعمال العاجزة في غير النية لا يقتضي انما هي

الحال
 عزم

فوقها فقال اصبح يسبحون ونداء او اياه ان القاسم **والسأله** كما قاله في التاج...
السبحون على الصبر بسبحون فان من الركن...
عليه الركعة ولا تنقض الصلاة الا ان...
تركها...
تفسد...
الامام...
يقض...
بهم...
مع...
تعا...
على...
لانه...
سبح...
اذا...
ستشك...
على...
تعل...
وكذا...
في...
وهو...
منها...
بكل...
هي...
على...

فوقها فقال اصبح يسبحون ونداء او اياه ان القاسم **والسأله** كما قاله في التاج...
السبحون على الصبر بسبحون فان من الركن...
عليه الركعة ولا تنقض الصلاة الا ان...
تركها...
تفسد...
الامام...
يقض...
بهم...
مع...
تعا...
على...
لانه...
سبح...
اذا...
ستشك...
على...
تعل...
وكذا...
في...
وهو...
منها...
بكل...
هي...
على...

انما علم من خزانة النبي وكتبه انفسه في الابواب وورد كما بان حلافة العزيم
 ارضه اقبل فخرجت مطافا الى العزيم وورد العزيم على عرشه
 من خزنة انفسه وورد من الخزنة حلافة العزيم وورد من الخزنة
 التاج والاوراق والباسان نقب كما يقف عن يسار الامام في الصفوف والصفوف
 تعقبها ابواسمعايل والنونسي بان ذلك تنطبع للصفوف وحملوا ذلك من رسم
 سماء ابن القاسم على انه يعز الوفوع ويكره ابتداء وقال فيه في المرونة ومن في
 منة الصفوف فاح حيث شئت خلف الامام او عن يمينه او عن يساره وتجب
 في حق جزو الامام وقال النخعي يتوارى الصف عن وراء الامام ثم عن يمينه
 يتوارى بالثاني قبل تمام الاول والابن الثالث قبل تمام الثاني وهذا
 ابن جيب وهو اخبر عن حاله في المرونة لقوله عليه السلام لا تصفوا
 رجلا ثم قال يتوارى الصف الاول ويتوارى الصف الثاني واختار المازروني
 ليس ما تجب منه ملك في المرونة ثم قال اختار في الصف الاول انما تكلم في
 على جلاله وكرامته وكرامته الصفوف **فروع** من رسم كل من جيب من سماء ابن القاسم
 سم قال ملك او امر احث المصنوع من اذن الحكم حجير كعبه اليمان يجعل مصورة من
 كمين وجعل فيها تشبيها قال ابن رستم اخذها من الجوامع كبره فان كانت متنوعة بفتح
 احيلنا وتعلق احيلنا بالصف الاول هو الخارج عنها اللاصون بها وان كانت مباحة
 غير متنوعة بالصف الاول هو اللاصون بحدار القبلة في داخلها روح الكبرياء انتهى
 ابن عرفة روى انه ذهب بزيادة كالباسر من القبلة فيها وتقل عزمه احص تشيخه خاتمه
 المولى الامام خلفا انكر عليه وبحث عنه ولم يوجده انتهى وهو التواتر قال ابن رجب عن
 ملك كالباسر من القبلة في المصنوع وقال ابو الحسن النخعي انكر ما خرج من المصنوع نفسه هل
 تعلو فيه الجملة من المصنوع وفرد ان القاسم ابن محمد وعروة ابن الزبير وابن شهاب
 فيها واخرج له بقوله تغلي سره العاكب فيه والباقي لان حو القاسم من المصنوع جميعا
 ليس احل في حق بشي ودر عنك قوله وحلافة منه خلفه وما يجز احل كذا

هذا من الاموال
 التي في خزنة
 العزيم

في المرونة

في المرونة وورد قوله وما يجز احل كذا حلافة العزيم
 وورد قوله ما يجز احل كذا حلافة العزيم
 من خزنة انفسه وورد من الخزنة حلافة العزيم وورد من الخزنة
 التاج والاوراق والباسان نقب كما يقف عن يسار الامام في الصفوف والصفوف
 تعقبها ابواسمعايل والنونسي بان ذلك تنطبع للصفوف وحملوا ذلك من رسم
 سماء ابن القاسم على انه يعز الوفوع ويكره ابتداء وقال فيه في المرونة ومن في
 منة الصفوف فاح حيث شئت خلف الامام او عن يمينه او عن يساره وتجب
 في حق جزو الامام وقال النخعي يتوارى الصف عن وراء الامام ثم عن يمينه
 يتوارى بالثاني قبل تمام الاول والابن الثالث قبل تمام الثاني وهذا
 ابن جيب وهو اخبر عن حاله في المرونة لقوله عليه السلام لا تصفوا
 رجلا ثم قال يتوارى الصف الاول ويتوارى الصف الثاني واختار المازروني
 ليس ما تجب منه ملك في المرونة ثم قال اختار في الصف الاول انما تكلم في
 على جلاله وكرامته وكرامته الصفوف **فروع** من رسم كل من جيب من سماء ابن القاسم
 سم قال ملك او امر احث المصنوع من اذن الحكم حجير كعبه اليمان يجعل مصورة من
 كمين وجعل فيها تشبيها قال ابن رستم اخذها من الجوامع كبره فان كانت متنوعة بفتح
 احيلنا وتعلق احيلنا بالصف الاول هو الخارج عنها اللاصون بها وان كانت مباحة
 غير متنوعة بالصف الاول هو اللاصون بحدار القبلة في داخلها روح الكبرياء انتهى
 ابن عرفة روى انه ذهب بزيادة كالباسر من القبلة فيها وتقل عزمه احص تشيخه خاتمه
 المولى الامام خلفا انكر عليه وبحث عنه ولم يوجده انتهى وهو التواتر قال ابن رجب عن
 ملك كالباسر من القبلة في المصنوع وقال ابو الحسن النخعي انكر ما خرج من المصنوع نفسه هل
 تعلو فيه الجملة من المصنوع وفرد ان القاسم ابن محمد وعروة ابن الزبير وابن شهاب
 فيها واخرج له بقوله تغلي سره العاكب فيه والباقي لان حو القاسم من المصنوع جميعا
 ليس احل في حق بشي ودر عنك قوله وحلافة منه خلفه وما يجز احل كذا

طه
 فيه نظر لان
 الحلافة على العزيم
 شريفة العزيم

ان يقر شئونه تعالى ان لا يقر من الله عز وجل ولا من رسله ولا من اهل بيته ولا من
 اهل بيته ولا من رسله ولا من رسله ولا من رسله ولا من رسله ولا من رسله ولا من رسله
 فيه فيقول ان كان الله تعالى قد خلقنا من طين او من نيران او من ماء او من
 و قيل ان كان الله تعالى قد خلقنا من طين او من نيران او من ماء او من
 ابن سبغ ان حقيقته ان الله تعالى قد خلقنا من طين او من نيران او من ماء او من
 ان نسينا ما سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصلح الامام على نفسه ان يشر
 مما عليه احواله قال ابن سبغ ان كان الله تعالى قد خلقنا من طين او من نيران او من ماء او من
 يتخذ من نفسه موضع من رقبته يعلم بها على الناس في الامامة تكبر انهم قوله
 الا بكتسب هذا مستثنى من قوله لا عكسه وهو تفسير ليسير في المرونة في الامامة
 السلام كان المقصود منه كنهه في افعال الامام لما هو موصوف بصفات كماله التي هي على الله
 عليه وسلم على المنبر انتهى ومع ان عرفة انه كان يكمل في سجدة العراة حتى يشار به
 الناس فيها قوله وشرك الافتراء نفيه قال ابن سبغ السلام كان بعض اهل البيت
 يقول هذا الشرك لا يؤمنه وما كنهه لا يلزم التعرض اليه بما يدل عليه مكابفة ان هناك
 ما يدل عليه التزاما كاستظهار المأموم امامه بالاحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الا
 تنكحوا لاجاب بانه مأموم وما قاله طاهر انتهى قال الفقهاء وهذا واغنى كلام المازي
 نراو كالتصريح في ذلك لانه قال في اثارنا الالبع الالبع في فصله الذي هو في هذا
 معنى النية والابتن افتتاح الصلاة بها لا يصح جزء من الصلاة في نقص فيه المتابعة
 ولقد قال بعض الناس في معارضة في ذلك ان النية من باب الفصد والارادات لا من باب
 الشعور والادراكات وهذا الذي قاله لا معارضة فيه بوجه ما من جاء الى المسجد بقصر
 الصلاة ونعم في المسجد فتكلم الامام لا يقال فيها ان شئ بجنته الى المسجد ولم يقصر
 او شئ بانكسار الامام ولم يرد بل قصر المسجد للامامة وانكسار الامام بقصر وفام
 للصلاة والآخر فيها وفي ينقضي الامام كل واحد في اداءه وقصر قوله الاجعة
 وجمعا وخوفا ومستحلبا مراد بالجمع الجمع ليلته المكر لا كل جمع وعبر ان عرفة في الاستلزام

مكابفة

الاجعة

في الاستلزام نظر ان المستحلب هو عدم انكسار الامام او اذا وقع للفتنة اذا ما اهل
 في القول بانه لا يجوز ان يقر من الله عز وجل ولا من رسله ولا من رسله ولا من رسله
 ان عرفة يعلم غلبة اعداء من التمس في قوله لم ينو الامامة في قوله لا يقر من الله عز وجل
 في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 بالمساوات وان يشك في الامامة في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 كما علمت وفريق من منكرها كما مر في سجنور من جليل انهم احوها بالآخر يشك في
 تشبههم بها في الامام منصفها في ان سلمت مع افعال الخلاف في المساوات الا ان المصنف
 اقتصر هنا على القول بالكلان وان كانا معا في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 سلم المساوات واعاد واتم الاخر كما يعبر ولو نزل من المصنف عن الامام اما في الاخر
 تحت علامتها في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 قوله لا المساواة كغيرهما عبارة فيها فلو نزل في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 صوابه كالمساواة لا غيرهما فتصحت الحجاب بكونه بالكتاب والباء بالواو فبأنه قوله
 وامر الرابع يعود ان علم اذراك الامام فيما بارفه منه استوى في ذلك الرابع والخامس
 في الامر بالعود ولم تختلف الظروف في هذا وانما اختلفت كيفية الباء وان شئت والفتن
 فيما لا يعلم اذراكه بخلاف ما حكاه في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 تكميل التفسير وتحليل التعقيب في قوله لا يقر من الله عز وجل في قوله لا يقر من الله عز وجل
 والاب والعم على غيرهم لعل مراده بالعدم الا ان الله قطع قبل بطلان حاشا في قوله لا يقر من الله عز وجل
 بالباسوق قوله ورع من خشي مرات ركعة في الصلوة ان كان اذراكه قبل الزرع الكاهن
 ان ضمير اذراكه يعود على الصلوة وهو قوله في المرونة وحيث يجمع الخادب راعا وصل اليه
 وبمعنومه انه ان لم يكن في ذلك تملأ الى الصلوة وان فاتت الركعة وهو قوله لا يقر من الله عز وجل
 ابن سبغ في قوله في المرونة وان لم يرد ذلك اخرجه مكانه وهو لا يقر من الله عز وجل
 اسماء القونسي ويسمى بسم اغتسل من سماع ابن القاسم قوله برب كالتعقيب في قوله لا يقر من الله عز وجل
 سماها اخر باب القسبة لجهة الداخل بالجهة الامام قوله فاما في قوله لا يقر من الله عز وجل

امامة

في قوله لا يقر من الله عز وجل
 في قوله لا يقر من الله عز وجل

وغيره من غير ان يثبت فيه حلا بعد نفسه وان عتد عليه رسوا باجاء او
غيره وان لم يثبت فيه حلا بعد نفسه وان عتد عليه رسوا باجاء او
ان عتد عليه رسوا باجاء او غير ذلك من غير ان يثبت فيه حلا بعد نفسه
علمه به انتهى فقول صاحب النشام ولو اقام اعدا او عتد او وقف على
المشهور احسن من عبارة المصنف قوله وسكت وصياغة وجوه اما السكت
والجودة والصياغة المعروفة بلغة لاتفاق واما الصياغة الجائزة بعلم المشهور
قوله ولم يوجب حوله مع امله وقت الشراء اي بعد الشراء كما عتد به في الموثقة وهو
متعلق بمنع وادع هو اسم مفعول قوله وتضمن نافذة وان بعد تمام اي وان تضمنت
بعد تمام النصاب فلا حولا لها قوله لا بعد حوله الكاملة اي لان تنقص بعد حوله
لها كاملة وعيها مع ما بعدها نصاب قوله كالكاملة الا ان كالكاملة لا اوله ولا
ينكم النقص عن غيرها قوله وان تضمنت اي رجعتا بعد التمام الى كالكاملة في كمال الموثقة
قوله وقيل بغيرها يري ان اذ اكلها بان لم يملكها زكمت كل واحد من بعد كما افل ان يشر
قوله او شئت فيه كايهما انما يتصور هذا والله اعلم في التام فحينئذ من اكلها الا في
الراجح من المنقوص بعد التمام فبقي كتاب تحرير سجن من ابد خمسة عشر يوما
ثم بعد ستة اشهر ابد ثلاثة فان قيل الما ليرتفع اخذ من حمله ثلثة في ثلثين
فبقي فيها من خمسة في ثلثين بقسم الربع على الما ليرتفع ثلث الاول خمسة بشار
بربحه الما ليرتفع ثلثه فليترك له حوله والثلث من حوله ان كان هذا الربع قبل ان يضمها
حوا اخرهما ولو ضمهما حوا اخرها قبل الربع لم يرجع الى حوا ليرتفع فيها حواها
واحد ولو لم يرجع الى الما ليرتفع ربعه ستة في ثلثين لم يدر ايها هو فليتركها
على حوا اخرهما ولا يفض بالثمن في يتركه الا في حوله قوله كالكاملة
اي فينتقل الى خير الربع والممثلة ميسومة في رسم الثمرة من سماع عيسى قوله
ولو يهية اي لغير من هو عليه ان يضر الموهوب كقبض الواهب وجعله
اغيا للقبض على مراده وان الموهوب للمخير لا يضر فيه املا قوله ولو

منه

ولو يضر فيه من غير ان يثبت فيه حلا بعد نفسه وان عتد عليه رسوا باجاء او
غيره وان لم يثبت فيه حلا بعد نفسه وان عتد عليه رسوا باجاء او
ان عتد عليه رسوا باجاء او غير ذلك من غير ان يثبت فيه حلا بعد نفسه
علمه به انتهى فقول صاحب النشام ولو اقام اعدا او عتد او وقف على
المشهور احسن من عبارة المصنف قوله وسكت وصياغة وجوه اما السكت
والجودة والصياغة المعروفة بلغة لاتفاق واما الصياغة الجائزة بعلم المشهور
قوله ولم يوجب حوله مع امله وقت الشراء اي بعد الشراء كما عتد به في الموثقة وهو
متعلق بمنع وادع هو اسم مفعول قوله وتضمن نافذة وان بعد تمام اي وان تضمنت
بعد تمام النصاب فلا حولا لها قوله لا بعد حوله الكاملة اي لان تنقص بعد حوله
لها كاملة وعيها مع ما بعدها نصاب قوله كالكاملة الا ان كالكاملة لا اوله ولا
ينكم النقص عن غيرها قوله وان تضمنت اي رجعتا بعد التمام الى كالكاملة في كمال الموثقة
قوله وقيل بغيرها يري ان اذ اكلها بان لم يملكها زكمت كل واحد من بعد كما افل ان يشر
قوله او شئت فيه كايهما انما يتصور هذا والله اعلم في التام فحينئذ من اكلها الا في
الراجح من المنقوص بعد التمام فبقي كتاب تحرير سجن من ابد خمسة عشر يوما
ثم بعد ستة اشهر ابد ثلاثة فان قيل الما ليرتفع اخذ من حمله ثلثة في ثلثين
فبقي فيها من خمسة في ثلثين بقسم الربع على الما ليرتفع ثلث الاول خمسة بشار
بربحه الما ليرتفع ثلثه فليترك له حوله والثلث من حوله ان كان هذا الربع قبل ان يضمها
حوا اخرهما ولو ضمهما حوا اخرها قبل الربع لم يرجع الى حوا ليرتفع فيها حواها
واحد ولو لم يرجع الى الما ليرتفع ربعه ستة في ثلثين لم يدر ايها هو فليتركها
على حوا اخرهما ولا يفض بالثمن في يتركه الا في حوله قوله كالكاملة
اي فينتقل الى خير الربع والممثلة ميسومة في رسم الثمرة من سماع عيسى قوله
ولو يهية اي لغير من هو عليه ان يضر الموهوب كقبض الواهب وجعله
اغيا للقبض على مراده وان الموهوب للمخير لا يضر فيه املا قوله ولو

King Sal

سائل
مكرر الغم
كذلك
مكرر
مكرر

بأن يحسن علمه من غير أن يكون له علم بالشيء من غير أن يكون له علم بالشيء
فمن هو المستلزم من غير أن يكون له علم بالشيء من غير أن يكون له علم بالشيء
افترى من نية الاحتياط يكوم يوم المشكوك فيه وجوده وعدم وجوده لا بد من
علمه بحقيقة لا يكون من رضاء أصلا وهو في نيل قوله وعنه من حيث حقيقة
من الأكلان عاشورا كغيره وهو المشهور قوله أو مع العجز هو أن لا يكون له علم
رواية ابن عبد الحكم أنها لا تجزى قال ابن عرفة وصوب النسخة الأولى ما حمله كما جاز
الأكمل حتى العجز لم يجب الامساك إلا معه والأول الآية حتى ينشروا حتى ينشروا
مكتوم ما كان ينادى حتى يطلع العجز وكذا لم يجب الامساك إلا مع ما كان العجز لم يجب النية
الأكمل لعموم ما يندفعه النية على المنع وتبعه ابن رشد وغيره بأن كان كذا
وجوب النية في الفارقة وهو خلاف الإجماع وبما أن أول جزوه من الامساك واجب النية
كسائرهم وكما كان كذا كذا لم تنضم نية عليه لأنها فصول اليه والفصل من غير علم
المفصود والأكلان غير منقضى قوله لمعة بحقيقة ما يحل أو خلافه من رتبة وأذن وعين الكفا
هو أن قوله أو خلق معكوف على معرفة بكائه اعتبر فيما يحل من الاستعانة بحقيقة
ما يليه وهو المعروف وبما ينظر من الأعلى ما يليه وهو الخلق فما جاوز ما يليه كان آخر
وهذا وإن لم يساعد عبارة غير ما يلحق يرجع من المعنى ويجعل على رتبة يكون
معكوبا على حقة كانه قال سواد كان وحوله للمعنى بسبب حقيقة أو بسبب
مرور على خلق قبيحات **الأول** حكم ابن حبيب في كتاب الطب عن جماعة
من السلف كراهة الحقة لغير ضرورة عالية لأنها متبعة من عمل قوم لوط
قالوا لا يحرف عن ملك ومن المختصر روى ابن عبد الحكم عن مالك ليس بها بأس قال
في التوضيح ظاهر خلافه ويذكر حمل الأخير على الضرورة فيقتضي الثاني لما
نزع المعنى الأعلى للمعنى المشتمل والضيوع لم يجعله كذا في الامساك بل جعله
ما يفكر في الأصل ليس كالحقة في الدبر كما صرح به بعد هذا ومثله من المرونة
قال ابن عرفة ونقل ابن الحاجب الفناء فيه لا عربة **الثالث** بتناؤله أو غير

سائل

كلما يتجلى به من انوار أو غير هذا كذا في المرونة **الثاني** قالوا في الخبر من الكمال
لا يصره في كماله معرفته بها **الثاني** قالوا في الخبر من الكمال لا يصره في كماله
بما ينشئ عليه فلهذا الحسن **الثالث** قالوا في الخبر من الكمال لا يصره في كماله
الرأس من الحياء والزم من غيرهم أو من التهرب عن السليمان نية من تنحى بالزواج فوجد لهم
الذي خاز به خلفه ينفذ بما يفتقر من العمل أو من رأسه بوجوه كذا في كذا خلفه
أنه في الفصول منه هذا الرأس من الحاجب بخلاف كذا الرأس من غير الأور يستلزمه ابن
عبد السلام خلافه في حال التوضيح إلى الأور أو غير عيان من فواعله كذا الرأس من الكبريات
بما قال القلب ما يجوز على المشهور أو يعلم من رأسه حقا أو غيره إذا علم بوصوله إلى خلفه
ويذكر على قول ابن حبيب وعليه من غير من الفواعل **الثاني** قال ابن عرفة لو حدث استدل عليه
بأنه يخطئ من جود كذا في فيه أو فغير يبرده على الخلق بوجوه كذا في جوده فلا تنشئ عليه
قوله أو غالب من خضعة ينبغي أن يفرق تفديده أو وصوله إلى غالب ما يصلح غالب ما في
الغلبة فتابعه إلى ما يصلح من الأحوال هو أعظم فوله أو سواك هو هو الصريح وقال
ابن حبيب من جهل أن شج ما اجتمع في فيه من السواك الذمب ينشئ عليه قال ابن حبيب
وفي غير كذا لا يغير الرتبة وما كان ينشئ الرتبة في غير الفضا أو الفضاة وهو التناول
والنسيان والفضاء فنك وبات الكلام على الجوزاء قوله وكذا كذا شأنا من العجز سكف
عن الشك في الغروب كانه آخر فوله لا المعجز لم يخر أو غير أو نسيان أتبع من النسيان
تشتبه ابن الحاجب وفوله هو ابن عرفة وشهد الفضا فوله وفي القلب بالعمد الحرام
ولو كذا وبت الأوجه كواله وشيخ وازن يعلو كذا هو أو الأغنياء والاستثناء راجع إلى
الفضا وكذا لا يصره في حرم وهو القريم نعم الفكر في النقل والمعنى أنه يحرم على الشك
نعم الفكر لغير عجز من غير فروع في مخالفة من أمره بذلك ويحتج بحلفه عليه ولو كانت
يتميمه بالكلية الثلاث الأولى في كذا لوجه كنهانة والمرونة وأمثلة **وإن قلت**
ولا في خلافه أساء بل **قلت** جاءت الرواية عن مالك في السواد أنه يحتج بالحق
عليه بالتفاهة فلا خلاف العجز والعجز المشي إلى غير ذلك وجه وأثبت جماعة أبو به

سائل
مكرر الغم
كذلك
مكرر
مكرر

سائل
مكرر الغم
كذلك
مكرر
مكرر

باب المصنف رحمه الله تعالى تاليف عجيب في مناسك الحج
فيه مناشاة قوله لا اخروا لم ما قلنا انكثت على الاظهر الطهور وراجع لنفي السقوط
بلاخر ما قلنا لا عدم انكثت بان الظاهر انما عرف بالانكثت لا يتلوا في السفوك وفروجه
ان بنو نسر الفوايد الصوفية بأنه لا يوم من ان يخبرهم والفوايد عوم الغالب عوم خيرة قال
ابو اسحاق وهذا الاشبه به فكم النقص في القليل وزاد ان كاهن كلام عبر الوهاب انه لا يسقط
بكثير لا يحجب وما ابن سقر لم اجل له من المفردات وما في البياض وما في الاجوبة ولا عزاله
له ابن عرفة والمصنف في مناسك وما في توضيح وانما قال في قول ابن الحاجب وفي سفر
كمه بغير العجب فكل ان الظاهر هما عوم السفوك وهو قول الالبهرى واختار ابن العربي و
عنه قوله وزيادة محرم فترام بالزيادة انه لا يذبح على ما ذكره الرجل اقل ابن الحاجب
والمرأة كالرجل وزيادة استحباب زوج اولي محرم الا ان ابن الحاجب صرح به المستفتيات
في ان امكن ولو قال المصنف وصحة محرم لكان اولي قضيه فالج التوضيح المحرم يشمل
النسب واليهرة والرضاع الاكثر كرك ملك سفرها مع ربيها الى الفساد الزمان لضعف
مراكز التحريم عن بعضها وعلى هذا يلجونه سابق محارم اليهرة ومحارم الرضاع وانما
لما بينهما من العداوة وسفرها معه تعريض لضيعتها وهذا هو الظاهر وقد صرح
ابن الحاجب وطلب التلخيص يجوز سفر المرأة مع محرما من الرضاع في باب الرضاع قوله
ومع المحارم وعصا انفق المصنف في مناسك لبعضه انما اجمعت بما اطلعه سمعت
بما اجمعت وما كرجحت العير فالان جماعة الكثرة في رايه الحج فيلانه لا حرج في حبل
ويجوز لا يقبل الله الاكل كهيئة ما كل من حج حبة الى مبرور وسقطت بخر الحمار
على احد اللغتين وهما افرادتان قوله او ميفلت شركت هو من حيز العظيمة بان حرج
بما اعطى على ما بعد الكتاب وان نصب فيما صار معلوما يجمع عليه على اقرانه هو في حيز

سے

[illegible]

اقتباس

نفسه و جیره فیهمه اقبیل و كان في الفطنة عظيم امل لا وعلمه ابن يوسف بانه محل احرام قوله (وشر)

في حب القربة

وكان رجلا ذا كفاة وعلم عليه الله وفلان عبد السلام واستغفر الله عنه اسماء عميل

فمن لم يمسح برأسه بالعمرة لم يكن الكفارة على حرام صحيح بل إن هذا الحرام الثاني يوجب

كذلك غير الكواكب الاوائل المسمى به اذ غير انده في الزمقة وما بين الزمقة غير المسمى به فلك

عنه وفيه نظر فانه في الحاشية سبب الاضرار الفاضحة انه هو جبر ان الارواح تسبب الله او حيا

هو اذ غير الطواف الا ان كان من غير ربه ويصعب السماع لانه بان حركه عينه هو اذ

الافاضة
للمفطع ومن عر
نرى فيه تنبيهات الاوراجه ورفع الرعدة ومن عر
اي حرة كذا فيصير حراما معترضة بين البعوا والافاضة على البدلية من الحرم
نصبها على الحرم بل اعراض الشائع هذا التحريم في التوارد وتقلع من المودة وهم
او تصحيف الثالثة زائد في التوارد ومن جهة اليمن سبعة الرافعة وهي بالاضافة العجوة
على وزنتها وكان المصنف راد التحريم بالاربعة كافي الرابع حرة ثلاثة منها بالتعظيم
والمفطع والحريية ولم يذكر موضع الجففة عربية لانها الحرم بنفسها التي هي بركوب
الحمل حسبما يقع به في قوله كبعض عثرة الخ امسرت في قوله ارضية على فاعل الباع
سمعت اكثر الناس يقولون مرة مقام بمكة ان بينها وبين التعظيم خمسة اقبال السداد سر
فلا الباع الذي عنده ان يبرمكة وعربة ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما يبرمكة والحريية وبين
مكة والبحريية ويبرمكة وحينئذ هو مسافات متفاربة ولو كان يبرمكة والحريية عشرة
اميال لم يكن يبرمكة وجوز ما انقصر فيه الصلاة وفوق ذلك ان بينهما ثمانية واربعين ميلا
وانما يقع الخلاف في التماس من حرة فدر العيال والذبح في حريمه ان الباع كل باع
من في اعير واهل الحسماب وكثير من الناس يقولون الباع اربع عترة في عترة الامر قوله
او كبر ما يجوز جري بالعكس على من كانه غير داخل في مسماة ونصبه على انه غير مخرجة
مخرجة على علم الشرع قبله وهذا على انه داخل في مسماة ونصبه على انه غير مخرجة
والله تعالى اعلم بقوله وجروء ويضه يتغير على بعضا على من وعده ضمير الله عليه
والجروء يحيم وادامه ملة وواو اختلف هنا على الصغير من كل يري تبعا لانه شاسر انه قال
ويجزم التعرض لاجرايه ويضه والآخر ابا لرا الملهة جمع جروء واما اهل اللغة بالجروء
عنهم ثلثت الجيم والكلب والسياب فانه الجوهري ومن ضربه هنا بالفتح المعجمة والهمز
او صكه جمع من الجواهر بالزاي المعجمة فيجزم تصحيحا بضمير او بالفتح غير ان الحماج

للمفطع ومن عر
نرى فيه تنبيهات الاوراجه ورفع الرعدة ومن عر
اي حرة كذا فيصير حراما معترضة بين البعوا والافاضة على البدلية من الحرم
نصبها على الحرم بل اعراض الشائع هذا التحريم في التوارد وتقلع من المودة وهم
او تصحيف الثالثة زائد في التوارد ومن جهة اليمن سبعة الرافعة وهي بالاضافة العجوة
على وزنتها وكان المصنف راد التحريم بالاربعة كافي الرابع حرة ثلاثة منها بالتعظيم
والمفطع والحريية ولم يذكر موضع الجففة عربية لانها الحرم بنفسها التي هي بركوب
الحمل حسبما يقع به في قوله كبعض عثرة الخ امسرت في قوله ارضية على فاعل الباع
سمعت اكثر الناس يقولون مرة مقام بمكة ان بينها وبين التعظيم خمسة اقبال السداد سر
فلا الباع الذي عنده ان يبرمكة وعربة ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما يبرمكة والحريية وبين
مكة والبحريية ويبرمكة وحينئذ هو مسافات متفاربة ولو كان يبرمكة والحريية عشرة
اميال لم يكن يبرمكة وجوز ما انقصر فيه الصلاة وفوق ذلك ان بينهما ثمانية واربعين ميلا
وانما يقع الخلاف في التماس من حرة فدر العيال والذبح في حريمه ان الباع كل باع
من في اعير واهل الحسماب وكثير من الناس يقولون الباع اربع عترة في عترة الامر قوله
او كبر ما يجوز جري بالعكس على من كانه غير داخل في مسماة ونصبه على انه غير مخرجة
مخرجة على علم الشرع قبله وهذا على انه داخل في مسماة ونصبه على انه غير مخرجة
والله تعالى اعلم بقوله وجروء ويضه يتغير على بعضا على من وعده ضمير الله عليه
والجروء يحيم وادامه ملة وواو اختلف هنا على الصغير من كل يري تبعا لانه شاسر انه قال
ويجزم التعرض لاجرايه ويضه والآخر ابا لرا الملهة جمع جروء واما اهل اللغة بالجروء
عنهم ثلثت الجيم والكلب والسياب فانه الجوهري ومن ضربه هنا بالفتح المعجمة والهمز
او صكه جمع من الجواهر بالزاي المعجمة فيجزم تصحيحا بضمير او بالفتح غير ان الحماج

الافاضة
للمفطع ومن عر
نرى فيه تنبيهات الاوراجه ورفع الرعدة ومن عر
اي حرة كذا فيصير حراما معترضة بين البعوا والافاضة على البدلية من الحرم
نصبها على الحرم بل اعراض الشائع هذا التحريم في التوارد وتقلع من المودة وهم
او تصحيف الثالثة زائد في التوارد ومن جهة اليمن سبعة الرافعة وهي بالاضافة العجوة
على وزنتها وكان المصنف راد التحريم بالاربعة كافي الرابع حرة ثلاثة منها بالتعظيم
والمفطع والحريية ولم يذكر موضع الجففة عربية لانها الحرم بنفسها التي هي بركوب
الحمل حسبما يقع به في قوله كبعض عثرة الخ امسرت في قوله ارضية على فاعل الباع
سمعت اكثر الناس يقولون مرة مقام بمكة ان بينها وبين التعظيم خمسة اقبال السداد سر
فلا الباع الذي عنده ان يبرمكة وعربة ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما يبرمكة والحريية وبين
مكة والبحريية ويبرمكة وحينئذ هو مسافات متفاربة ولو كان يبرمكة والحريية عشرة
اميال لم يكن يبرمكة وجوز ما انقصر فيه الصلاة وفوق ذلك ان بينهما ثمانية واربعين ميلا
وانما يقع الخلاف في التماس من حرة فدر العيال والذبح في حريمه ان الباع كل باع
من في اعير واهل الحسماب وكثير من الناس يقولون الباع اربع عترة في عترة الامر قوله
او كبر ما يجوز جري بالعكس على من كانه غير داخل في مسماة ونصبه على انه غير مخرجة
مخرجة على علم الشرع قبله وهذا على انه داخل في مسماة ونصبه على انه غير مخرجة
والله تعالى اعلم بقوله وجروء ويضه يتغير على بعضا على من وعده ضمير الله عليه
والجروء يحيم وادامه ملة وواو اختلف هنا على الصغير من كل يري تبعا لانه شاسر انه قال
ويجزم التعرض لاجرايه ويضه والآخر ابا لرا الملهة جمع جروء واما اهل اللغة بالجروء
عنهم ثلثت الجيم والكلب والسياب فانه الجوهري ومن ضربه هنا بالفتح المعجمة والهمز
او صكه جمع من الجواهر بالزاي المعجمة فيجزم تصحيحا بضمير او بالفتح غير ان الحماج

العداوة ولم يكن، أو حصر لنسب الرتبة عليهم، وعانته اليد أهل جواز قطعها لاسم
 كونه ما يمتنع من ذلك، والمكره قول كسب المربية بالحياء وشجرها بريد من بريد
 بن كسر التحديد هذا، وفي المذهب من أن المربية التي ساءل ابن عمها الصالح عنه وسئل
 عبر السلام وحرمة المربية، وهو ما ينسب الحرار من الجهات الأربع من كرم العمران، قال ابن حبيب
 تحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينسب لأبني المربية أنما في ذلك في الصبي، وأما ما يقطع
 الشجر بريد من بريد، وحكماء على ذلك، وهو يحتاج إلى زيادة، نظر انتهى على أنه عزالة عن التوضيح
 لابن حبيب وغيره، والذات في النواذر عن ابن حبيب حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينسب
 لأبني المربية بريد من بريد لا يقطع شجرها ولا يخطب انتهى، وعليه اقتصر في الجواهر، والذات
 من شرح جامع المؤكل من المعتق، فالأثر ما ينسب من الحرار في الدور كله محرم أن يصلح فيه
 صيد وحرمة قطع الشجر منها على بريد من كل شجر حولها كلها انتهى، وفيما ابن حنبل في
 النواذر والمعتق، والذات في جامع مختصر المرونة لا يمتد وحرمة النبي عليه السلام ما ينسب لأبني المربية
 وهما حرمان، فالملك لا يهاد الجراد بالمربية، وأما ما ينسب من الحرار في الدور كله محرم المربية بريد
 من بريد من جواربها كلها، وفي الأكمال قال ابن حبيب تحريم النبي صلى الله عليه وسلم لأبني المربية
 إنما في ذلك في الصبي خاصة، وأما ما يقطع الشجر بريد من بريد من دور المربية كلها، قال ابن حبيب
 مكروه عن ملك، وهو قول عمر ابن عبد العزيز ولا يذهب، وفرد ذكر مسلم من بعض طرفه أنه أحرم ما ينسب
 جليتها، ومن حرمت أبي هريرة، وجعل اثني عشر ميلا حول المربية حرم، وهذا يقتضي ما ذكره ابن
 وهب ورواه مطير عن ملك وعمر بن عبد العزيز **قوله** إلا أن يساوي بسعرة فتأوي مكان حفة ابن
 صل بقوله ولا يجب بغيره، **قوله** ثم صياح ثلاثة من حرامه وعام أيام منى ينقض حج من تقدم على
 الوضوء، يجتمع أن يكون قوله ينقض من باب الشارع بكسبه صياح وعام فيكون مراده أن يكون النطق
 قبل الوضوء بعرفة مشروط بما مر بهما كروصوم الثلاثة من حرامه إلى يوم النحر، والثاني كونه
 لإبائته ذلك صام أيام منى ويجتمع أن يكون من قبلها صام منه، وكأنه على هذا لما قال في صيام
 ثلاثة أيام من حرامه ليس المبدأ فيقال له ما بين الغاية هل يوم عرفة أو يوم أيام منى فلا جاء
 بالتفصيل فيلزم صام أيام منى ينقض حج من تقدم على الوضوء ويرجع هذا الثاني أن من كان نفاذ

[illegible]

کامرو

والجواب قطع الحلفوم والادعاء لا يثبت الا باليمين التي هي على الكلام على
 الحلفوم وهو من تمام الكلام على الذبح واليمين هي على الكلام على
 الحلفوم والادعاء لا يثبت الا باليمين التي هي على الكلام على
 حبيب ان قطع الادعاء ونصب الحلفوم ما كثر اكلته وان قطع منه اقل لم يترك في
 العتيقة عن ابن القاسم في الدجاجة او العصفور انما اجهز على ادعاءه ونصب حلفه او
 ثلثيه بلا باسراك له وقال سحنون لا يخل حتى يضمن على جميع الحلفوم والادعاء
 قال ابن عمر النسل ما بن القاسم وابن حبيب متفقان على ان يفاء اليه منعتهم وقال سحنون
 لا يضمن منه شيء البتة وبعض من ائمه يقول لا يلزم ابن القاسم انما اعتبر بقاء نصب
 الحلفوم في الكثير ان يقول مثله من غير الكثير لما علم عادة من صعوبة استيصال قطع
 الحلفوم من الكثير وسهولة ذلك من غير الكثير والافرى عنده اعتباره ذلك لقوله عليه
 السلام ما انفك الدم وذكر اسم الله بكل في التوضيح فيل وهو المشهور وتبعه في
 التثام انما يقال وشبهه ايضا اجزاء نصب الحلفوم **فصل** في التوضيح فيل وهو المشهور وتبعه في
 بالكاتب للتشبيه والاهوية بضم الهاء وتشديد الراء قال الجوهري والقوة
 الوهدة الغميقة والاهوية على فعله مثلها والافرى عنده اعتباره ذلك لقوله عليه
 ونحو ذلك انتهى والقصوات يفتح الميم وجمع الهوة هو بالضم قال الشيخ شيرازي
 ابو زيد المكي في من مصورته وانت يا نفس شغلت بالهوى حتى وقعت منه في فقر
 هوى ومع بعض النسخ بكسرة والمعنى واحد **فصل** بارسل من زيد اي فان ارسله وهو
 من غير يده لم يוכל ما قتله لانه رجع ملك في المرونة قال ابن القاسم فيها وبالأول
 افروجه الجواز المرجوع عنه قوله او ينهضه ما قدر على خلاصه منه يعني ان
 ما قدر على خلاصه من الجراح لم يخلصه وذلك كما في حال نهضته لم يبرك لعدم تحقق
 تحقق الصبيح وعلى هذه مرة نظاير الشركة في التوضيح وفي الكثير في المرونة قال
 فيها ولو نذر على خلاصه منها بذكاء وهو من اجزاء نهضتها فلا يبرك في العلم من نهضتها

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يبرك في العلم من نهضتها

من نهضتها ما لا يبرك في العلم من نهضتها وهو من اجزاء نهضتها فلا يبرك في العلم من نهضتها
 وكانوا يفترون ان الغراء مبيع ما يحجر تعصف وفيه بعضه او اغروا بالبيع المأجور كما
 بهد عكبه على قوله لان كفته حراما بهو خارج عن نظاير الشركة وهو كما يؤول
 في التوضيح ان لم يقد فيه معها قوله او فصولا حرج يشير به لقول ابن عمر السلام
 واما الارسل على غير معيير والمقصود كارساله على حية يقوم بربطه فلا خلاف
 في النهضه ان لا يبرك في التوضيح ومن صرح بغير الخلاف في الجاهل المأجور وابن
 شاسر **فصل** ما البروقينه ويزن قوله في المرونة وان ارسله على جماعة لا يبر
 غيرها ونور ان كان راءها غيرها بهو عليها مرسل وليا كل ما اخذ من سواها
 وكذا ان ارسله على حية لا يبر غير ونور ما صا له سواه وليا كل ما صا له
فصل في روينهما المصنف بان ما من المرونة تبع للحيث المروي وجعل خلاصة
 كلام ابن عمر السلام فاعرف وهو ان كان الضيعة مقيما اكل كان المكان محصورا ام لا
 وان لم يكن الضيعة وكان المكان محصورا كالعقار والخيضة في التثام العرفي بينهما وان
 لم يتغير الضيعة كان محصورا لم يוכל بان يبرك وتبع المعير كالمعير قوله
 الا ان ينوي المضطرة يفتح الراء اي المضطرة عليه بخذه مع انه عمدة اذ هو الناب
 عن القاعل قوله وجاز الضرورة بالثنية هو الضاب قوله ويا من يبرك
 البحث فيه من الحج قوله الا لا يبرك لانه يبركها سفتا لا يبرك كثير من النسخ بهو
 فسامي ومخالب للمرونة انما قال فيها ومن كره حينئذ حتى لا يبرك في يوم ما انضكرو
 هو او جرحه اليها بهو له وار لم يضكرو وكانوا قد بعدوا عنه وهو قوله في الدار
 وهو بعض نسخ هذه النسخ الا ان لا يضكرو كلف المرونة وهو اولي الكثرة يوم
 الاقتطاع بها كان مقصودا بخلاف الاضطرار بل لا يستتبع في المرونة الجراح
 قوله وضع ما امكنته كانه وتذكر هذا خارجا عن الضيعة قال المحقق ولو مرتبة

معينة

بما لا يتصور الموت في حياة من لم يمت له في الدنيا...
كان يجهل ان ليس له اذنه كيه كان ايسر من...
يختص غير الخشب كالحجارة...
سئل عن ان تحت معنى مطلقا سواء كانت صحيحة ام مريضة ام مصابة بالخوف...
ان لم ينفذ مطلقا ويدل على ان هذه امارة...
والثوري كتاب في الثلاثة باغ انضم اليه...
سئل ان الدم وحده بلا يد في الاصل الصحيحة...
المتخلفة ونحوها ان تحركت...
في المفاتل فالأمر...
كان انقطاع الدم انما يكون بانقطاع بعضها من بعض...
اكثر من التحرك...
جلها اوتة نبها او كثر في عينها...
او من متغير بها...
ومثله او رجل او فخذها...
الاختلاج الخفيف...
والثوب افور من حركة العين...
قوله احسن بهم ان في الاختلاج...
ان غير السلام...
الزكاة هو مطلق الحياة...
الحياة تحت الحكمة...
او حشوة...
وفد خرج ابن عرفة على القولين...

او حشوة...
ثم من الحشوة...
فوا باعمال الذكاة...
وعبري ورجل ان قطع الود...
بان قطع الودج الواحد...
ابن السوا...
التنبيهات...
لا يلتزم...
عضا...
وفي كذا...
عليهما...
في الكفر...
ابن شاذ...
وفي التنبيهات...
واجعل ان...
انتشارها...
وكذا انتشارها...
قوله ليس مجرد انتشارها...
التسوخ...
وهذا هو...
وبالضرورة...
عن ابن كنانة...

هذه الشمس...
 في حجة رجب...
 ابن حمزة...
 بغلبت العامة...
 وهو الصواب...
 به زمانا...
 انهم يتفقون...
 الحكماء...
 تغير...
 يتم بشعر...
 ان لم يتم...
 عنده اكله...
 واختار...
 ان المعصية...
 وتوفي...
 يمر المربة...
 8 بعد...
 المشيئة...
 كتاب الصلاة...
 عبر الحميد...
 شعرة...
 رحمه الله...
 حياته...

سبب الاطعمة

باب...
 النسخ...
 قوله...
 والمكروه...
 السلام...
 تعالى...
 بنص...
 فقال...
 كعقبة...
 بكبر...
 قوله...
 ملك...
باب...
 فقال...
 ملك...
 وكذا...
 غير...
 على...
 واما...
 لهم...
 هو...
 انه...

الشيء من غير أن يكون له حقيقة في ذاته بل هو كالمصدق
منه وهو غير متعين في ذاته بل هو كالمصدق
بعد أن قال في الخبر أمانة الله على من عليه قوله على
والأرض وكل شيء كالأمانة القديمة **قوله** بلا تقييد صريح
بغير عموم وهو المقيد من قوله من المرونة قال في ذلك ومن قال والله ما لفت ولا لنا
أمس وهو ما يدرك فيه أم لا ثم علم بعد حين أنه كما حلف برب واز كان على خلاف
في ذلك ثم كان كمنعهم الخشب بغير إعطاء من أن تكفر وعلى هذا المنهج حلها
ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عثاب لفظ العتبية فيما يشبه
مسئلة المرونة وحمل غير واحد من الشيوخ لفظ المرونة على أنه وافق البرمي
الظاهر ما أن ثم جرأة تيم بالافهام على الحلف فماذا سفل عنه لأن الكافي يزيله
في التوبة وهو ظاهر في الفقه إلا أنه بعيد من لفظ المرونة انتهى ومن حملها
على مراعاة البر ما فهم ثم الحلف على الشك وإن كان في ذلك ثم التعمير أو الفضل عياض
قال ابن عريفة وهو خلاف قول محمد بن الحالب على شك أو كبر أو صواب صدقاً لا
شيء عليه وقد خالفه وقال الحسن الطحاوي أنه **قوله** كما لا أن يشاء الله
أو يريد أو يفتي على الألفاظ أي في الأخيرين أشار به لما في رسم أو صرح سماع عيسى
من كتاب النخعي ومن حلف ما فعل كذا إلا أن يفتي الله أو يريد غير ما ليس استثناء
عيسى وهو في الميم بالله استثناء ابن عريفة يجعله ابن رشيد وابن خوارزمي على
الخلاف في الميم بالله واختار قول عيسى وخالفه التواتر حمل قول الفاسم على الميم
بالطلاق كما يجوز خلافه والأول الظاهر لسماعه أي أنه في الايمان بالطلاق قال الأثر
أن جعلته كذا إلا أن يفتي فإنت كذا أو جعله حيث أنتهى ففعل على تمامه في رسم آخر
قوله وأما يدرك إلا في الجميع أي في جميع متعلقات الميم مستقبل وما فيه كانت
الميم منقولة أو نحوها وكذا ابن عبد السلام **قوله** أن اتصل بشرك في الاستثناء
بأن شاء الله وبالأحوالها **قوله** ونوى الاستثناء وفصل كأنه يجوز على ما خروا

عبد السلام

أمر من الإسلام أو الاستثناء أن لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو كالمصدق
منه وهو غير متعين في ذاته بل هو كالمصدق
بعد أن قال في الخبر أمانة الله على من عليه قوله على
والأرض وكل شيء كالأمانة القديمة **قوله** بلا تقييد صريح
بغير عموم وهو المقيد من قوله من المرونة قال في ذلك ومن قال والله ما لفت ولا لنا
أمس وهو ما يدرك فيه أم لا ثم علم بعد حين أنه كما حلف برب واز كان على خلاف
في ذلك ثم كان كمنعهم الخشب بغير إعطاء من أن تكفر وعلى هذا المنهج حلها
ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عثاب لفظ العتبية فيما يشبه
مسئلة المرونة وحمل غير واحد من الشيوخ لفظ المرونة على أنه وافق البرمي
الظاهر ما أن ثم جرأة تيم بالافهام على الحلف فماذا سفل عنه لأن الكافي يزيله
في التوبة وهو ظاهر في الفقه إلا أنه بعيد من لفظ المرونة انتهى ومن حملها
على مراعاة البر ما فهم ثم الحلف على الشك وإن كان في ذلك ثم التعمير أو الفضل عياض
قال ابن عريفة وهو خلاف قول محمد بن الحالب على شك أو كبر أو صواب صدقاً لا
شيء عليه وقد خالفه وقال الحسن الطحاوي أنه **قوله** كما لا أن يشاء الله
أو يريد أو يفتي على الألفاظ أي في الأخيرين أشار به لما في رسم أو صرح سماع عيسى
من كتاب النخعي ومن حلف ما فعل كذا إلا أن يفتي الله أو يريد غير ما ليس استثناء
عيسى وهو في الميم بالله استثناء ابن عريفة يجعله ابن رشيد وابن خوارزمي على
الخلاف في الميم بالله واختار قول عيسى وخالفه التواتر حمل قول الفاسم على الميم
بالطلاق كما يجوز خلافه والأول الظاهر لسماعه أي أنه في الايمان بالطلاق قال الأثر
أن جعلته كذا إلا أن يفتي فإنت كذا أو جعله حيث أنتهى ففعل على تمامه في رسم آخر
قوله وأما يدرك إلا في الجميع أي في جميع متعلقات الميم مستقبل وما فيه كانت
الميم منقولة أو نحوها وكذا ابن عبد السلام **قوله** أن اتصل بشرك في الاستثناء
بأن شاء الله وبالأحوالها **قوله** ونوى الاستثناء وفصل كأنه يجوز على ما خروا

٢٨

فان قيل لعل قوله ما في المتن من ان النور يبرهن له معنى النقص ونحو ذلك
الخطا في اخره لا سيما وانما هو في المتن المعاد في قوله لا سيما من غير
ان يمكن ان يفصح باللفظ الصريح عن معنى ما في المتن من ان النور يبرهن له معنى النقص
وتشقق له محاذات قولنا ان الحاجة بان تساويا فيلقت ويتعسف عنك مساوفا بالوا
وغيره او يفرق بين قوليه بعد كما ان الحاجة كان لم تساو **قلت** لو لم يكن هو هذا من
التكلف الاستعمال المعنويات التي هي المضادة من مثل هذه المعنى لكان كما في ما في قوله
ولو لا خشية الشك امة لخرنا فيها احتمالا اخر والله تعالى اعلم فلوله كما في
كقولها مع من لا يتزوج حياتها كان خالفت كما هو في قوله كسمن صان بوا اخل سمنها
اربع تشبيهات مختلفة الجملات والاول تمثيل لقوله وغيره هو تشبيه بالا على
على الاخرى والثاني تمثيل للنسبة المخصوصة لعموم اللفظ **والثالث** تشبيه
للمنية المتخالفة القريبة التي يعبر بيدها بغير الفضا والغنى بغير المتخالفة البقرة
مكلفا ومنه يظهر ان قوله الا لمرادفة راجع لما بعده قوله الذي يعكس على القاعدة
التي اسلفنا فيها من مقومة الكتاب مع انه عكس عليه الاستحلاب الذي هو اعم
والمراد به وهو قوله كسمن صان تمثيل للمخالفة القريبة ولذلك قابلته بالمخالفة
البعيدة اذ قال الا ارادة مهيئة الى اخرى وهو يحضر اذ عكس على سمن والى على علم
قوله ويعزمه على ضرورة فالمراد بالمرادفة من قوله الامر انه انت كما لو واحدة او لم
اتزوج عليك بان ارادة الا يتزوج عليه اذ ليس كلفها واحدة ثم يترجمها فنزولية
ولو ضرب اجلا كان على بريد ليس له ان يجتنب نفسه قبل الاجل وانما يجتنب انما مضى
الا جلا ولم يفعل فاحلف عليه قال ابن رشيد هو رسم لم يترك من سماع عيسى من
كتاب الكفار المشهور به كانت يمينه على من يحلف الا يجعل بولا بكلا واو
مشتى او عتق او غيرها مما هو غير معيّن مما عدا اليمين بالله انه لا يجوز
ان يكون ولا ان يمشى ولا ان يعتق ولا ان يتغير عن كفاها وان يصوم قبل ان يجتنب ما يعمل
فتبين من ذلك قبل البحث لم يجز ولا زعمه ولا يوجب له مرة اخرى ان حيث انتهى بتلخيص جاح الحكم

١٢
فان قيل لعل قوله ما في المتن من ان النور يبرهن له معنى النقص ونحو ذلك
الخطا في اخره لا سيما وانما هو في المتن المعاد في قوله لا سيما من غير
ان يمكن ان يفصح باللفظ الصريح عن معنى ما في المتن من ان النور يبرهن له معنى النقص
وتشقق له محاذات قولنا ان الحاجة بان تساويا فيلقت ويتعسف عنك مساوفا بالوا
وغيره او يفرق بين قوليه بعد كما ان الحاجة كان لم تساو **قلت** لو لم يكن هو هذا من
التكلف الاستعمال المعنويات التي هي المضادة من مثل هذه المعنى لكان كما في ما في قوله
ولو لا خشية الشك امة لخرنا فيها احتمالا اخر والله تعالى اعلم فلوله كما في
كقولها مع من لا يتزوج حياتها كان خالفت كما هو في قوله كسمن صان بوا اخل سمنها
اربع تشبيهات مختلفة الجملات والاول تمثيل لقوله وغيره هو تشبيه بالا على
على الاخرى والثاني تمثيل للنسبة المخصوصة لعموم اللفظ **والثالث** تشبيه
للمنية المتخالفة القريبة التي يعبر بيدها بغير الفضا والغنى بغير المتخالفة البقرة
مكلفا ومنه يظهر ان قوله الا لمرادفة راجع لما بعده قوله الذي يعكس على القاعدة
التي اسلفنا فيها من مقومة الكتاب مع انه عكس عليه الاستحلاب الذي هو اعم
والمراد به وهو قوله كسمن صان تمثيل للمخالفة القريبة ولذلك قابلته بالمخالفة
البعيدة اذ قال الا ارادة مهيئة الى اخرى وهو يحضر اذ عكس على سمن والى على علم
قوله ويعزمه على ضرورة فالمراد بالمرادفة من قوله الامر انه انت كما لو واحدة او لم
اتزوج عليك بان ارادة الا يتزوج عليه اذ ليس كلفها واحدة ثم يترجمها فنزولية
ولو ضرب اجلا كان على بريد ليس له ان يجتنب نفسه قبل الاجل وانما يجتنب انما مضى
الا جلا ولم يفعل فاحلف عليه قال ابن رشيد هو رسم لم يترك من سماع عيسى من
كتاب الكفار المشهور به كانت يمينه على من يحلف الا يجعل بولا بكلا واو
مشتى او عتق او غيرها مما هو غير معيّن مما عدا اليمين بالله انه لا يجوز
ان يكون ولا ان يمشى ولا ان يعتق ولا ان يتغير عن كفاها وان يصوم قبل ان يجتنب ما يعمل
فتبين من ذلك قبل البحث لم يجز ولا زعمه ولا يوجب له مرة اخرى ان حيث انتهى بتلخيص جاح الحكم

Copyrighted material

من التبرع والتمتع به فليس هو المصنف كذا في الخبرين
القصور كما يفرج تحت الكاف وما يسمي من غير التبرع
معه كوف على الزم وحمله اتى على الجميع حجة لمعجز وجعل المعجز غاية لانه
الذي يكثر اتيانه على الجميع بالجزء ولو تكرر تسعة اعشار اخرى قوله والتمتع به
لما لم يسم باعله فهو اعم من ان يجعل الذب الثوب او غيره قوله وهل اختلف هل
يقوم اولاً او ثانياً بالتقويم ان كان يميز تاولات كلاً معقد كثر فيه هل من ينسب
فابل كل واحد منهما باو العاطفة والثانية على كثره في التلخيص كانه قال وهل اختلف
ام لا فيقال في اي شيء يختلف فقال هو يقوم على نفسه ام لا فيقال انما يكثر التقويم
بعلو اي وجهه فقال انما يكثر كمال التاويل الثالث فقال والتقويم ان كان يميز ههنا
انفرد في في تمثيسته ولعلك ينفرد في اجلو منه على ان يستعمل او معادلة لصل
فيه ما فيه عن اهل اللسان الا انه شايح عن العقبها وهذا المختصر مشهور به
وبعدوهم كالدكتور لا يخفى ان كذا في كلام التفسير عليه وما جازي عبارتي
التشريح من قوله هل يجوز ان يقوم على نفسه ابتداء فيقتضيه انه يضيق او لا الاول
بفسر في الواو كثر في التفسير اياه بقوله ابتداء والله سبحانه اعلم قوله نحو المسمى
هو ما عار جع قوله كالا باضة ففك كذا ذكر في المرونة انه اذا مشى في حجه
كله وركب في الا باضة ففك لم يعد ثانياً واهدي قال ابن حجر من قوله ركب
في الا باضة ركب من روجه من مشى الى مكة ابو الحسن الصغير اي من مسيره الى الا
باضة من مشى الى مكة قوله وليضحه لما ذكر ان من ركب في العام المعجز لا يبر
دع بين ان لم يمشي بها ومشى وتلاخي حتى يات ما يذ له من فضايه يريد ان يوتيه
لغيره قال ابن تيمية ان كذا في الخبرين حتى جاوز العام المعجز ففك انتم في التاخير
ولزمه الفضا على الصواب في الخبرين ومقابل المعروف في الخبرين الحاجب
على المعروف وما عوفه وتكره لتفسير او عذر كالصوم والاعتكاف كذا في قوله
وكذا في خبرين بالواو عكفا على قوله كان في الخبرين احدى التكميل التي يجب فيها الهوى

بلا اخرج

بلا اخرج قوله والتمتع به فليس هو المصنف كذا في الخبرين
القصور كما يفرج تحت الكاف وما يسمي من غير التبرع
معه كوف على الزم وحمله اتى على الجميع حجة لمعجز وجعل المعجز غاية لانه
الذي يكثر اتيانه على الجميع بالجزء ولو تكرر تسعة اعشار اخرى قوله والتمتع به
لما لم يسم باعله فهو اعم من ان يجعل الذب الثوب او غيره قوله وهل اختلف هل
يقوم اولاً او ثانياً بالتقويم ان كان يميز تاولات كلاً معقد كثر فيه هل من ينسب
فابل كل واحد منهما باو العاطفة والثانية على كثره في التلخيص كانه قال وهل اختلف
ام لا فيقال في اي شيء يختلف فقال هو يقوم على نفسه ام لا فيقال انما يكثر التقويم
بعلو اي وجهه فقال انما يكثر كمال التاويل الثالث فقال والتقويم ان كان يميز ههنا
انفرد في في تمثيسته ولعلك ينفرد في اجلو منه على ان يستعمل او معادلة لصل
فيه ما فيه عن اهل اللسان الا انه شايح عن العقبها وهذا المختصر مشهور به
وبعدوهم كالدكتور لا يخفى ان كذا في كلام التفسير عليه وما جازي عبارتي
التشريح من قوله هل يجوز ان يقوم على نفسه ابتداء فيقتضيه انه يضيق او لا الاول
بفسر في الواو كثر في التفسير اياه بقوله ابتداء والله سبحانه اعلم قوله نحو المسمى
هو ما عار جع قوله كالا باضة ففك كذا ذكر في المرونة انه اذا مشى في حجه
كله وركب في الا باضة ففك لم يعد ثانياً واهدي قال ابن حجر من قوله ركب
في الا باضة ركب من روجه من مشى الى مكة ابو الحسن الصغير اي من مسيره الى الا
باضة من مشى الى مكة قوله وليضحه لما ذكر ان من ركب في العام المعجز لا يبر
دع بين ان لم يمشي بها ومشى وتلاخي حتى يات ما يذ له من فضايه يريد ان يوتيه
لغيره قال ابن تيمية ان كذا في الخبرين حتى جاوز العام المعجز ففك انتم في التاخير
ولزمه الفضا على الصواب في الخبرين ومقابل المعروف في الخبرين الحاجب
على المعروف وما عوفه وتكره لتفسير او عذر كالصوم والاعتكاف كذا في قوله
وكذا في خبرين بالواو عكفا على قوله كان في الخبرين احدى التكميل التي يجب فيها الهوى

Copyrighted material

ضرورة ان يعلم ان قيمة خمسة اموال امرجل واحدة من قتل الجاهل والاستقبال
 فليس من الاستقبال من كان امره لا شيء عليه والظاهر من هذا ان جميع ما يملكه
 الاجل او على حمله على الجاهل والاستقبال من الاموال والاراضي والارباب
 وجميع ما يقع الى الاجل والثاني ثلثهما والثالث ثلث ماله السبعة فقط وهذا كله
 من البصير وامر الله ان يصر في جميع ما يعيده الى اجل او يملكه لزمه اخرج جميع
 ذلك فوا واحدا قوله تعالى فوايا المعفود او موابعهه الله ومنهم من عاهد
 الله بوفور بالندى وفوله عليه السلام من نذر ان يبيع الله فليطعه وان كان لم
 يصر في المردنة وغيرها على النقرة في هذا السير النذر واليهي والوجه عند حمل هذه
 المسائل على الميزان النذر وانما يستويان من ضرورة الرجل يبيع ما يملك من
 المال قوله عليه السلام لا يلبانة وفذ نذر ان يخلع من جميع ماله يميزك الثلث
 من ذلك انتهى مختصرا وفيه قبله ابن عبد السلام وان عرفة ويريد بغير كلام المصنف
 هنا قوله او هو غير مكنت ما المردنة فيه والخمى وابن عبد السلام معروف
 ما ان ابن عروة ونذر شبه لميت صالح معظم من نفس النذر كما عرفت به نذر او
 ان ضرر مجرد كقول الثواب للميت تصدق به بوضع النذر وان قصد الفقراء الطالعين
 لقبه او زاد فيه تعير لهم ان امكن وصوله لهم **باب الجهاد**
 قوله وان خاف محاربا اي لا يسفك بالثوب من المتلصصين قال في الجواهر بعد ما ذكر
 مسفكات الوجوب لا يسفك بالثوب من المتلصصين لان في الله لهم قال الشيخ
 ابو اسحاق يعني ابن شعبة وفكحة الطريق فيقول السبيل الى حق الجهاد من الروم اي
 واذ كان قتالهم بغير الجهاد لم يتصور ان يعد مسفكا له لانه يقتلهم يوجب ما وجب
 عليه من الجهاد ونسج المصنف هذا على منوال الشيخ غير الفقهاء والفرق بين الشافعي
 اذ قال في كتابه الحاربي في الجهاد في اهم جهة وان خاف من المتلصصين
 كل سنة مرة كزيارة الكعبة بمرض كفاية ثم ذكر المتطابق قوله كزيارة الكعبة اي
 اقامة الموهوم ولعله انما اورد عن تكرار التبعه تنبيهها على انه لا يسفك خوف

ان نذر ان يصر في جميع ما يعيده الى اجل او يملكه لزمه اخرج جميع

نذر كذا

الجواهر

الجواهر في قوله والوجه من المسلمين الذي يوجب الجهاد في قوله والمستفادة اي تحفظها
 ولذا قال في الجواهر في قوله مع الفسق والضرب عن المسلمين في قوله والمستفادة اي تحفظها
 واذ ايضا قال في الجواهر في قوله والمستفادة اي تحفظها
 وان على امرأة اي تعير على كل من امكنه وان كان امرأة والعبد اصر وندى علىهما
 في الجواهر وفيه في التوضيح وعلى هذا لا يفتق ان يكون قوله وعلى من يصر عكبا على قوله
 على امرأة في هذا الاغيا ويحوز عكبه على محذوف فلا يكون في كلامه في قوله
 كالوالد يبر في مرض كفاية بغير او خسر كذا في النسخ النذر وفيها عليها ولعل جوابه كغير
 بغير او خسر في الكتاب الداخلة على تجر بالناء المشقات من موهوم الجيم من باب التجارة ثم
 الباء الداخلة على بحر ضم القير يكرر موافقا لقول ابن شاسر والموا الذي المنع وسفر
 العلم الذي هو بمرض غير ليس لهما منعه منه فان كان مرض كفاية بغير كذا في كاعتها
 ولهما المنع من كسب البحار والبرار المتكثرة للتجارة وحيث اخبرنا بغير لهما المنع
 قوله بعمل يوم من تحت الرجوع الى الجزيرة والى الدعوة واليهما معا فوله ونذر ان لم
 يمكن غيرها ولم يكرههم مسلم وان شقق لعل هذا الاغيا راجع للمعهوم اي وان لم
 غيرها او كان يكرههم مسلم لم يبرموا بها وان كانا غيرهم في الشجر وجاء بلفظ
 سفر مجموعا تشبيها على كذا في العريف في سفر قوله وبالحصن بغير تحريه وتغريف
 مع ذرية كانه عرق الحصن بعد ما نكر السفن تشبيها على ان الحصن خارج عن الاغيا
 قوله ومرارا بلغ المسلمين النصب ولم يبلغوا اثني عشر الفاء الجملة الثانية
 راجعة لمعهوم الاولى والمعنى وان قصر المسلمون عن النصب ولم يبلغوا اثني الفاجاز
 البرار وبهذا يصح معنى الكلام قوله وكذا اسير زوجة وامة سلمتا كذا في
 بعض النسخ اي سلمتا موكبا والمعنى قوله وفي اوقات من الحاجة ان لم يبرموا
 في ما تضمنه اوقات من الحاجة ان لم يبرموا في ما تضمنه اوقات من الحاجة ان لم يبرموا
 الحاجة بمعهومه بان دخله بليست بغير واكتفا غنيمة تخمس قوله وقال
 نوب وترك النوب المحبشة بضم النوب قال الجوهري النوب والنوبة قيل ميسر

من الشجر والارواح...
بها العمومات الدالة على قتال جميع الكفار...
عن قتالهم على الارض...
كقتال غيرهم من الكفار...
او جهل اسلامه...
وارثات عندنا...
لوارثه كودعة...
هذا الكلام...
لا يكفر بالشاة...
من الاستتار...
لما اقام...
جها والخمس...
السلام ما حكم...
ابنه وابراته...
الله وايد...
رحم يامير...
الذي جعله...
ماهل الافران...
وهو الله...
الفرير...
وعير...
بعير...
هالك...
ومعنى...
فقلت...
سلبه

من الاستتار...
كودعة...
لما اقام...
جها والخمس...
السلام ما حكم...
ابنه وابراته...
الله وايد...
رحم يامير...
الذي جعله...
ماهل الافران...
وهو الله...
الفرير...
وعير...
بعير...
هالك...
ومعنى...
فقلت...
سلبه

ملك سلبه...
من الشجر...
بها العمومات...
عن قتالهم...
كقتال غيرهم...
او جهل اسلامه...
وارثات عندنا...
لوارثه كودعة...
هذا الكلام...
لا يكفر بالشاة...
من الاستتار...
لما اقام...
جها والخمس...
السلام ما حكم...
ابنه وابراته...
الله وايد...
رحم يامير...
الذي جعله...
ماهل الافران...
وهو الله...
الفرير...
وعير...
بعير...
هالك...
ومعنى...
فقلت...
سلبه

شاه

Copyright

وخلق عليه
نصاب

120

للمعسر كبريت النار ما غلب ان يكون الاصل في حجة القضاة في الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ان كان هذا من الله تعالى وان كان من اياته في الله ما اكلوا منها
الجاهلية تمر او فري فكيك وقد اعترى الله في الاسلام فليما اكلوا من عليه السلام
من عثرة الانصار على القتال ما وثقوا به انشئ عن ذلك بل ولم يكن البذل عن الضرورة بل
ما استنقذوا به ما فيه على الله عليه وسلم قوله ان عرفة او عتق عليه فليما هو عتق
بما والى لا حول الشقيين قوله والقول للاسير من العدة او بعضه ولو لم يكن في ذلك
بعض النسخ ولو كان في ذلك وهو الصواب **قوله** والاستواء الجعل في كل يوم اربعة
المعبر عن سبب ولا يله كذا او ان سبب غير فله كذا افلا اكثر واذا اخذ على فليما
متساو في مع وجود العمل كان تغيرها على القول المختار اليه بل وفقد برع عليه
ابن يوسف فقال لا باس ان يخرج احدهما خمسة والاخر عشرة ان كان بينهما عمل
فال محمد ان هذه افضالة وهما بغير والعمل الاول الميوانا ساعة النفل قوله او
تساوي بينهما اي يشتركون في تساوي المقدس بغير او المتناهي من المسابقة وهو
فما بل يخرج من اربعة احدهما او يرمي من موضع الى موضع والاخر من فليما او اربعة
منه بغير معلوم بيقين في الك في المناضلة على التعاقب وفي المسابقة يتقدم
احدهما الاخر بغير من المسابقة على ان يخرج ما اذا ابلغ المؤخر المقدم وهو
العنان مبسوكة من المعكومات وقد استوفى بها ابن عرفة **قوله** والافتحار عن
عن الرمي والرجز والقسمية والصياح والاصب في كذا كذا ما حوت الرمي اي وجاز
الافتحار عن الرمي وانشاء الاراجيز وقسمية الرامي نفسه كانتا به للقبيلة
والصياح اغراء لغيره وامرية ان ذكر الله اخبر وانما جازت هذه الاشياء مع ان
بعضها يتقدم من غير هذا المقام ما جاز الاجابة في الوارد في ذلك في الرمي وقد
روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روي فقال انا ابن العواتك وروي ابن عمر بن
الله في روي انا بها انا بها وقال محمد بن انا الغلام الهذلي قال ابو محمد وكذا
امور العرب بين المسلمين وعد وهم مما فيه مبالغة لهم بما باس بالمباخر فيه

الاختصار

وفوق النسخ

وفوق النسخ على الله عليه وسلم في حجة القضاة في الله صلى الله عليه وسلم
مسيبة في حجة القضاة في الله عليه وسلم في حجة القضاة في الله صلى الله عليه وسلم
وماذا الا لما اجيز من التخلي فيه وكذا هو انية الذهب والعصاة واجازوا الى
في السلام انتهى من التواضع وقال ابن عرفة والافتحار في حجة العرب اوضح منه
قوله صلى الله عليه وسلم في عرفة حشر جيز من عرفة وافتحار في حجة العرب اوضح منه
انا ابن عير المكلب ومنه حشر مسلم عن سلفه في الاكوع خرجت من اثار القوم
اربعهم واربعين وافرنا انا ابن الاكوع اليوم يوم الرخع انتهى وفي حشر البخار ايضا
حشر سلمة الجوهري عاتكة من اسماء النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم
يوم حشرنا ابن العواتك من سليم يعني جراته وفتت تسع عواتك عاتكة بنت
هلال ابن جرهاشم وعاتكة بنت مرة ابن هلال ام هاشم وعاتكة بنت الاوقم ابن
مرة ام وهب ابن عبد مناب بن زهرة جرسوا الله صلى الله عليه وسلم من قبل
اميه امته بنت وهب وسائر العواتك امتهات النبي صلى الله عليه وسلم من غير
نبي سليم انتهى وقال القسري في كتاب الغرر العواتك ثلاث نسوة مكرهوا
الثلاث وادار العلما عمة الرصم والوسم عمة السلي وبنو سليم تغفر بهن
الواحدة فادار انظر هذا في الاحاديث المروية اشار المصنف بقوله لا حشر العواتك
بما من عام الجبر والتعليق وهي متعلقة بجاز والجملة من قوله والاصب في كذا الله معترضة
بينهما هذا الذي انفرد به في نفسه بعد ان عرفت بنسخة هو في هذا كلام
الجبر الذي خلت على احاديث جمع حوث والواقع في سائر ما راينا من النسخ لا حديث
بلا لا شافية وكذا نقله في الشامل وهو تصحيح والله تعالى اعلم

باب النكاح

افتتح هذا الباب بخواتمه عليه السلام
السلام فبما لا يرشاه واعتبر ان قد اسبق في كلام ابن العربي في هذا المقام ان عتق قوله تعالى
خالصة لك من دنو المؤمنين وعليه اعتمد الفرع في اقسام تفسير الآية والفرع في المصنف
بعض زياده على ما في الاحكام وهذه الخواص ثلاث وحرمة واباحة طهراتها وطهرها

في النكاح بالليل

انكره

انكره

كتاب الفوائد والامور التي لا بد من معرفتها في كل وقت
من ايامهم في كل وقت من ايامهم في كل وقت من ايامهم في كل وقت
هذا الذي افترت به الف على نفسها في كل وقت من ايامهم في كل وقت
غايبة بعيدة الغيبة او حاضرة في كل وقت من ايامهم في كل وقت
بافرادها على نفسها في كل وقت من ايامهم في كل وقت
بمنزلة الامور في كل وقت من ايامهم في كل وقت
لها الاب كان القول قوله وان لم يزل في كل وقت من ايامهم في كل وقت
هو في رسم حلب ليرفع من سماع ابن الفاسم في كل وقت من ايامهم في كل وقت
امرا به في كل وقت من ايامهم في كل وقت
يرضه لكم وهذا القول الثالث عنوانه العاجب في كل وقت من ايامهم في كل وقت
جبر له الان يعظم منه اراية الجبر كما لو قال في كل وقت من ايامهم في كل وقت
انما انضله على الجبر ان يكون له في كل وقت من ايامهم في كل وقت
الخصم ان الاب انما اعين الزوج كان للوصي ان يحيد بها من غير خلاف في كل وقت من ايامهم في كل وقت
بر الك يعني ابن تميم في كل وقت من ايامهم في كل وقت
منشعر ان المولى الاعلا الامنة كونه في كل وقت من ايامهم في كل وقت
سجل منهم وهو كذا الك واشتار بقوله في كل وقت من ايامهم في كل وقت
على الاصح في كل وقت من ايامهم في كل وقت
كما هو قول محمد معها وانكر ابن عبد السلام اراية في كل وقت من ايامهم في كل وقت
ويرد بنقل ابن عمر في كل وقت من ايامهم في كل وقت
بعدم وراية الاسفل هو الفياسر في كل وقت من ايامهم في كل وقت
فكاف بالباء العاطفة المقتضية للترتيب في كل وقت من ايامهم في كل وقت
النسب وكانه اعترف من الك في كل وقت من ايامهم في كل وقت
كتاب النكاح المشهور المعلوم من المعرف ان السولي احب النكاح من النكاح في كل وقت من ايامهم في كل وقت

الامور

بالانكاح

كثير من الامور في كل وقت من ايامهم في كل وقت
الامور في كل وقت من ايامهم في كل وقت
العنف في كل وقت من ايامهم في كل وقت
او من في كل وقت من ايامهم في كل وقت
او رعت لحاكم في كل وقت من ايامهم في كل وقت
العاهة والتميز في كل وقت من ايامهم في كل وقت
بهم من افتصاره في كل وقت من ايامهم في كل وقت
المواليا في كل وقت من ايامهم في كل وقت
ويبر الام في كل وقت من ايامهم في كل وقت
الامور في كل وقت من ايامهم في كل وقت
ثم لا يروى في المالك في كل وقت من ايامهم في كل وقت
في كل وقت من ايامهم في كل وقت
واما المعققة في كل وقت من ايامهم في كل وقت
على الموال في كل وقت من ايامهم في كل وقت
رهم وقيله ابن تميم في كل وقت من ايامهم في كل وقت
مواليها انما هو في كل وقت من ايامهم في كل وقت
فالوهو من المولى في كل وقت من ايامهم في كل وقت
ابن عروة في كل وقت من ايامهم في كل وقت
وكل في كل وقت من ايامهم في كل وقت
بالشدة في كل وقت من ايامهم في كل وقت
ايضا في كل وقت من ايامهم في كل وقت
تقرهم في كل وقت من ايامهم في كل وقت
في كل وقت من ايامهم في كل وقت

كتاب النكاح

لا بد ان لا يمتنع من ذلك المهر على قدره على قدره ان لا يمتنع
في دفعه في الحال انما هو في الباطن انما هو في الباطن انما هو في الباطن
تخصيمه وما نقل عن الصنفين من ان لا يمتنع من ذلك المهر على قدره
عياض معناه عن اكثر العفوها، موافقها او تحت ايهاها ان لا يمتنع من ذلك
توكيلها في انكاح امتهها او موافقها الا ما نقل عن غير ان العفة ليست بولي
بانظر ههنا مع خبر الشيخ المعروف عليه ملاك واللفظ على اعلم بالضوابط التي هي
ولم يتعقبه في التوضيح على ان ابن عبد السلام عز الله البحت في موضع اخر يقول
لبعض الشيعة وقال في بعض فقراته ومعتقته من غير نساء الجزية هو قوله
في المرونة الا التي ليست من نساء اهل الجزية فذا اعتقها رجل مسلم يجوز قوله
ومح توكيل زوج الجميع في سماع عيسى بن ابراهيم بن كل الرجل نصرانيا او عبدا او امرأة على
عقد نكاحه ابر عروفة وزيادة ابن شاسر او حبيبا لا اعرفه قوله لا العكس انما هو القول
عبر الحويز النكاح اذا وكل رجل من يزوج من غير ان يستأذنه لا يدخل
في هذا الاختلاف في المرأة نقول انما هو زوجها من حيث العروبة والى ذلك على
احر الفوليم ان الرجل اذا اكر النكاح فدر على حله لان الخلاوي يورد والمرء انما اكرهت
في الك لا تفخر على حله فمراجل انما لا تستطيع معه انما انعه عليها استظهر
بمع باعلامها عن عفة عليها وان تقدم بقويضا له على احد الفوليم وفي ال
التمس في توكيل الزوج انما لم يعير المرأة كما علمهم يتلفون ان في الك يلزمه الا ان يعلم
انه قصر في الاجتهاد فيكون له في الك ثم قال ويجوز انما وكل رجل امرأة لتزوجه
من وجهه من نفسها وعقد في الك وليها والا يلزم احسن قوله ويستحق موصي
وان يكنم شهود مجازا ويستحق موصي بكنه وان يكنم شهودا في كايحرجه الاشهاد
في على هذا الوجه عن كونه نكاح مرفوع وعوفيا والشهود يجوز نصب الشهود
ورفعه والنصب مختار كما اضعف التمس قوله ومكلفا كذا نكاح لاجل اي ويستحق
مكلفا ما كان مثل النكاح الى اجل مسمى لعمري وهو ما تقدم في القسمين قبله

وهما ما يستحق ان لا يمتنع من ذلك المهر على قدره ان لا يمتنع
في دفعه في الحال انما هو في الباطن انما هو في الباطن انما هو في الباطن
تخصيمه وما نقل عن الصنفين من ان لا يمتنع من ذلك المهر على قدره
عياض معناه عن اكثر العفوها، موافقها او تحت ايهاها ان لا يمتنع من ذلك
توكيلها في انكاح امتهها او موافقها الا ما نقل عن غير ان العفة ليست بولي
بانظر ههنا مع خبر الشيخ المعروف عليه ملاك واللفظ على اعلم بالضوابط التي هي
ولم يتعقبه في التوضيح على ان ابن عبد السلام عز الله البحت في موضع اخر يقول
لبعض الشيعة وقال في بعض فقراته ومعتقته من غير نساء الجزية هو قوله
في المرونة الا التي ليست من نساء اهل الجزية فذا اعتقها رجل مسلم يجوز قوله
ومح توكيل زوج الجميع في سماع عيسى بن ابراهيم بن كل الرجل نصرانيا او عبدا او امرأة على
عقد نكاحه ابر عروفة وزيادة ابن شاسر او حبيبا لا اعرفه قوله لا العكس انما هو القول
عبر الحويز النكاح اذا وكل رجل من يزوج من غير ان يستأذنه لا يدخل
في هذا الاختلاف في المرأة نقول انما هو زوجها من حيث العروبة والى ذلك على
احر الفوليم ان الرجل اذا اكر النكاح فدر على حله لان الخلاوي يورد والمرء انما اكرهت
في الك لا تفخر على حله فمراجل انما لا تستطيع معه انما انعه عليها استظهر
بمع باعلامها عن عفة عليها وان تقدم بقويضا له على احد الفوليم وفي ال
التمس في توكيل الزوج انما لم يعير المرأة كما علمهم يتلفون ان في الك يلزمه الا ان يعلم
انه قصر في الاجتهاد فيكون له في الك ثم قال ويجوز انما وكل رجل امرأة لتزوجه
من وجهه من نفسها وعقد في الك وليها والا يلزم احسن قوله ويستحق موصي
وان يكنم شهود مجازا ويستحق موصي بكنه وان يكنم شهودا في كايحرجه الاشهاد
في على هذا الوجه عن كونه نكاح مرفوع وعوفيا والشهود يجوز نصب الشهود
ورفعه والنصب مختار كما اضعف التمس قوله ومكلفا كذا نكاح لاجل اي ويستحق
مكلفا ما كان مثل النكاح الى اجل مسمى لعمري وهو ما تقدم في القسمين قبله

ان عرق العمل المانع من ظهورها في عرق الاملاء على عورتها اجسادها
 في الغالب يتم كنهها اليها من الك بلا يتوهم كونه جرحه ومن كليف الحشم امرا لا
 يقدر على حصوله الا من قبله بغيره من كونه كلاب مذكور من كليف من انظر
 فكم انسب اليه هذا كليف الكتب ليتبين صفة كونه انتهى وقدر كونه كليف
 التفسير وتخليل التعقيب مسايل حسنا من العيوب والله الحمد قوله وحلجه ان اعني
 علمه كانهما على المختار كذا هو من النسخ التي رايها والاصواب استقامت قوله على
 المختار انه ليس للخمسة في هذا اختيار **قوله** بان لكل حلب انه غرة ورجع عليه لا يهلك
 تهرجه على عوا علمه اياها **قوله** بان نكاح رجوع على الزوجة على المختار وهو الم
 بذكره الخمسة هكذا نفع اختار الخمسة ان يرجع الزوج على الزوجة اذا وجب الولد الغريب
 عنهما وحلب له الولد الميعر انه يعلم وهو في الغريب في جيب في الغريب عن اختياره
 بقوله وهو صوب في المسئلة التي قبله في تصرفه قوله كما ذكر لك فلو قال المصنف
 بان اعسر الغريب او حلب البعير رجع عليها على المختار وان جيل قوله او من غرة
 او ما نقصها ان الفقه لا امرى اعتبار ما نقصه الا احد من اهل المذهب وانما قال في
 المرونة ولو ضرب رجل بكفها قبل الاستحفاف او بعد فالف حنيفة ميتا فللاب عليه
 عرة عبر او ليرة لانه حرثتم للمستحق على الاب الا فل من ذلك او من عشرين فية امه
 يوم ضربت ولعل حوصد على الاختصار حمله على ان عبر عن عشرين فية امه بانقصها وبيد
 بعد وليس في المصنف اختياره ويذكر ان يكون الفاضل من المبيضة عتف عشرين فية امه
 نقصها وهو الاشبه وفرق بين الاشياء كما هو هنا جريا على عادته في تقليد المصنف
 في نقل ما لم يردك معها والحاصل به علمه قوله كجرحه هذا من نوع قوله في كتاب
 الاستحفاف من المرونة في ولد الامه المستحقة ولو فكتبت به الولد خلتا باخذ الاب
 فيتها تم استحققت امه وعلى الاب المستحق فية الولد افكلم اليوم الحكم وينكر
 كم فية الولد هيجه او فية امه فكمع اليه يوم جنب عليه في غم الا فل ما يميز الفيمير وما
 فيز مودة اليه بان كان ما يميز الفيمير اقل كان ما فضل مودة اليه لابي قوله ولمن كمل

عتقها

عتقها او اوال العبد كما خرج بقوله في عتقها السبعة بغيرها فكتبت المدة بغيرها
 قوله وعتقها كذا هو صيف وهي مفرقة بما فرت من عتقها الا ان ياحق
 السبعة او بغيره في تفسيره في عتقها السبعة او بغيره في عتقها السبعة او بغيره في عتقها السبعة
 في المرونة وفرد كونه في كليف النفقة تحت ابن من زوجة مناشئة ابن عروقة قوله الا ان تنسقه
 راجع لقوله ولمن كمل عتقها او اوال العبد قوله وان تزوجت قبل علمه او دخلها باقت
 بدخول الثاني سنفسك من بعض النسخ في قوله وهو الصواب قوله واغصه في اي وليس
 في قوله الضحاو عتقها ستة وثلاث **قوله** او المبيضة ان كان مليا كذا في سماع عيسى قوله
 ولولم يجرها على الاقصر كذا اذا ان رتب من سماع العشر من سماع عيسى انه الاقصر
 الا فل في قوله الا ان يحلف ليدخل المدينة ليس هو المبرور وعملك كما قيل واختر في
 ابن عتق قال المشاور او حلب الزوج الاب بالابتداء بزوجه ثم حله وحلب الزوج بالطلاق
 او بالعتق لانه ان يتنبي بزوجه المبيعة فضله بذلك على الاب لانه حله عليه كما
 يفضلها عليه بالنفقة من وقت كليفها له بالبناء وحقه في البناء افور من حقه
 في النفقة وفي منع من البناء منعه من الاستمتاع بها وهو مما لا يجوز ان يحرره
 وسهت بعض فضلاء شيوخنا في كليف المكال انتهى وكذا لم يفيده المصنف
 بوالك ولا بكون المصنف كذا وان عتق قوله او بما لا يملك هو وما يعول من الاكحة القبا
 سرة معكوب على فعل الشريك من قوله وقد سدد ان تقصر اي وبغيره ان تقصر عن زوجة بنا او
 تزوجها بما لا يملك باستقامه الزاخر ما ذكره بالتشريك بين هذه المعاني في كل
 البساق واما حصة فيود البسخ وحله فبذلك مقام مقال قوله او كفصام دخل تحت الكا
 التزويج بالفران فانه مما لا ينزل واما عليه فقال في اخر المعاني في قوله او
 ابو اودا وكان او سهرته معكوبات على كفصام والكتاب معها فخر
 قوله او زام على تفسيره في حكمه ان رتب في سماع اصبح من جامع البيوع اتفاق الارب
 على نسخ النكاح لاجل عتق وذكر في حوا اربعة اقوال الاول ما هو العشر من النكاح ما يوفى
 الاربعين الثالث لا يفسخ الا في الخمسين والاربعين الرابع لا يفسخ الا في الخمسين والاربعين

وا

في

في

عن موقوفها والاولى لا تتحقق بان من صرافها لا يتصور فيها هذه الحالة فبأنه
 ولو كان من صرافها الموقوف ما كان بائنا جهازا على الموقوف على الموقوف
 بل ان الامام المازني في بعض ما روي في هذه المسئلة من غير
 بلانا وصرفه بلانا وارجلانا مما اوجه ابنته البكر وهو مال يلتزم من الجهاز
 يقابل الصداق المسمى ومن الناس من يشترط ومنهم من يعتبر على العامة من غير سر
 كد والمعاذ ان متباهاهما في ذلك بالعادة ونعلم ان العادة بنزولها في اتوبي الال
 وفام الزوج وكلب ما يقابل صرافه بانه يقضي به **باجاب** هذا المزمع به البلوي
 ينبغي ان يكشف الشهود عن قولهم ان الاباء يلتزمون ما يقابل الصراف في الجهاز على
 انفسهم بقدر فهمهم فيه وهذا العاقل به صحة لا كره فيكون ذلك يجعلونه بغير
 الاثقة والاشقة التي نعم سائر الاباء الامم شذخ منهم من اهل الخسة او يعطونه ما
 نعم يرونه انما لهم كالدخيل يجرى عليه ان ابنا جهازا الثاني ان تحت الشهادة
 به وهو المنذور فيه اما الوجه الاول فلا يقضي به الا على غير خلاف من المذهب في كره
 ابن المخرز في هوية العرس التي استشهد بها على وجه المكسرة ففيل الا يقضي
 بها الا انها ان فعل للمكسرة فاما فاضينا بها فانا استندنا للعادة وذا الفهاها
 وفيل يقضي بها كالمشركة وهذا وان كان بيع معاوضة فلا بد من تحقيق الشهادة على
 فحوا فلنا لان الصلابة عدم الزام المرأة وابيها جهازا والصراف عوف عن البضع
 وهو المفقود ولو كان عوضا عن الانتجاع بالجهاز وهو مجهول الكا فاسد للكس
 الاصل البضع وما سواه تبع وفي المذهب رواية شاذة عربية انه ليس على المرأة
 تجهيز بصرافها باخر وما سواه والظن بها في ثاين وان العاقل والرواية الاخر تتجهز
 بالصراف خاصة والجهازات الكافية لان خارجة عن مقتضى الروايات فاما كانت
 العادة تقتضيها ينبغي ان تتحقق وقد نزلت هنا نازلة من خمسين عاما فاختل
 فيها شيئا وهي اعمات الزوجية البكر قبل الدخول بها بل اطلب الاب الصراف وكلب
 الزوج الميراث من الفدر الذي تجزى به ما بقي غير الميراث في ذلك ليس على الاب واقبي

فلا يصح ان يصرح بطلان كذا بشرط
 عدم النكاح ان يصرح بالبر والبراءة
 فلو كان ما لا يعلم ان عادته المهدية وزوج ابنته البكر
 المشتركة
 اعم

العلم

واقبي الخ من ذلك عليه وحار الشيخ الامام ابو الحسن في هذا الباب
 فلو كان من صرافها الموقوف ما كان بائنا جهازا على الموقوف على الموقوف
 بل ان الامام المازني في بعض ما روي في هذه المسئلة من غير
 بلانا وصرفه بلانا وارجلانا مما اوجه ابنته البكر وهو مال يلتزم من الجهاز
 يقابل الصداق المسمى ومن الناس من يشترط ومنهم من يعتبر على العامة من غير سر
 كد والمعاذ ان متباهاهما في ذلك بالعادة ونعلم ان العادة بنزولها في اتوبي الال
 وفام الزوج وكلب ما يقابل صرافه بانه يقضي به **باجاب** هذا المزمع به البلوي
 ينبغي ان يكشف الشهود عن قولهم ان الاباء يلتزمون ما يقابل الصراف في الجهاز على
 انفسهم بقدر فهمهم فيه وهذا العاقل به صحة لا كره فيكون ذلك يجعلونه بغير
 الاثقة والاشقة التي نعم سائر الاباء الامم شذخ منهم من اهل الخسة او يعطونه ما
 نعم يرونه انما لهم كالدخيل يجرى عليه ان ابنا جهازا الثاني ان تحت الشهادة
 به وهو المنذور فيه اما الوجه الاول فلا يقضي به الا على غير خلاف من المذهب في كره
 ابن المخرز في هوية العرس التي استشهد بها على وجه المكسرة ففيل الا يقضي
 بها الا انها ان فعل للمكسرة فاما فاضينا بها فانا استندنا للعادة وذا الفهاها
 وفيل يقضي بها كالمشركة وهذا وان كان بيع معاوضة فلا بد من تحقيق الشهادة على
 فحوا فلنا لان الصلابة عدم الزام المرأة وابيها جهازا والصراف عوف عن البضع
 وهو المفقود ولو كان عوضا عن الانتجاع بالجهاز وهو مجهول الكا فاسد للكس
 الاصل البضع وما سواه تبع وفي المذهب رواية شاذة عربية انه ليس على المرأة
 تجهيز بصرافها باخر وما سواه والظن بها في ثاين وان العاقل والرواية الاخر تتجهز
 بالصراف خاصة والجهازات الكافية لان خارجة عن مقتضى الروايات فاما كانت
 العادة تقتضيها ينبغي ان تتحقق وقد نزلت هنا نازلة من خمسين عاما فاختل
 فيها شيئا وهي اعمات الزوجية البكر قبل الدخول بها بل اطلب الاب الصراف وكلب
 الزوج الميراث من الفدر الذي تجزى به ما بقي غير الميراث في ذلك ليس على الاب واقبي

والا

في

في

وغيره الامم ودم وفساد وفساد وفساد
في القول بالتحجير قال الامم في العفو والخطا والفساد وفساد وفساد
قال ابن سفلر وشبهه الحبيب وفساد وفساد وفساد وفساد وفساد
التحجير فيه اقول ان لياقة وازن وليد ومحمد بن غياث ومحمد بن عبد العزيز وابوب بن سليمان واهل
من يحيى واشهر الاستدلالهم بسماع اصبح قال ابن سفلر وايض في من الاجال ما يرض في
العفو في امر عطل العزج من الضرر الذي ليس في الاموال التي عرفت في قوله لا يرض في من
الاجال ما يرض في العفو عكس استنشكال ابن عبد السلام التحجير فيه وجوابه او منع
التحجير ايضا هو في البسر للكل اسفاطه بعد تقديم ثبوتها والنيكاح ليس من ذلك
بل للكل اسفاطه اجماعا واحكاما والولد الممتنع اسفاطه انما هو بعد ثبوتها
والتحجير انما يتعلق بها في الخصومة والنزاع وهو النكاح نفسه لا احكامه فتأمل
فوله بخلاف الخلاف بين اي والله يتوزان في خلاف وكرهنا ثبوت زوجيتها
اختفاء بقوله فيما تقدم ونبطح عموما في التزوج وامرية ان انتفاء الخلاف في التوثيق
مفزع على ثبوت الزوجية **قوله** وافرار ابو غير الباطل غير اي يتصور ان خلاف
وذلك مستلزم لثبوت الزوجية كما جوفه وليك افرار بالبحر عكفا على افرار في قوله
في قوله بخلاف الخلاف بين وكذا قوله وقوله تزوجتك الى اخره ويريد ان هذه الاجوبة
اقرار بالنكاح وهي تثبت بها ام لا يجب على ما تقدم **قوله** ما لم يجب ينبغي ان يكون
يفتح الجيم من باب التناوب ليتناول جواب الرجل والمرأة **قوله** والرجوع للمناشبه وا
نفسا في النكاح بتمام التحالف وغيره كالبيع بربح غير عكفا على الرجوع وا
مراد ضميره ملا حكمة كما ذكر ومما اندرج فيه التبدية باليمين وهل تكون لها كايضا
نفسا والفرق الذي من التشبيه بالبيع الاحالة عليه في المشهورية التي عينها
في الاربعة اذ قال في فصل الخلاف المتبايعين وفسخ حكمه بظاهره وانما كتمانها
وهو مشتق اذ على التشبيه وحاج ارجان وثبو البايع **قوله** لا بعد بناء او كذا
او موقتها بقوله يمين او تشبيه كما صرح به غيره ولعل ذلك مستفاد من الاحالة

على البيع

في

على البيع او لم يشأ من الاستدلال
المروية قال ابن سفلر وفساد وفساد وفساد وفساد وفساد
في قوله وفساد وفساد وفساد وفساد وفساد وفساد
كذا ينبغي ان يكون بالياء المسافة المتشابهة من اسفل بعد الدال المكسورة جمع
سلامة خربت نونه للاضافة وهو اعم من ان يكونوا معتادين للتقويض وجوابه او
للتقويض والتسمية **قوله** في الفرو والصفة متعلق بقوله بقوله يمين قوله وان
قال صفة اباك فبالتا امة حلقا وعتق الاب التحالف ينتهي ان ذلك قبل البناء وكذا
قال في التوضيح من عبارة ابن الحاجب **قوله** ان لم يحضر من يتأدى به اي من الاصل السبعة
كما قال في الجواهر **قوله** ومنكر كغير شر حرير اي يجلس عليه الرجل وكذا هو وانما
يجب ولو تم ذكره تترك الجلوس عليه وهو كذلك **قوله** وهو على كجوار اشار به
لفوا ليس شاسروا كذا ان كان على جدار ارض صورا وصانوا باسرى صور الا
تتجاءر قال ابن سفلر في قوله ان كان على جدار ارض صورا او صورا لا يبر بصور الا
فان اراد الصور المجسدة بصواب والافلا ذكر ذلك ابو عمر عن غير المذهب معتبرا
برجوعه عليه السلام عن بيت بالحكمة لغيره انما في ناحية البيت بانصرف وقال البسر
اي ان اذ خلت فيه تصاوير اطفال ميتا من وفاق ورجوع ابن مسعود واي ابو لمثل ذلك
والذي في المذهب ما في كتاب الصلاة الا في قول ابن سفلر في رسم اغتسل من سماع ابن
الفاطم من كتاب الصلاة يتحصن من الالاه العلم بعد تحريم ماله ظل في ايم اربعة احوال
الاول اباحة ما عدا ذلك ولو كان التصوير من جهة اوثوب منصوب والثاني تحريم
جميع ذلك والثالث تحريم ما في جدار اوثوب منصوب واباحه ما في الثوب
المبسووك والرابع تحريم ما بالجدار واباحه ما بالثوب المبسووك والمنصوب
امر عرفة بظاهر المذهب ان في صور الثياب فويلز الكراهية وهو كظاهر المروية
والاباحه وهو كظاهر قول الصبي وايضا كان بلا يصلح ذلك لربح وجوب الاجابة قال
وقال ابن سفلر وفساد ان اراد بغير ثياب الحرير فلا عرقه لغيره في المذهب وان

والا

في

في

وان كان قد كان بحيث يستلزم فيه كالمستقيم في غير هذا ما خلاصه بقصاها وما كونه ما نفعها
لا يستلزم اليه وما لا يستلزم اليه الا بحسب الزيادة في الاظهر من جهة ما لا يمتد منه ما نفعها
جواب الاجابة انتهى وهو من غير ان يكون مستلزما من كلامه في غير هذا ما خلاصه بقصاها
لا على جدار اقل الدار وهو ظاهر والقرن بالمصير انه كل ما به فيمكن ان يكون كجدار من
مكتوب وادرج ستر الجدران تحت الكاف من قوله كبر شتر حرير على ان من شأنه ان يمتد بالا
خف في مثل هذا ليكون غير اخر قنأمله **قوله** لا مع لعب مباح معكوب على
معروف دل عليه السبب في ترك الاجابة مع منكر لا مع لعب مباح بك القربا قوله
ومكره زحام با على معزوف معكوب على بخضراي ولم يكره زحام وكذا قوله واغلاق
باب دونه ومثله في الفضلات علقها تنبأ واما باردا واما الزحام في سماع
انه القاسم له في التخلل للزحام سعة وله اشار في الرسالة واما اغلاق الباب في
الجواهر واغلاق باب دونه قال ابن عسيرة ما ذكره من غلق الابواب وما علقه والقواب
اغلق انتهى **قلت** انكر وفيه ولعله وليس بما ينكر من افعال الله في هذا
الغفور وكذا في ازواج حرام او غلق دونه الباب ارجع ايضا واما العلة فلا
سم الثلاث مسموع بانفاق وفي محصر في خلاص والاعمال الثلاث مسموع في بعض
ولذلك قال ابن اسود الدوالي وما قول الغفر القوم قد علق وكما قول الباب
الدار مغلق وان اياه يصح ما ينكر الابا المستعمل في ان علقه ما يتكفل وقد
استوفينا الكلام عليه في تكميل التفسير وتحليل التعقيد **قوله** لا تختص
بجلاص منه هكزا في النسخ وصوابه وتختص باسقاطها والضمير في تختص يعود
على الضمة الموهوبة اي وتختص الضمة الموهوبة بالنوبة دون قيمة الضرات بتضيها
لقوتها فتكون لها يومان ونيف ايام القسم على حالها بجلاص هبة النوبة من الزوج
بان الواهبة حينئذ قد كالعدم وما يخبر هو بذلك اليوم بانها اياها اليسيرة اربعا
كانت ايام القسم من الحسنة الاولى ربعة على حالها وبن الثانية ثلاثة وبن الثالثة
السلام وينبغي انما او هبت الزوجان في مثل هذا اذ ان الاسقاط او ملك الزوج

والشروط

الضوابط

فان اذ انت الشارح عليه ان يخبر يومها من شيا وتبعه في التوضيح والضمير ههنا على
ثلاثة او جمعا على ان كانت يومها او تخبره احوال على القسم الثلاثة او خفت به واحد
كالمها في القسم او لا ولو كانت يومها او خفت به واحد كالمها في القسم او لا ولو كانت
عقرا هل العلم ان وهبة الزوج كان باختياره في ان يسقط حقه فيه ويكر القسم الثلاثة
او يخبر به واحد ويكر اياها على ابن عسيرة كذا هو قوله قال بعض العلماء ان العزيب
خلاصه وهو مفتضي في ايام الحايض وان شئت اسروا في وهبة الزوج فلو كالعدم وما
يخصر هو وفيه نكر لا احتمال كونه كهبة احوال التبعاء حقه للمبتاع وكهبة
احد غوما البلسر حقه له فيستغفره من سوءه واحتمال كونه كهبة احوال الاولياء
الفتيل حقه للثقات والاول القصر والثاني احوال شرابه في الك **قوله** وتبعه
زجره الحايض فان كان الضرر بتبعه في تولي الحايض زجره باختياره كما تولي الزوج
زجره احوال الضرر منها بان كان منها ما عاوى علم بانها احوال الامام فله ابن عسيرة
السلام **قوله** وبكل حكم غير العدل يشتمل الكلام والقاسم من الضمير والعبر قوله
لا اكثر من واحد او فعلا: التشر بالزوج عكفا على كلفها او اوفعها موضع الصفة
له والعابح المفعول المحزوب اي وما ينبغي ان تشر واحد او فعلا وكذا في ته بالصفة
على ان هذا بعد الوفوع واما في التبرع بلا يجوز ان يبرعها اكثر من واحد كما صرح به النبي
قوله ولها التخليص بالضرر ولو لم تشتمل البينة بتكره: هذا مفرع على قوله وتبعه
زجره الحايض وعلى مذهب قوله ان اشكل وهذا ذكره في التوضيح بالضمير في لها بعد
مؤنة غايير على الزوجية والاشارة الى قول النبي في باب الشرع وتولم يشتر
الزوج لزوجته بشرط ما في الضرر ويشتمل الشهود ان يضر بها في نفسها واما
بغير يجوز لها الفياح بذلك عليه ام ما حكى ابن العنبر في النسخة الكبرى من ان يضر في الك
فمن احوالها ان في الك لها وتطوق المرأة نفسها اذ لا يجوز لها ان تقول عليه السلام
لا ضرر ولا ضرار ولو لم يكر للموت في الك لكان في الاضطرار لها على الضرر من قول النبي
القول يقول في الك لها وان يضره فبشر الضرر فيبشر في هذا القول من شره ومن يشره

٥٤

والا

في

ان

فيسبغها بالماء انما يسبغها انما تعلق نفسه على ان يسبغها في الماء او في غيره
 من سبغها في الماء او في غيره من سبغها في الماء او في غيره من سبغها في الماء او في غيره
 ونحوها الفولاني في سبغها في الماء او في غيره من سبغها في الماء او في غيره
 في سبغها في الماء او في غيره من سبغها في الماء او في غيره من سبغها في الماء او في غيره
باب في سبغها في الماء او في غيره قوله وبلا حاكم وعوض من غيرها اي
 وجاز بلا حاكم وعوض من غيرها وليس على قوله بل عوض قوله وردت لفظة
 باق العبد معه نصه: القمير في معه يعود على الصبيح المذكور عليه بالبيع ومن نصه
 يعود على العبد بهي تدر المبيع مريد لها الزوجان وتدر نصف العبد من يد زوجها انفسها
 قوله وردت في امره ردية قيمة كعبه استحق الحرام ردت مبيع للنكاح والراء
 في الاول الزوج وهو التاكيد الزوج وهو في الثالثة الحكم وبه استعمال اللفظ في حقيقة
 ومجازة انه الاول في الموضع ليدل او الثاني تامة قيمة المستحق والثالث في الموضع
 قوله وان بعضنا اي بان ذلك البعض يرد وحده في هذا الباب قوله او على الرجعة
 ليس بمكسوب بل على لفظ عليه انه قبله به في حيز الاغصاء لا في حيز النقي قوله
 وجاز مشترك نفقة ولها مائة رضاء هو اعم من ان يكون مشترك في ذلك عليها حال
 حملها بذلك الولد او غيره وضعه ولا ينافيه تبرعه على حال الزوج حينئذ في قوله وما
 نفقة الحمل قوله وراي مشترك اي وسقط الزايد على الحملين في مشترك من نفقة الو
 له خلاف ما جرى عليه العمل من نول المخزوم ومن وافقه هذا كما هو اخصه في حمل على
 ما هو اعم من النفقة وعلى كل حال في المراءى بقوله قبله او غيره الاجنبى كالولد قوله ولزم
 في البغ الغالب انما يشار به لقول ابن عباس انما افلا ان اعطيتني العدم وهو من الملة نفوذ
 مختلفه والغالب واخرى كانت غير الغالب في بيع الكلا في يختص فكونه بالغ الغالب
 كالافراد والمعاملة ولو كانت بالغ معيب لم تعلق لوجوب تفرق المطلق على المعتاد وهو
 الصليم فكانه قال ولزم الزوج في البغ الغالب البسطة انما ابدلته المرأة في دفع الكلا
 لا غير الغالب فلا يلزمه بقوله ولا يقع عليه طلاق قوله والبينونة ان قال ان اعطيت

مكسوب

السبغ

ان اعطيت العبد او افرقها او اخرها في رتبة البينونة انما افلا ان اعطيتني العدم وهو من الملة نفوذ
 او بما في يده او غيره من سبغها في الماء او في غيره من سبغها في الماء او في غيره
 لا حاكم وعوض من غيرها ليس على قوله بل عوض قوله وردت لفظة
 الله خالعهما وهو يجوز لما من امرها انما هي وهو خلاه في النقي قوله وكذا بعد
 اللزوم احسن اذا كان الخلع عن مشترك وعوض الجدة وانما يتسامع الناس من مثل هذا
 عن ما يجوز من العذر او اللعب قوله وثلاث للبرعة او بعضهن للبرعة وبعضهن
 للبرعة وثلاث بينهما اي في المراءى في هذا من مقتضى ما في التواد قوله وهذا لا
 ان لا يميز او مكلفا تدر في هذه اوجه الكلام بانبات النافية ومن استقطبها ورد الاستثناء
 لما دللت عليه لومر الخلاب بقدر ابعث **قريب** هذا احرى المسايل التي تباع التي
 نسب فيها الحجاب للباح ما لا يشرى كذا قيل في قوله وفيه منه في كذا في النقي لسانه
 النقي لسان التواد وهو يباين مكتسب لالف ومن جعل بعد الالف تاء مشتقة من بوز فبذ
 هو قوله وكلفا مع البينة اي حصة وعمره ويحتمل ان يريد كذا في عمره قوله ولو
 بكتفويم جزاء العبد حكم بذهب المغيرة واشتار بلولمذهب المرونة والاصواب العكس
 ولو انما عكف عليه من قوله اوبه فعل احسان وجه الكلام لا بكتفويم جزاء العبد قوله اوبه
 فعل الكلا هو انه مكسوب على ما يبيح حيز لوردة الك مشعر بان الاكراه على الفعل مختلف بينه
 وان المشهور انه اكراه وهو اعم من غير انه يقتصر الى تحرير ذل العبد او الاعمال التي
 ذكرها في الباب ضربان احدهما الفعل الذي يقع به العنت وفيه كراهي الاول من دفعه النقي
 ما انما حلف بالكلا لا الاي فعل متبعا باكره على فعله مثلاً ان يحلف لا يذخل في ذلك بلان يحمل
 حتى اخلها او اكره حتى دخل بنفسه او حلف ليدخلها في وقت كذا في حيل بينه وبين ذلك
 حتى ذهب الوقت بهوي جميع في الك غير حاشا بما ان حمل حق اذ حلف بيمينته ان
 في ذلك العمل لا ينسب اليه وانما لان دخل في ذلك او يتلف انما اكره حتى دخل بنفسه او
 حيل بينه وبين ذلك في قولنا حلف ليدخل في ذلك حمل الايمان على المفاصل
 في يمينته ومن علها على مجرد اللبث احتته لان هذا حلف وجد منه الفعل وينسب اليه

وعجز

في
الكلها

في
الكلها

وهو من خطبتهما اعلم ان ابر عرفة لما استنكح التعلين واليسيل ومن مسئلة
 ستراد عنها الواقعة في نشر المرونة قال وكثيرا ما يقع شبهة فيقال
 في الثالثة ان تزوج امي فقول هي على حرام او يسمع حين الخطبة عن الحكومة او عن بعض
 بنهما ما يكره ويفرأه الكفاية ان يفسر على علم على التعلين وعلى التعلين
 محتاجا بمسئلة المرونة وفيه نكراه لا يلزم من دلالة اليسيل على التعلين في
 الكلاو كونه كذا في التعلين من ان الكلاو لا يعقله عامي وغيره في غير زوجة
 بكونه كذا في مع اليسيل وانما هو في الدلالة على التعلين والتعلين يعقله
 العوام في غير الزوجة ولا يجوز من الكلام وغيره وانما يستقيم القائل
 هو ان لا يسمي معنى تحريمه كعاما او ثوبا وانما صيرها كاختها او خالتها او
 معني ثوبا كالحق وانما الاول لم يلزمه شيء وانما الاخير لزمه التحريم وكذا
 ان لم ينو شيئا الا لاتباع العروج بالشك قوله الا بغير الثلاث على الاصح
 في كره هذا العزم في هذا العمل من التوضيح وقال العواتق لعله بما يقتضيه التكرار
 وقال في النكاح كلما تزوجت فلانة فهي كالحق في كلام ابن الموارا
 يلزمه نصف الصراف ولو بعد الثلاث تكليفات وقال التوفيق في غير الحميمة
 وغيرهما الصواب الا شئ عليه بعد الثلاث انتهى والذ لا يسمع في شرح
 الموازية انما اعين فيسلة تكرر عليه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصراف كلما
 عقد النكاح في واحدة منهن الا ان يتكرر نكاحه في واحدة ثلاث مرات فيتزوج
 بها رابعة قبل ان يتزوج بها بلا يلزمه لها صراف لانه نكاح باحل وهي كالحق
 ثلاثا تزوجت قبل ان تزوج بها صرافا قبل البناء انتهى قال صاحب المناهج
 ان الم يعثر عليه الا بعد الوفاء انتهى وقال ابن عريضة في ابن الموارا انه
 يلزمه نصف الصراف كلما تزوجها ولعله يريد في الموضع الذي ثبت في الم
 يستكمل الثلاث او بعد استكمالها وبعد زوج ان العقد ثابت بعد الثلاث
 وان الم ثبت العقد لم يجب الصراف قوله وله نكاحها اشار به لغيره

القول

الفحص والحرث ان يداه له زواجا وتكفل عليه والقياس الا انما له زواجا
 للفاخرة المتغيرة وهي ان لا يترتب عليه مقصود الا يشترع المقصود ما
 لنكاح الوكف وهو غير حاصل في العقد والقياس ذهب بعض الفقهاء قال
 هو من مال الوفاة المبرور على الزوجين على ان يكون عقد العقد بان لا يجوز
 ولا يستحق عليه صرافا ان تزوجته وامرؤا بغير ان يكون الشرك منه او منها
 فلانها ابايرة وهي ان تزوجها عقب كراهة او شهادت الا ان يقولوا ان
 بلطف يقتضي النكاح مثل كلما بلا يباح له زواجا انتهى وفيه من التوضيح
 قوله في كل حرة راجع للمسئلة الثانية فيقول قوله ولزم في المصرية
 فيمن ابوها كذا ليس ضرورة ان يقول الا تزوج مصرية كما قيل وانما كره ضرورة
 ان يقول كل حرة تزوجها كالحق قوله وانما الاول لم تزوج من المدينة فهي
 كالحق فتزوج من غيرها غير كراهة او تاولت على انه انما يلزمه الكلاو اذا
 فزوج من غيرها قبلها هذا ان عند المصنف على ما بينه في التوضيح فاولا ان
 على المرونة الاول كالحق الجواهر والثاني فيهم اللخمى ولم يعرج هنا على
 الشك في وهو قول سحنون بالاياف وما نسب للجواهر رعم انه كالحق المرونة
 يعني تهريب البراءة عي وفيها قال المصنف نكح والذ فيهم اللخمى وابن عريضة
 عليه عذرا ان عبيد السلام وغيره وما احسن في جعل ابن عريضة في الم
 ويذهب ان في الاول لم تزوج من العسك كالحق في كل امرأة تزوجها كالحق لزمه
 الكلاو فيما يتزوج من غيرها اللخمى عن سحنون لا يحتج فيما يتزوج من غير
 العسك كالحق ويخوف عنها كالحق ان لم تزوج من العسك كالحق وامرأه كالحق
 والاول النسبة لا في هذه الفاييل ان كل امرأة يتزوجها قبل ان تزوج من العسك كالحق
 كالحق ابن عريضة احسن من مثل ما في المرونة ان يتبين هذا على الخلاف في الاصل
 بالاول في حرمه وليا او ما اكثر في حرمه مستحب او هو ابن العاصم فاد على انه
 يعني من غيرها او تعلين في قوله في دار معناه على الاول حلية وعلى الثاني شربة

٢٥٥

وتفريهما بما تقدم من لفظ النكاح وافهم واعتبر من الولاية عليه حال
النكاح المسمى من عليه للمحل وهو الزوجة ابن عم السلالة والمراد بالولاية
هذا النكاح الذي يلتزم به الزوج من جهة من كلا الوافدين وكذا ما يلتزمه السيد
من عموه وأمنه واستعمال هذا اللفظ من هذا المعنى فلو أن التوكيد المراد
الولاية على المحل الذي يلتزم فيه الكلاؤا إنما يشترط وقت وقوع المخلوق عليه
لا وقت الخلق فإن كانت المودة زوجته وقت وقوع المخلوق عليه لزم
الكلاؤا ولا خلاف في ذلك **فأقول** لا يبرى أو عليها ما بينهما بخلاف المخلوق
بكلها المتغيرة من هذا مقتضى مسئلة زينب وعروة من كتاب الأيلاء
من المرونة خلاف ما في كتاب الإيمان بالكلاؤا ومنها **فأقول** وفي ما عدا
ثبت مرة حياتها معكوفي على قول ولزم في الحصرية ومدة مرفوعة على
أنه باع لزم ويجوز نصه على الضرف أي ولزمت التميز في قول ما عشت مرة حيا
تھا **فأقول** والتلك مرتبة وحلف على غارك أو واحدة باينة أو نواهدا
بخلت سبيلك أو أدخلت ليمت هو إلا لعلك سواء على المشهور
أما البينة فتلك في خبرها أم لا وأما أحلف على غارك فقال في كتاب
التحريم والتعليق من المرونة هي ثلاث وأينوي لا في قول لا يقول أحد
وقد ابق من الكلاؤا شيئا الخمس وهذا يفتحه لا يتو فبل ولا بعد
كتاب محمد بن يوسف فبل وأما واحدة باينة وأدخلت فقال في كتاب
التحريم والتعليق من المرونة وأما قال الله بعد البناء أنت كالأ واحدة با
ينة فهي ثلاث أو قال الله الحلف بأهلك أو استسرى أو أدخل أو أخرج
يريد بذلك كله واحدة باينة فهي ثلاث فخص ذلك بما بعد البناء وأعل
المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه وقد بادل أن الضمير من قوله
وفواها يعود على واحدة باينة كما في المرونة واقتصر المصنف
على القول أنه خلع دور ما عدا في المرونة لأنها خفيها بعضا حرر ولذا

الحنفية

الحنفية خليف سبيلك أنه الزوجية واحدة باينة وأما قوله في كتاب
بسيقوله في ثلاث الألفين وأقل مكلفا من خليف سبيلك هذا المثل عمل
عليه كلامه واللفظ على ما في ثلاث الألفين وأقل مكلفا من خليف سبيلك
بمئة والدم ووهبتك ورد في كتاب الأهل والأولاد ما لا يفتي من أهل حرام
أو خليفه أو باينة أو أهلك الشريك راجع للاستسقاء بما أتت على كالعينة والدم
ولحم التحريم فقال في كتاب التحريم والتعليق هي ثلاث وإن لم يزوجها الكلاؤا فقال
أبو الحسن الصغير لو كان قبل البناء وقال أركب واحدة لنوري وأما وهبتك ورد في
كتاب الأهل والخليفه وبيان قال مع أولم يقل بصرح في كتاب الأهل والأولاد
بمثل ما هنا قال اللخمى والمتشهور من قولك وأما أنت حرام
فكرالك قال عليو أم لم يقله قاله اللخمى بخلاف ما يات وأما ما انقلب اليه من
الأهل حرام فليحلف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف وما خالفه في التحريم
أن قال ما انقلب اليه من الأهل حرام أو قال ما انقلب اليه حرام ولم يذكر الأهل
وهو كالأول قال حاشيت الزوجة لم يزوجها اسمي الأهل وبصرها اسمي
الأهل واختلف إذا قال ما انقلب اليه حرام أن كنت في امرأة أو لم اضرب
فقال ابن القاسم لا يعتد في زوجته لأنها خرجت من الميز حيا وفتح يمينه عليها
علما أنه لم يبرأها بالتحريم وإنما أراد غيرهما قال وكذا إذا قال لا تحلف أولم
أحك اليوم بر فيه أحرا أو فاته يفت في رفيه ولا يعتد فيه وقال الأصح يعتد
في الزوجة وفي العبد انتهى ومنه اختصار ابن شامس ولم يتنازعا لما سارا اليه
المصنف **وحكي** في التوضيح عن ابن العربي أنه قال يلزمه إذا قال ما انقلب اليه
حرام ما يلزمه في قوله اللعاب على حرام وهو الكلاؤا إلا أن يحاشيها قال ومثله
للخمى أن لم يقل من أهله **فأقول** وثلاث الألفين وأقل مكلفا من خليف سبيلك
تقدم أنه لا ينافر ما قبله أنه لم يتنازعا على ما في واحدة واحدة في جارك
بعض ما حكى اللخمى ما يفتي من الخلاف قال والقول أنها واحدة دخل أولم يدخل

أحسن أن العراف والكلاف واحد من بار وفقد كلوا ومن كلوا فقد بار وفقد الله
 عز وجل وان قيل قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أو بار فوهن بمعروف ولم
 يأمركم بالثلاث انتهى وشيخنا الشيخ الفقيه أبو القاسم
 التازي قد روي فقال ليس هو المراد بالكل ولا بالكل ولا بالكل ولا بالكل ولا
 لذي في المدة وثمة قال ابن وهب عن مالك وفوله قد خليت سبيلك كقولك في
 بارفك أبو الحسن الصغير وبارفك واحدة فوله وله تعريم يوجه من
 وجهك وجهك أو ما عيش فيه حرام ثمرة ثلاثة الباطن حكى فيه قولين الأول وجهك
 من وجهك حرام الثاني وجهك على وجهك حرام الثالث ما عيش فيه حرام
 أما الأول فقال في سماع عيسى من كتاب التفسير من قال لامرأته وجهك من
 وجهك حرام ما قلنا حتى تنكح زوجا غيره ابن رستم اتعافا لأنه كقولك أنت علي
 حرام هي بعد البناء ثلاث لا يتويج أقل منها إلا أن يأت مستغنيا ابن عروة
 فوله هذا نص في أنه يتويج بعد البناء أن كان مستغنيا كقول ابن سحنون خلاه
 كذا نص المرونة وغيرها وقول ابن رستم اتعافا فصور لقول اللخمي وقال محمد بن
 عبد الحكم ما سئل عليه وذهب فيه إلى ما اعتداه به حر التماس في قوله
 عيش من عيش حرام ووجهك من وجهك حرام يريد وزجرك البغض والمبا
 عرة انتهى وقد كان اللابون بالمصنف أن يحزم بما حكى عليه ابن رستم أن يقول
 بارفك أو أن لا يلبس على شدة ومقابل له الثاني فقال اللخمي أن قال وجهك
 على وجهك حرام كان خلافاً وفيه ابن رستم الفقيه وابن عبد السلام وزعم
 المصنف في التوضيح أن اللخمي نص فيه على عدم اللزوم بعد أن أشار لقول ابن
 رستم الفقيه باللزوم فإنه لما الخلاف فيه وجروا على ذلك كله وقد كلف
 وهم يفتي على تصور من ذكرنا يتضح لك ما قلنا فكان الواجب عليه أن يفتح
 هنا باللزوم وأما الثالث بالفتاوى فيه معروف بأن قال اللخمي قال محمد بن رستم
 ما عيش فيه حرام ما سئل عليه يريد أن الزوجية ليست من العيش فلم تدر خل

فقد روي

في ذلك بعضه الذي لا ينويها أميل من هذا القول عرفت فيها
 فواء أخران زوجته تحرم عليه وأظنه في السليمانية انتهى وما سئل عن
 عيش في قوله عليه كقولك يا حرام أو الحلال حرام أو علي حرام أو جميع
 ما ملك حرام ولم يرد في ذلك ما روي في الأول من روي في الثاني من روي في الثالث
 في الخلاف وهو كقولك أنت حرام وسئلت وكقولك في ذلك الحلال في كره ابن رستم
 وأما الأول فكل من فقال اللخمي ولو قال الحلال حرام ولم يقل علي أو قال علي حرام
 ولم يقل أنت لم يكن عليه في ذلك شيء ولم يفتي ابن عروة خلافاً وأما الرابع
 فقال اللخمي كفت من السليمانية إلى الغير وأن في رجل قال جميع ما ملك علي حرام هل
 يكون كقولك الحلال علي حرام أو تدر في الزوجية في التحريم إلا أن يحاشيها أو لا
 خل في ذلك فيها عندنا ولو تدر في رواية في ذلك الشيخ أبو بكر ابن عيسى
 عبد الرحمن فوله جميع ما ملك علي حرام ما تدر في الزوجية إلا أن يحاشيها
 بنية أو فوله وقد قال ابن القاسم في ذلك قال الإمام علي حرام الزوجية لأنه خل
 في ذلك وقال ابن المؤازر في نون عموم لا مشيئة في ذلك الزوجية فيها كالفيل
 الحلال علي حرام وقال الشيخ أبو عمر في الزوجية ليس ملك للأزواج وإنما الإمام
 للأمور والأموال من الأملاك وأما قوله الحلال علي حرام فلو قال في ذلك من جميع
 ما ملك لم يكن عليه شيء وإن قال الحلال علي حرام سري التحريم إلى الزوجات
 إلى أن يعزلن بنية وأما الذي لا يفتي بتحريم ما يملك به يد خل في يمينه الزوجات
 لأن لا يملكه من قبل استغنى عن أن يستغنى من ثمانية انتهى في فصول المصنف
 أن يفتي على هذا القول في الإبل والنخ والأزواج يمينه كزوجته في
 الحلال علي حرام وهي المحاشاة فوله وأن السابية منه أو عتيفة أو ليس
 يمينه وبينك حرام خلط على فيه ما نكر أن يمينه عدد وعرفه هو قريب
 من قوله فلو أن يمينه في عدد في أي شيء إلى آخره إلا أنه صرح في المرونة
 في هذا باليمين والعقوبة ولم يصرح بها في الأول في المصنف كذا روي على ما روي

حلالاً

مع انه استند الى التوضيح للتمييز في هذا وفيه كابر الفلاس في اول
رسم من ملاقى الشبهة تاديب من قبله الك امرأة في الاول وهذا يدل على استواء
التعريف او تفار بينهما اول الك ذكر المصنف معتقده في الاول ان تعال الله
اذ عدكم من الكنايات المحتملة وعينه في الثاني مما في المرونة ومعنى ليس
وبينك حلال ولا حرام ليس بينهما شيء فالهاتوا الحسن والتخير **قول**
وفي لزوم بكلامه النفساني خلاف عدل عن التعبير بالنية الى التعبير بالكلام
النفساني في حيزه الفراجي في العرف الثاني من قولهم اذ في الاختلاف العلماء
في الخلاف بالقلب من غير تكلف واختلاف عبارات البهها فيه فمنهم من يقول
في الخلاف بالنية فوازمهم المحذور ومنهم من يقول من اعتقد الخلاف بقلبه ولم
يلفت به لسانه وفيه فوازم هذه عبارة ابن الجلاب والعبارة غير معتبرة
عن المصنفه فان من ثور خلاف امراته وعزم عليه وصمم ثم بداه كما يلزمه
خلاف اجماعا فقولهم في الخلاف بالنية فوازم من ترك الخلاف اجماعا وكذا في
من اعتقد امراته مخالفة وجزم به الك ثم تبطل خلاف ذلك في لزوم خلاف
اجماعا وانما العبارة الحسنة ما التي به صاحب الجواهر وقد كرا في الك معناه
الكلام النفساني ومعناه اذ انتفى الخلاف بقلبه بكلامه النفساني ولم يلفظ
به لسانه وهو موضع الخلاف وكما في اشعار النية القاضي ابو الوليد ابن رشد
وقال انهم ما ازالوا حجة اعني النفساني واللساني لزم الخلاف وان اصرح احدهما
عن صاحبه ففوازم عبارات النية لهما مشتركا فيه فيزعمان مخالفة في الكلام
ارباب المذهب يكلون على الفصد والكلام النفساني فيقولون صريح الطلاق لا يحتاج
الى النية اجماعا وهو يحتاج الى النية اجماعا وفي احتياجه للنية فوازم وهو متناقض
كما هو لاكتهم يريدون بالاول فصد استعمال اللفظ في موضوعه فان الك انما
يحتاج اليه في الكناية في الصريح ويريدون بالثاني الفصد للتكليف في صيغة الصر
بح احتراز عن التام ومن سبغ لسانه ويريدون بالثالث الكلام النفساني وفيه

في خلاف الاعتقاد

حسب مقتضى

من سكت هذه المباحث في كتاب الامنية في ادراك النية انما انفقوا الكلام
ينشأ بالكلام النفساني وفيه حارة هذه المسئلة من مسائل منشاء
الكلام النفساني كذا في التمييز ايضا وفيه خلاف في حال تنعده بانشاء كلام
النفساني وحده او لا بد من اللسان وهو في التفسير في مسائل فياس من فاس
لزوم الخلاف بكلام النفساني على الك في الايمان بانهم ما يكفي فيها كلام
النفساني وفيه خلاف في الجواب وعينه ووجه البصائر ان هذا انشاء و
الك في البصائر بالانشاء انما يقع بالاخبار والاعتقاد وكذا في الايمان والاع
اعتقاد من باب العلوم والمفوز كما في باب الكلام وبها بيان مختلفا فيا في فاس
احدهما على الاخر ومن وجه اخر وهو ان الصريح في الايمان انه لا يكفي فيه
بجدة الاعتقاد بل لابد من التكون باللسان مع الاعتقاد على مشهور من اذهب
العلماء كما حكاه القاضي عياض في التبيين وغيره فينكسر هذا الفياس
على فاسمه على هذا النقص ويرويان وجب ان يعتذر الى اللب في فاسما على الا
يمان بالله فعلى ان سلم له ان البشير واحد فكيف وهما مختلفان في الفياس انما
يجوز في الصمتا ثلث انتهى وقال الامام ابو الفاسم ابن الشاذلي السبتي
في كتاب ادوار النشر وفيه على انوار البشرو في قول الشهاب في هذا اجمع كما هو
وقال في اخيرة المراد بالنية في العبادات الفصد وليس مراده ان هذا بل المراد
الكلام النفساني وهو غير العزم والارادات والعلوم والاعتقادات بل
معناه يقول في نفسه انت كما لو كما يقول بلسانه وفيه بطل الاكراه منها
النية في المع لهب لها معنيان احدهما الكلام النفساني وهو الصراح فيقولهم
في الخلاف بالنية فوازم ويقولهم ان الصريح لابد فيه من النية على الاصح من الصريح
مستقل عن النية التي هي الفصد بالا جماع وثانيهما الفصد الذي هو
الارادة وهو قسمان احدهما الفصد بالانشاء الصيغة والتكون بها والى
انتزاعه خلافا لاول الك من اراد ان يتكون كلامه فتكون الخلاف ولا لسانه

١٥١

مستغنى

اولها كالتزمه وكذا الف التام والشماع وثانيهما الفد كما زالة العصمة بالادب
 وليس شرها في المصريح انما هو كذا الف التام من الغايات واذا اقررت هذا
 والعكس لم يتخل منه الفد للحيطة بل فيه ما هو في اقتضاها عن معانها
 على قول النجاشي واما على ظاهر الرواية فيجب ان لا حاجة لذلك ويحذف
 واخر ما يوجب اختلا لا الفد الاول بعد صاحب الجواهر لم يمتل نصه
 مشكلا وكذا الف العجمي لم يمتل في حقه الفد للصيغة بل فيه ما لا كنه
 لم يفسد ما المعنى الكلاوي لم يمتل بالوضع لا كالمصريح في اقتضاها الفد
 الصيغة وان عجل عن معانها في ذكره ايضا بين اختل فصد مشكلا بل
 الذي يتجه فيه ان يقال سقط الشرع كلافه فبالا على المكرة بجامع
 عدم الداعية لازالة العصمة والداعية غير الفد لانها تسببه
مسألة ان عقد الاجماع على عدم اشتراك الفد في المصريح والنجاشي
 وصاحب المفردات يقولان الصحيح من المذهب اشتراك النية وكيف الجمع
 بينهما جواز في ان المشترك النية التي هي الكلام التام في لسانه لا بد ان
 يكون بغيره كما كمل بلسانه وهو يسمى نية كما تقدم وبهذا يجمع بين
 النفلين انتهى وقال تلميذه ابن رشد الفقيه ومعايدل على ان نية الطلاق ما
 توجب كلافه قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكلوهن من بعد
 نهن المعنى اذا ردتم اي فاع الطلاق باو فعه في حال تستقبل به المروة
 منتهى ولو كان الطلاق يقع بالنية كالزمنه كلفه بارادة الطلاق واخروبا
 صدار اللفظ في ان كرر الطلاق بعكف بواو او فاء او ثم قلت ان في ذلك تبع
 في هذا الشرح ابن شماس وابن الحاجب مع انه مرصه في التوضيح تبعا لابن عبد
 السلام وقال ابن عرفة من انصف علم ان لفظ المرونة في لزوم الثلاث في ثم والاول
 ظاهر انشتر بين الاولين وهو مقتضى مشهور المذهب فيمن اتبع الخلع
 كلافه ووجه في التوجيه ما قال ابن شماس وابن الحاجب في ثم والفاء ان غير

التمسك

لما

المدخول فيها ان يقر بالواحدة والعكس بهما يقتضي التراجع وقد عرفت
 على الفد ان المرونة المستفادة منها لا هي غير الانشاء بل
 الكلام انشاء فلا لا يستلزم الانشاء الحال انتهى واحله ابن عبيد السلام الا
 انه قال في امفصو على ثم ذوق العلاء والواو وهو التحقيق **مسألة** او متي
 بعلت وكررت اي اذا قال لها انت حاملو متي بعلت كذا وكذا البعل المحلوف عليه فلا
 يلزمه الاطرفة فهو كقوله في باب الايمان او دل لفظه يجمع او يكلم او مضمي
 كلفي ما يريد الا ان يصرح بها معنى كلما كما في المرونة **قضية** في المصنف
 متي في باب الايمان بما كلف في المرونة وجزء ما منها كما عند ابن رشد
 قال ابن عرفة ويستلزم كل فدية المرونة الا ان يصرح بمعنى ما معنى كلما ابلان
 نية التكرار فوجب التكرار بكل لفظ فلا وجه لتخصيصه بمعنى ما ولذا لم
 يعتبر ابن رشد افتراضا بما **ويجاء** بان متي ما فدية من كلما فمجرد ارادة
 كونها بمعناها نية التكرار بها في الاستحضار نية التكرار وهو الابر
 الخائب وفي متي انكر ان يريد تعار في لفظ المرونة ونقل القاضي وغيره
 عن الاصوليين وابن شماس انها مثل كلما واذا تقررت هذا فان ضحك قول
 المصنف او متي بعلت بضم الشاء كان كرر مبنيا للباعا عل وان ضحك بكسر
 الشاء كان كرر مبنيا للمفعول ولا فيل وكررت بناء التاميت فاعلمه قول
 او انشتر في اثنتين ابن عرفة هذا ان كان عالما بالحساب والادب هو مانوي
 او كلما او متي ما او اما ما لفتك او وقع عليك كلافه فانت كمالو وكلفها
 واحدة فاعلم ما في النوادر انه اذا قال كلما او متي ما او اما ما لفتك عليك كلافه
 فانت كمالو لزمنه بخلافتها واحدة ثلاث ولو قال كلفتك بذا او وقع عليك
 كلافه مرجع لغيره الى كونه كذا وكان يقر ان هذا يلزمه اشتراك
 بعض اصحاب التمسك ومنه الخلاف هل باعل اللفظ باعل للمصنف

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ
الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ
الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ
الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ

[illegible]

ولم يحددها على ما رها كذا...
للمصير ليحاط به...
لها ان اقدم...
تعلق المصلحة...
عز او كيلة...
الضمير وهو...
والرسول...
وغیره...
كلامه على...
امرها او ملك...
ولم يحددها...
وفد وقع...
وخرجت بها...
في ذلك...
معناه عند...
ولو اخر...
عرفه ولو...
المصنف بما...
التوغير من...
على الخلا...
المملكة في...
به الك...
ويومر هذا...

مكتبة التراث
الاسلامية
بمكة المكرمة
رقم التسجيل
1957

واركان لم...
كانت ان...
انتم...
غير وافية...
انكر ان...
لانهم...
للكيل...
لكن...
كلام المصنف...
او وكالة...
وهذا...
عز او كيلة...
كقوله...
في دعوى...
في من...
زوج...
ان يعرف...
والحكم...
يفل كما...
انه ان...
ان القول...
جعل لا...
بلم ير...

في
اليد

عليها اراء والاصار بها من حيث علم هو وليد انفسكم ان امرها لم
وجب ان ينظر السلطان في ذلك بخلاف هذا الزوج في ذلك
عليه لانه ان لم ينشركه عليه فانه لا يزوج من الله فكانت امة بالفتا
في ذلك منه والله اعلم وافر في المصنفين الامن جهة الشرك انهم والفرقة
منه يرجع ما لا ينراش في الفحص عن الخصى والميتك **باب**
الرجعة قوله اوفية على الاظهر كذا في المحم في المفقة ما ت وهو عند
وعند الخصى مخرج على احد فولي ملك بلزوم الطلاق واليمين بغيره في النية **قوله**
وصح خلاصه هو المصوم في الموازية والمصح له هو ان ينشركه بانه جعله الزه
ورب تخرج الخصى وقد بسطنا الكلام على ذلك في تكميل التفسير وتحليل التعقيد
قوله في الظاهر كما لا يخفى ان اشارة لفعله في المفقة ما ت ولو ان فرد القول في النية
لما فتح له في ذلك رجعة فيما بينه وبين الله تعالى وان حكما عليه بها بما ظهر
من قوله ولم نصح فيه فيما لا عا له من عدم النية الا على مذهب من ير الزوال الطلاق
يلزم المستفتي بغيره الفراق في النية وهو فاقم من المرونة الا انه بعيد في
المعنى **قوله** او تصرفه وصيته كذا ينبغي ان يفرا وصيته معطوياً بالواو
ما باو وادافا للمرونة خلافاً لابن بشير وابن شاسر وابن الحاجب وقد شبه ابن عبد
السلام على مخالفة ابن الحاجب كظاهر المرونة في ذلك وفيه في التوضيح واستوفينا
في تكميل التفسير **قوله** ولو تزوجت وولدت له ورسنة ردة بوجته كذا
في بعض النسخ وهو بغير عبارة ابن الحاجب **قوله** ولا انها رأت او الدم وانفج
لهذه بغير عبارة ابن الحاجب وليست في المرونة قال ابن كرم السلام وفيه
الوجه عند انكرو في المذهب هل تحل المعترة من الطلاق بغير
في قولها في الدم الثالثة سواء تبادا بينهما او يتما في الاكثر من على شرك التما في
وان كان من نصهم ان الاهل تمام في الا انه اذا انفوا انفكا عنه بعد ساعة من
كفوري لم يعتبر في باب العدة والاستبراء وعلى هذه الا اذ انقضت عده عن

ارائه نيار منها على انه تعالى في انفسكم فاضرت بانفكا عنه فيستقر ان قيل
قوله او كما هي منة على وجه او كما هي منة على وجه او كما هي منة على وجه
وانفكا عنه فيستقر وفيه في المذهب من نكح وانصف على انفس
ابن عبد السلام فيمن نكح ابن الحاجب ان المذهب انما اذا قالت رأت او الدم
وانشع انه لا يفيل قولها وانما اختار من عند نفسه فيقولها وليس المذهب
كما ان عماله انما اذا قالت رأت او الدم الميضة الثالثة ثم قالت فم انفج
انه لا يفيل قولها بل المذهب كله في هذه الصورة على فيقولها انه لم يتك
وانما الخلاف في الغاء انفكا عنه واعتباره وهو من المرونة والعقبة وانما
يلغي قولها اذا قالت دخلت في دم الميضة الثالثة ثم قالت كنت كاذبة
حسبها المرونة **قوله** لا كما لا رجعة انشهر في كثير من النسخ وعشر مكان انشهر
وهو وهم **قوله** والفتنة على قدر حاله على على الاشتها في اي ونجبت الفتنة
باب اليمين **قوله** اوفية هذه الا اذ الم يحسن
وحالها في اي باعتبار حالها معاً **قوله** في قولها في المرونة **قوله** واجتهد وعلق
سماع عيسى في كونه مولياً قولاً في المرونة **قوله** واجتهد وعلق
مستأنف ومعه في عليه من كفا في على المسائل الاربع بعد هما ويجوز
بناء وهما النايب والاداء علوه هو الامام **قوله** اولاً البيت هذه اهو الصواب
بلا نوزن وكيفية لانه جواب قسم منقول وكالمان وهو لا ربح هذه اقول
في التوضيح ما لا ينبغي في نفس القول الثاني احسن واعلم في نسخة المكيف منه ولا
بل يوجد **قوله** كالعبء لا يريد العينة او يبيع الصوم بوجه جائز في كالعبد
المضاهر لا يريد العينة بالعبارة او يبيع سيرة الصوم لنقص العمل وقد
حصل فيه ان حارث اولاً لانه اقول الا لا يدخل عليه الايمان وهو قولك
في الموكما الثاني انه مراد هو الفخر زور ممتنع ان القاسم عمالك الثالث
ان منعه سيرة الصوم بغير حصول وان لم يرد العينة فهو موكما الثاني وعلى

Copyrighted material

علم الاستيعاب من الضمان لانه لا يتسك ان التسمية في قلب الامام من جهة
الامام انما هو من جهة طاعة العبد او الشك في طاعة العبد من جهة السلام
وراد ان الحق في هذا من جهة طاعة العبد او الشك في طاعة العبد من جهة السلام
يعتقون بكم ولا يكون صومهم ولو نزلوا في ذلك الوقت الجسد محمول
حكم من مات هذه المستينافق مشتمل على صورتين خاضعتين بالاعلام وتصو
رهما كما هو والله تعالى اعلم **باب** **اللعان** **قوله** بلعان
محمل متعلق بعقوبة اي يثبت المحمل بلعان محمل على قوله بنعي حمل
ويصح المعنى **قوله** ولو تصادفنا على نفيه يريد بلباذه من لعان الزوج
وحده في رز الزوجية كذا قال ابن عسرو وغيره **قوله** فليطأ في الزامه به
وعدمه ونفيه اقول لا بلصك في الزام الزوجية بالولد وعدم الزامه ونفي
الولد ثلاثة اقسام وهو كفوا لغير الحاجب والرمه مرة ولم يلزمه مرة وقال
بنعيمه مرة وعلى ترتيبه **قوله** وان بسواك هذه الفولة عليه السلام
لعل عرفا نزع ابن عبد السلام فيهم الايمنة من هذا الحديث ان الاستنباط
لا يثبت عليها في اللعان وانها لا تصح كقصة في الذك والعلية واداء الخصم
ان يسلك بذلك مسلك التعليق وزاد بالزعم عكس العلة فقال ولو كان
الابوار اسودت نزع ما من الحبيسة فولدت ابليس وانكر هل ينفع به ذلك
لانه لا يكره ان كان في ابايه ابليس يعني انه لا يمكن ان يقال لها هنا علة نزع
عرفا نزع عرفة لا يلزم من نفي الكفر نفي مطلق الاحتمال وهو من لوازمه
عليه السلام لعله عرفا نزع وقال ابن عبد السلام ان كلام الخصم المعنى
لا يمكن ان يقال هنا لعله نزع عرفا نزع بطلانه ضرورة امدانه قوله واوكد
بشر العقدين ان انزل في النواذر عن الموازنة من انكر حمل امراته لاولئك
المنشئ منه للفرج لم ينفعه وكذا في الخبر يفد يخرج منه العرج ابن عرفة ونحو
معصوم قوله في كتاب الاستبصار من العروة ان قال البايغ كذا في النزل

ولا يكره

ولا يكره البشرون لم يفرقوا في المعنى ان احب اليه القدر من نفسه لزمه الولد
ولا يكره البشرون لم يفرقوا في المعنى ان احب اليه القدر من نفسه لزمه الولد
يعتقون بكم ولا يكون صومهم ولو نزلوا في ذلك الوقت الجسد محمول
حكم من مات هذه المستينافق مشتمل على صورتين خاضعتين بالاعلام وتصو
رهما كما هو والله تعالى اعلم **باب** **اللعان** **قوله** بلعان
محمل متعلق بعقوبة اي يثبت المحمل بلعان محمل على قوله بنعي حمل
ويصح المعنى **قوله** ولو تصادفنا على نفيه يريد بلباذه من لعان الزوج
وحده في رز الزوجية كذا قال ابن عسرو وغيره **قوله** فليطأ في الزامه به
وعدمه ونفيه اقول لا بلصك في الزام الزوجية بالولد وعدم الزامه ونفي
الولد ثلاثة اقسام وهو كفوا لغير الحاجب والرمه مرة ولم يلزمه مرة وقال
بنعيمه مرة وعلى ترتيبه **قوله** وان بسواك هذه الفولة عليه السلام
لعل عرفا نزع ابن عبد السلام فيهم الايمنة من هذا الحديث ان الاستنباط
لا يثبت عليها في اللعان وانها لا تصح كقصة في الذك والعلية واداء الخصم
ان يسلك بذلك مسلك التعليق وزاد بالزعم عكس العلة فقال ولو كان
الابوار اسودت نزع ما من الحبيسة فولدت ابليس وانكر هل ينفع به ذلك
لانه لا يكره ان كان في ابايه ابليس يعني انه لا يمكن ان يقال لها هنا علة نزع
عرفا نزع عرفة لا يلزم من نفي الكفر نفي مطلق الاحتمال وهو من لوازمه
عليه السلام لعله عرفا نزع وقال ابن عبد السلام ان كلام الخصم المعنى
لا يمكن ان يقال هنا لعله نزع عرفا نزع بطلانه ضرورة امدانه قوله واوكد
بشر العقدين ان انزل في النواذر عن الموازنة من انكر حمل امراته لاولئك
المنشئ منه للفرج لم ينفعه وكذا في الخبر يفد يخرج منه العرج ابن عرفة ونحو
معصوم قوله في كتاب الاستبصار من العروة ان قال البايغ كذا في النزل

Copyright © King Saudi University

وفي التفسير من المسلمين والفقهاء بعد سنة بعد النكاح ما عدا ذلك كثير من التفسير
 بكرهين من صانعيها وهما أبو وهب والشافعي والحنابلة والحنابلة في موضع الجعة لسنة
 في موضع الجعة لسنة والنفقة سنة في سنة ثابتة في السنة ثابتة
 به لغو المتكفي فيمير في في خرب العدة وروي الشهاب وابن زجاج عن ملك أنه
 بضرب لامرأته أجل سنة من وقت النكاح لها ثم مورت عنده انقضائها
 تنكح زوجها بعد العدة **قوله** لا يليق قلها كذا هو في أهل ابن يونس من باب
 الكفالة التي هي الحضانة والتربية وكذا اعتبر عنه ابن عرفة فقال في كبر الصغرة
 المضمومة أحوتها انضمتها لا محجزة كذا قلها وفي بعض النسخ لا ينفك
 من الشفيع الذي هو الصنع والضوابط ما فرمنا **قوله** والخروج في حوائجها
 كمر في النصارى كأنه أكلوا كمر في النصارى على الكفر في المكنة فيله من اليل وهو
 وفاق للمرونة ويعد حله على ما اختار النعمي من أن يخرج الخروج للملوع الشهر
 فخرج لغرويهما قال وهما في بعض الأوقات وعند الحاجة وليس لها أن يخرج
 عاقبة وقد لوح لهما بقوله في حوائجها **قوله** وسفكت أن قامت غيره أي
 سفكت اجرة السكنى **قوله** كنفته وله هريته به كذا أقام أبو محمد صالح من ذلك
 قبلها وفيه في في تهمير الضمان وجوب النفقة على أبي اللفيك بما إذا انجس
 كرهه وأبى عات عن الاستغناء قال المشاور إذا خاف الأب أن يخرج به الحضانة
 بخير إليه وشرك عليها أن نقلته غير أنه في نفقته وكسوته عليها الزمها
 في الكون وغيره من المعنيين **قوله** وإن اختلفا في مكانين اجبت أي عند
 الأبد في المنتهزم ونحوه كما في المرونة **قوله** وهل نفقة في الزوج أن لم
 تحمل عليها أو على الواطئ فوكان لشرام ابن الحاجب في جعة لها في القول في ذلك
 عبارات الأولى هل النفقة في العدة عليها نفسها أو على والدها كما
 هنا وهي التي في التوضيح وبما وقفنا عليه من نسخ ابن عبيد السلام ولم
 أرها غيرهما من قبلهما ويعد هذا أن الخلاف لو كان كذا لم يمتد

الحضانة

بها

نزل

في الزوج الثاني في نفقة على زوجها أو على والدها أو على غيره من أهله
 على الزوج الثاني في نفقة على زوجها أو على والدها أو على غيره من أهله
 لهما عند ابن عرفة أعني ما قلنا في ابن يونس في كتاب النكاح الثاني في مسئلة
 الأخوين إذا دخلت على واحدة منهما أزوجة أخيه ونفسه في كره عراي
 عمران أنه قال لا نفقة لهما واحدة في الاستبراء أو على زوجها إلا أنه لم يدر في ذلك
 وما على الواطئ أن نفقة لغير زوجته إلا أن يكسر حمل فترجع عليه بما لا ينفق
 بأم من وكفي زوجة رجل في ليل يكسر أنما زوجته ولم يحمل فنقضها واسترا
 بها على زوجها إنما الموصوفه وأنه ينبغي عليها أن تسترا وكذا قال في ذلك
 على غير زوجها ما لا نفقة لهما على واحد منهما أو في كره في عمر النفقة
 ليسوا نفقة كل واحدة منهما على زوجها الحفيظ ولا الأصوب انتهى
 وفيه في التقييد وكنت عليه شيوخنا الفقيه أبو القاسم التتار عن
 قول ابن عمر أنهما في زوجة رجل من عتال إذا كانت من خولها أو غيرها
 كالأول **تبيينات** الأولى أنما قلت ما تقدم علمت أنه كان الضوابط أن
 يقول المصنف ونفقة في الزوج أن لم تحمل ولم يسرها عليها إلا على زوجها
 على الأرجح وسنريه في بيان **الثاني** في من قوله أن لم تحمل أنما ان حملت من الواطئ
 تعينت نفقتها عليه وكذا الشك في ابن عبيد السلام وأعلم به هذا خلافا
 في المذهب وإنما الخلاف إذا لم تحمل وكانت زوجا لا خرفا ابن عرفة لا يتم ما نقله
 ابن عبيد السلام إلا في ذات زوج لم يسرها ولو بنا بها الفات النفقة والشك في
 على زوجها لا على الغالط إلا في ذات الزوج بما ينبغي عنه في ذلك الحمل حسبما تقدم
 في اللعان والنكاح في العدة فيما قلناه انتهى وفيه في ابن عبيد السلام لو كان هذا
 التحريم حيث فرغ من الحمل من الغالط وإليه هو شرع أن ينسب حمل ذات
 الزوج المدة خول بها الغير زوجها إلا أن ينسب بلغان **الثاني** في ابن عرفة

في الموات من راحة التوادر ان لم يبق من حياضها الا نوصال لم يحركه وان بقي
ايام فخر ما يعرف انما حياضه اجرا له وليس في المرونة ليدفع عنها ما لا
اعتبار الايام والم يفرق منها **قوله** ويستحسن ان غاب عليها من شهرين
بمقصوم قوله وعليه الاقل **قوله** ويستحسن ان غاب عليها من شهرين
لقد على وجوب ايضا انما ربه لقوله في المرونة وانما حب البايح ان يستنبرك
غاب العنقشتر عليها وكان الخيار له خاصة في انما حب البايح انما ربه
لذا ان يذالك مختار او ان كان مندهيا عن ذلك كما استحب استنبرك انما غاب
عليها الغاصب **قوله** وتتواضع العلية او خشر انما البايح **قوله**
فالغايض في كتاب العيوب من التبييضات الجارية الرابعة الجيدة التي تراج
للبراشرا للخرمة وكذا في علية الجوار بسكون اللام وفيل بكسرها
تشمخ يدها والاوال اشهر والوخشر بسكون النجاء خسيه واصله الجفر
من كل سنة ايضا وقال الجوهري بلان من علية الناس وهو جمع رجل على اي شئ
او ربيع مثل صبي وحبية وفي مختصر العيين ايضا بلان من علية الناس لا شدة
بعله بكسر الباء واسكان العين مسموع في الجموع كما قال ابن مالك وبعلها
بفتح الباء وهو كما قال المراه في محوكة في سنة اوزان منها بعل كذا وجمع
امثلة الشمنة للمحبة هو البيت بصية وشيخة وفتية وعلمة وغرفة وفتية
قوله وحبية من فضله به القمير ان محبته وبه عايد ان على الثمر والقمير
يله عايد علم الموصولة اي ومحبية الثمر ان اهلك من كان يفضي له به لو سلم
وايصح فانيف القمير المحرور بالباء وعود على الامة **قوله** وكما استمر من
باسم ثم يكلون هذا خاخر بالكلان واما في الرواية بافصي الاجلين كما قال
بعد كمستبراة مذكور باسم مات زوجها **قوله** الا ان يفرق خسر بالتحويل
فتبين المكافاة ان لم تحسرتع في هذه الكيفية نظر انما استمر في العروة وفيل
ابن شاسر عن النصار الا ان يريد برجعته تكويل عدها فلا وقوله هو القمير

ووجه انما الغاصب الموصولة لغيره في المرونة وانما ربه ليدفع عنها ما لا
اعتبار الايام والم يفرق منها **قوله** ويستحسن ان غاب عليها من شهرين
بمقصوم قوله وعليه الاقل **قوله** ويستحسن ان غاب عليها من شهرين
لقد على وجوب ايضا انما ربه لقوله في المرونة وانما حب البايح ان يستنبرك
غاب العنقشتر عليها وكان الخيار له خاصة في انما حب البايح انما ربه
لذا ان يذالك مختار او ان كان مندهيا عن ذلك كما استحب استنبرك انما غاب
عليها الغاصب **قوله** وتتواضع العلية او خشر انما البايح **قوله**
فالغايض في كتاب العيوب من التبييضات الجارية الرابعة الجيدة التي تراج
للبراشرا للخرمة وكذا في علية الجوار بسكون اللام وفيل بكسرها
تشمخ يدها والاوال اشهر والوخشر بسكون النجاء خسيه واصله الجفر
من كل سنة ايضا وقال الجوهري بلان من علية الناس وهو جمع رجل على اي شئ
او ربيع مثل صبي وحبية وفي مختصر العيين ايضا بلان من علية الناس لا شدة
بعله بكسر الباء واسكان العين مسموع في الجموع كما قال ابن مالك وبعلها
بفتح الباء وهو كما قال المراه في محوكة في سنة اوزان منها بعل كذا وجمع
امثلة الشمنة للمحبة هو البيت بصية وشيخة وفتية وعلمة وغرفة وفتية
قوله وحبية من فضله به القمير ان محبته وبه عايد ان على الثمر والقمير
يله عايد علم الموصولة اي ومحبية الثمر ان اهلك من كان يفضي له به لو سلم
وايصح فانيف القمير المحرور بالباء وعود على الامة **قوله** وكما استمر من
باسم ثم يكلون هذا خاخر بالكلان واما في الرواية بافصي الاجلين كما قال
بعد كمستبراة مذكور باسم مات زوجها **قوله** الا ان يفرق خسر بالتحويل
فتبين المكافاة ان لم تحسرتع في هذه الكيفية نظر انما استمر في العروة وفيل
ابن شاسر عن النصار الا ان يريد برجعته تكويل عدها فلا وقوله هو القمير

باب الرضا ع

تكون غرة الكاهنة راجع المحفنة بفك كقوله في المرونة وانما ربه ليدفع عنها ما لا
اعتبار الايام والم يفرق منها **قوله** ويستحسن ان غاب عليها من شهرين
بمقصوم قوله وعليه الاقل **قوله** ويستحسن ان غاب عليها من شهرين
لقد على وجوب ايضا انما ربه لقوله في المرونة وانما حب البايح ان يستنبرك
غاب العنقشتر عليها وكان الخيار له خاصة في انما حب البايح انما ربه
لذا ان يذالك مختار او ان كان مندهيا عن ذلك كما استحب استنبرك انما غاب
عليها الغاصب **قوله** وتتواضع العلية او خشر انما البايح **قوله**
فالغايض في كتاب العيوب من التبييضات الجارية الرابعة الجيدة التي تراج
للبراشرا للخرمة وكذا في علية الجوار بسكون اللام وفيل بكسرها
تشمخ يدها والاوال اشهر والوخشر بسكون النجاء خسيه واصله الجفر
من كل سنة ايضا وقال الجوهري بلان من علية الناس وهو جمع رجل على اي شئ
او ربيع مثل صبي وحبية وفي مختصر العيين ايضا بلان من علية الناس لا شدة
بعله بكسر الباء واسكان العين مسموع في الجموع كما قال ابن مالك وبعلها
بفتح الباء وهو كما قال المراه في محوكة في سنة اوزان منها بعل كذا وجمع
امثلة الشمنة للمحبة هو البيت بصية وشيخة وفتية وعلمة وغرفة وفتية
قوله وحبية من فضله به القمير ان محبته وبه عايد ان على الثمر والقمير
يله عايد علم الموصولة اي ومحبية الثمر ان اهلك من كان يفضي له به لو سلم
وايصح فانيف القمير المحرور بالباء وعود على الامة **قوله** وكما استمر من
باسم ثم يكلون هذا خاخر بالكلان واما في الرواية بافصي الاجلين كما قال
بعد كمستبراة مذكور باسم مات زوجها **قوله** الا ان يفرق خسر بالتحويل
فتبين المكافاة ان لم تحسرتع في هذه الكيفية نظر انما استمر في العروة وفيل
ابن شاسر عن النصار الا ان يريد برجعته تكويل عدها فلا وقوله هو القمير

انصر عبد
الفارسية

برالى الرافضى باجته وبعقل وهو الصواب وهو ظاهر عموم البرايات في المصونة وغيرها
فكميل فالتبرعات قال المعتزلة وروضة ائمة اولاد الشجر والافراء ومن الافاضة
فقد قالوا انهم ليسوا من الاجابة للظاهر في تفسير المعتزلة عليه وسلم وبقية

على الصغار من غير أن يقرروا ما يات به قوله الله عز وجل فيكم وهو على ما فيه **فأول**
 الضعيف منكم من غير أن يقرروا ما يات به قوله الله عز وجل فيكم وهو على ما فيه **فأول**
 ثم يدعى وضرباً ليسرهم **فأول** لقوله تعالى **فأول** **فأول** **فأول**
 على الإسلام وفي ذلك ذكر والخصي وقال **فأول** **فأول** **فأول**
 أنه بالنهدين والضرب ونحوه من غير قتل ولو كان ذلك بالقتل ما دخل البيع كان
 المشتري دخل على ما لا يدرى هل يبيع أو يقتل وأنه لا يخلو في ذلك العيب من أن يكون
 اشتري من السبي ويكره في استحياله الإمام فلا يجوز قتله بعد ذلك أو تزييه
 أحد من أهل الحرب ببيعة من أحد المسلمين وكذا الك لا يخل قتله بل إن كانت أمة
 وفي الك أسير كان التمسك لا يقتل في الم يسلم من زاح العازي ولأنه لم ينجح يريه الإسلام
 ثم رتب عنه وكان في توضيحه **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول**
 أقام به المشتري في أرض الإسلام وإن كان يخرج به لدار الحرب منع لما يخشى من إطلاع
 الكفار على عورة المسلمين كذا في الجواهر وعنه نقله في التوضيح **فأول** **فأول** **فأول**
 عمر ابن المؤاز لا يكره الحريم من شراء علي وقله أبو اسحاق وع ابن القاسم وقاله أيضاً
 الخصي وابن رشد **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول**
 ولم أر لابن يوسف ترجيحاً في كتاب التجارة لأرض الحرب حيث هي بكتنه **فأول**
أنت **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول**
 أن كان الغسل بفعله **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول**
 المحرم وله نسب في التوضيح وفيه **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول**
 بيع من السبا أو شيء من ذلك ولو كان ما حو اللحم للغزو في حصول الغزو من حيث
 أنه أو صيرورته لحما وفي حصوله كونه لا احتمال عدم من كونه بعدة بجه **فأول**
 لا كلب صيداً افتقر فيه على القول بالمنع بقتله وإن كان ما ذواته من غير
 المأذون فيه أخرى بالمنع وهذا في غاية الحسن **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول** **فأول**
 في شركه المعفود عليه بغير أن يحمل هنا معفود عليها لا عاقل وكذا قول

25

فوالله الحبيب في جميع العصور عليه السلام الموفق على ما لا يحصى من
أما الحديث الأول المسمى بالآلة الداعية أو ما سمكت بهما في العصور غير المشروعة
فيما عرفت من قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل بل انفسكم في
باب الجهاد قال وعلى مريض حكم الصلابة بكثرة الصوت به سلا وفولنج وحمى فريقة و
حامل ستة تحريم ما قصر عليه المصنف هذا وصرح ابن الحاجب باصحيته هو
الذي جعله ابن رشد في المذهب واقامه من قول ابن الفاسم في كتاب الخيارات من العروة واذا
ولدت الامة في ايام الخيارات كان ولدها معها في امضاء البيع او رد له لغير الخيارات بالقرن
المشتركة وقال ابن بونصر وعياض في مسئلة كتاب الخيارات هذه اعترضت بانها بيع
مريض واعتذر عن ذلك بقول ابن ابي زعيم بان بايعها لم يعلم المشتري بحملها
عياض وهذا معترض بان علم احد المتبايعين بوجوب العساة يوجب على احد
القوليين فالردح يمكن ان يكون بيعها في اخر ساءه من شهرها الا لا يمكن لها ان يبيع
المريض في احوالها الا فيما بعد الساءه سر وتكون وضعته في السابح لتمام الساءه
في مئة الخيارات اسمها على رواية ابن وهب في اجازته في العيب خيار شتر وفقد يمكن
ان المتبايعين لم يعلموا بحملها جميعا حين العقد فوقع العقد على صحة وانما يقع
بيها الساءه يعلمهما معا بانها او يعلم احد منهما على الخلاف وقال ابن عرفة
مقتضى قول من قبل الحاجة للاعتذار واقصا الباطل على نقل ابن حبيب بالمنع ان المذهب
منع بيع هذا المريض والحامل بعد ستة خلاف نقل ابن رشد عن المذهب ورد ابن عمر
الحاجة للاعتذار المذكور بقوله المذهب جواز بيع المريض والحامل بعد ستة
اشهر وللمتيقن في الهبة الحامل في الصحة حتى تدخل ساءه من شهرها وقال
بعضهم حتى تدخل السابح وقال الداودي حتى يلدها الخلق **قوله** واما ان رد له
مئة ترد له منه يستروخ ان مريض المسئلة عزم العاصم على الرد **قوله** ولو ان
ادعاه عليه الرضا بالبيع الفاء سببية فتعلق بالرضى او بالادعوى **قوله** ثم للمشتري
رد له او لم يرد له السبي او الصبي ثم الارش وانه اخذ الثمن لو قال ثم المستحق رد له

البرزخ على العمل بالعدد كانت الاحاد مفعولة وانما العمل بالعدد
المقصود مبلع
جزاها على هذا العمل انفسهم
المستوكوك كثيرا ما يرغب في كثره واحاد، لانه يستعمل به شراء السلع اليسيرة التي تكثر
البرزخ ويرجع بعلي هذا التقدير تكرر احاد، مفعولة فلا يجوز بيعه جزاها وفي هذه المسئلة
كروية استودها انزعوت **قوله** وجزاها حب مع مكيل منه اوارض جزاها عكس على قوله
لا غير مروي وارض عكس على الصير في منه ومرا، انه لا يجوز اجتماع جزاها مما امله ان يباع
كيلا كالحب مع مكيل منه او مع مكيل مما امله ان يباع جزاها كالأرض **قوله** وجزاها ارض
مع مكيله اي ولا يجوز اجتماع جزاها مما امله ان يباع جزاها كالأرض مع المكيل منه وما
ان كانت الارض كتابية عن الجنس المذكور في كثر الصير العايد اليها وفيه جزم النسخ مع
مكيلها بالتأنيث على لفظ الارض وفي بعضها مع مكيله بالتاء المؤنثة وهو وصفي
لا ارضي مع ارض مكيله **قوله** كما مع حب اي لا اجتماع جزاها مما امله ان يباع جزاها مع مكيل
مما امله ان يباع كيلا كالحب بحيث ياتي كل على امله فانه يجوز واجتماعه في صفة ووافا
نابز في خلاف الابر العكس قال ابن عرفة واما من يحرز مثل ان يرب انتهي وفرضه ان
كلام المصنف اشتمل على اربعة اقسام ثلاثة مصنوعة وواحد جازي وتصور كلامه
فيما يضاف للجزاها كاهلها واصل هذا الكلام كابر شاذ في كتاب الغرر من المفردات ويسلم ان
القاسم وسما اعبر من جامع البيوع **قصة** من الشرايين الموزوز والمزوز وعرف هذا الباب
في معنى المكيل وفيه تنازع لذلك الشيخ ابو العباس الفقيه في قول ان جماعة لا يجوز ان يشتري
الرجل فريضة لبر على ان يزرزها **قوله** وجزاها بردية بعض المعتكفي والصواب كذا في عروة
نسخ بغير الردية بالبلاء والبلاء على ضمير يعود على البيع **قوله** وحلب مروي لبيع
لبيع برنا مع او موافقة المكتوب كذا في بعض النسخ المروعي تصححها باو والعاقبة
التحقيق الشيعي في كتابها على هذا فاعلم ان يعلب فيهما البايح احدهما ان يعلب
هل كان البيع بينهما على البرنا مع ام او الشان او يتعفا انه كان على البرنا مع ويختلعا

بقية

واو في ما في العدد المكتوب في البرنا مع واما الثاني فالجواب فيه
وهو ان العمل بالعدد في البرنا مع لا يكون من كثره بل من كثره
اختلافه في البرنا مع فانه قال في
جاز ان يقضه ويغيب عليه قبل فتحه بان القال على الصفة لزمه وارض وجوئه بخلاف
الصفة بان لم يغيب عليه او غاب عليه مع شيعة لم تغارفة او تغاروا لعله الرضى
به ورضي، وان لم يعلم ذلك الا بقوله وانكر البايح ان يكون في العمل بالعدد المشتري
او قال بعثك على البرنا مع بالقول في البايح كان المبتاع صوفه في قبضه على
صفتيه كذا اختصر ابو سعيد وابن يوسف في سيرته مع محينه بانه تراه في مرض الكلام
في المرونة او لا في مرضه عن الشان ثم عكس عليه فقال او قال بعثك على البرنا مع
ثم جاء بالجواب وفيه يتبادر لبعض الاقوال ان المعكوف مرضه اخرا اختلعا فيه
هل كان البيع على البرنا مع ام او على هو الوجه ان يبعها صاحب الشامل في قال
ولو ذهب به قبل فتحه ثم اعادته مخالف للوصف او انه لم يشتري على البرنا مع ما
لغير البايح مع محينه ان المبتاع مرضه في قبضه على صفتيه انتهى وهو خلاف
ما فهم عليه الشيخ ابو الحسن الصغير مسئلة المرونة من انها مسئلة واحد
ان يوفيه المبتاع ان يبعها او يبعها او يبعها على البرنا مع وانما اختلعا في موافقة الصفة فانه
يحت في قوله او قال بعثك على البرنا مع وقال النضر محينه على هذا الفصل لا يابذة لها وهذا
مثلا في السلم الثاني او لفتح باعه على ما كان فيه من الكيل الذي يذكر ان المشتري
يوافقه انه باعه على البرنا مع ولا كثره في حقه ما فهمت في البرنا مع والذي يخرج
عن هذا ان يعلب لفتح باعه على البرنا مع وفتح كان بيع ما وصفتيه انتهى في كتاب
لعب المرونة وقال بعثك بالواو وكذا ارايته في نسخة عتيقة من مختصر ابن عمر
التاويل واخبر ان كان باو في كتابها بمعنى الواو وليس عن ابن عروة الا انها مسئلة
واحدة وانه لم يزد على ان قال وفيها في خبر العبد في الكيل بان وجوئه في البرنا مع
او العبد في بالخبرة او غيرها يبينه لم تغارفة صوفه والا بالقول في البايح يبينه

بها

الفولين

واحسنها ان يجمع بين الاحياء فيكون فيه الاضطرار من المصالح
 فيجب وجوبه في كل واحد من هذه النسخة والاشياء في كل واحد من هذه النسخة
 تقدم ان النسخة تختص بالدين والاشياء في كل واحد من هذه النسخة
 لا يشارك الا في ان يريده المنصور والمختصون على قيمته فينتقل الى ما هو موقوف
 كلامه فيه نكح **قوله** والاشياء تختص بالمسكوك حيروا اجبارا على البعد
 خلافا كما قالوا هو ان تراخيا تراه **قوله** والاجود انقص او الاصح وزواجود
 مسكنة محتج كذا في بعض النسخ وهو الصواب واما الاجود انقص بالذوار
 فيه كذا هو واما الاوزن الاجود مسكنة فقال في الامهات قلت بل ان كانت مسكنة
 الوازن افضل قال ملك لا خير في هاشمي ينقص خروية بياض عتيق وازن
 فتعجب منه فقال كليب بن كمال لا تعجب قاله ربيعة ابن القاسم لادم من ابن
 اخوه واباسر بن عفيف واختصه ابو سعيد وارسلته ان يمد اليك دينار
 هاشمي ينقص خروية دينار عتيق فايم وازن بلا خير فيه عن ربيعة وملك وقال
 ابن القاسم ما باسره عنم قال النخعي ان كانت مسكنة الاوزن اجود فكل هذه ملك
 ملك واجازة ابن القاسم قال ووجهه شيخنا ابو الطيب بن خلدون باختلاف تقاو
 الاسكك في البلاحة زاد ابن شبيب كمنع اقتضا سمرأ من محولة زاد ابن شبيب فجمع من
 شبيب في الاجازة والفرق فقال ابن عمو السلام تبع ابا الكليب على هذا التعليل
 اكثر الشيوخ واشك انه ايضا يكون هذا اقاله ولاكتد ليس باكثر انما هو نادر
 ولا ينبغي ان يغتر في الاحكام والاهم ان يعجب ابن القاسم منه على ان الموضوع الذي يعجب
 فيه ابن القاسم كذا هو ان الاربع فيه كان اجود هرة لاي مسكنة اذ لا يمكن ان
 يقال ان مسكنة العتيق هو القديم الذي ضرب في ايام بني مروان خير من مسكنة الهاء
 شمس الذي ضرب في ايام بني العباس من هذه القبول انما كانت بعد ظهور الدينار
 العباسي ولم يظهر الا بعد انقراض دولة بني مروان بالتدريج بينهم انما هو من
 جهة ان المرواني اوزن اجودا هباء وهذا هو المعروف في حجة العتيق وبهذا

اجود

انقصا

وهذا انما هو ان يجمع بين الاحياء فيكون فيه الاضطرار من المصالح
 احسنها ان يجمع بين الاحياء فيكون فيه الاضطرار من المصالح
 فيجب وجوبه في كل واحد من هذه النسخة والاشياء في كل واحد من هذه النسخة
 تقدم ان النسخة تختص بالدين والاشياء في كل واحد من هذه النسخة
 لا يشارك الا في ان يريده المنصور والمختصون على قيمته فينتقل الى ما هو موقوف
 كلامه فيه نكح **قوله** والاشياء تختص بالمسكوك حيروا اجبارا على البعد
 خلافا كما قالوا هو ان تراخيا تراه **قوله** والاجود انقص او الاصح وزواجود
 مسكنة محتج كذا في بعض النسخ وهو الصواب واما الاجود انقص بالذوار
 فيه كذا هو واما الاوزن الاجود مسكنة فقال في الامهات قلت بل ان كانت مسكنة
 الوازن افضل قال ملك لا خير في هاشمي ينقص خروية بياض عتيق وازن
 فتعجب منه فقال كليب بن كمال لا تعجب قاله ربيعة ابن القاسم لادم من ابن
 اخوه واباسر بن عفيف واختصه ابو سعيد وارسلته ان يمد اليك دينار
 هاشمي ينقص خروية دينار عتيق فايم وازن بلا خير فيه عن ربيعة وملك وقال
 ابن القاسم ما باسره عنم قال النخعي ان كانت مسكنة الاوزن اجود فكل هذه ملك
 ملك واجازة ابن القاسم قال ووجهه شيخنا ابو الطيب بن خلدون باختلاف تقاو
 الاسكك في البلاحة زاد ابن شبيب كمنع اقتضا سمرأ من محولة زاد ابن شبيب فجمع من
 شبيب في الاجازة والفرق فقال ابن عمو السلام تبع ابا الكليب على هذا التعليل
 اكثر الشيوخ واشك انه ايضا يكون هذا اقاله ولاكتد ليس باكثر انما هو نادر
 ولا ينبغي ان يغتر في الاحكام والاهم ان يعجب ابن القاسم منه على ان الموضوع الذي يعجب
 فيه ابن القاسم كذا هو ان الاربع فيه كان اجود هرة لاي مسكنة اذ لا يمكن ان
 يقال ان مسكنة العتيق هو القديم الذي ضرب في ايام بني مروان خير من مسكنة الهاء
 شمس الذي ضرب في ايام بني العباس من هذه القبول انما كانت بعد ظهور الدينار
 العباسي ولم يظهر الا بعد انقراض دولة بني مروان بالتدريج بينهم انما هو من
 جهة ان المرواني اوزن اجودا هباء وهذا هو المعروف في حجة العتيق وبهذا

Copying

سزا المبردة،

فردم

وتكبروا

[illegible]

فصل

فوقان عليه لعل ماية دينار ثم اشهد من الغد اخر من اربع عليه مائة دينار ثم
اشهد من الغد اخر من اربع عليه مائة دينار ثم ثلاث مائة ان طلبها اول العوف قال
اصح يعني انما اشهد مع معتز فيروا في عي انما مائة واحدة فالاول ان كان له كتب في كل كتاب
شهادة فبهم اموال مختلفة وان كان كتابا واحدا فهو حو واحد وان كان بغير كتاب فهي
مائة واحدة ويجوز ان ينفار ما يبرك الى مثل ان يشهد بها ويقرم الى موضع اخر ثم
يشهد اخر من اربع ثم في قول النفا سم يلزمه ثلاث مائة ان طلبها اول العوفات على
القول بان الشهادة لا تلغى وانما اشهد له قبلها هو ان يلا في افر له بمائة يوم في اخر
لله افر له من الغد بمائة وثالث انه افر له من الغد بمائة فيعلم مع كل شهادة ويستحق
ثلاث مائة وما على انما تلغى في اخر وهو المسئلة مائة واحدة باجماع الشهود
عليها بتلغى الشهادة ويجوز ان يكون ماله عليه شيء او ماله عليه بالامانة
واحدة اشهد له بها شاهدا اخر ولا يلزمه ولا يلزمه غيرها في اخر مسئلة
الكتاب مائة واحدة ويجوز ان يكون ماله عليه مائة واحدة اشهد له عليها
شهودا بعد شهودا وان كان عن اربع من خلاف الكالم انما ثلاث دفعات واخر
الثلاث مائة وان كان يجوز له عليه شيء اصالا ادى الثلاث مائة ولم يكن على الكالم يمين
وقوله في الكتاب انه يلزمه ثلاث مائة ان طلبها اول العوف يريد به انما ثلاث
حقوق ان نزل عن اربع من خلاف المطلوب انه حو واحد وادى مائة واحدة وتعرفه اصح
بما في كتاب واحد في جميع الشهادات او كتاب في كل شهادة تعرفه جميعا
اختلاف في ان الرجل الذي اتى الى قوم بكتاب عليه فيه مائة دينار فاشهد به على نفسه به
ثم اشهد على الخطاب بعد مرة فروا اخر ثم بعد مرة فروا اخر ثم انه حو واحد
وكذا في الاختلاف في ان الرجل الذي بكتاب عليه فيه مائة دينار الى قوم فاشهد به
على نفسه ثم اثنى بكتاب اخر الى قوم اخرين عليه فيه ايضا مائة دينار فاشهد به
على نفسه ثم بكتاب ثالث كوال في نظام الكالم بالكتاب الثلاثة انه يفضل بالثلاث
مائة وانما مسئلة الخلاف انما اشهد شهودا بعد شهودا بغير كتاب وبينهما مرة من

في العفو

[illegible][illegible]

[illegible]

القسم

والسمن من الزبد كل الايجور معاد والجبن بالافك المذكور في فقهنا تماثلان في
 عند السمن فقهنا ان الزبد هو الكحل في شمع والفسخ هو ما يفسد من السمن
 اما الجبن فله ضرر بغيره ولا يفسد بالافك المذكور في فقهنا **فقال**
 ما ذكر من جواز بيع الجبن بالافك مع ما لا جاز على محذور من كلام ابن السمعاني لانه قال
 ما الجبن المضر وبغيره اختلاط من اجازة بمعنى انه لا يمكن ان يخرج من المضروب
 جبن بماله ومن عده امكان ان يخرج منه الافك عنده والجبن بالافك ما يجوز التقاط
 فيه بضاهاه جواز التماثل بينهما خلافا لقول النخعي ما يجوز بيع شيء من هذا بالآخر
 انتهى ولو قال لا من البتة لا يمين في السمن والزبد والاخبار مع افك
 لا ينقض بعضها بالبعض اذ منعا والجبن ان يغتنم بالمثل من افك فلا يبرأه ابا اسحاق ومثله
 لكان اتم واعم واسلم من العيب المستضي بالاشارة الى التصريح وهو عن ابن باب
 الفوار في بيع جبن الكالوهم والحقا على ما ذكرنا في بيع الجبن رجيبة **قوله** وهذا زنا
 قال ابن عمو السلا لماء كرايز الفضا فولي ملك في بيع الفصح بالافك فيو جمع بينها
 بالافك والجواز محمول على الوزر وان القول بالمنع محمول على الكيل وهو الجمع غير
 صحيح لان فاي له فسر فولي ملك بما نضر ملك على خلافه وذلك ان ملكا قال في
 كتاب الصرف من المرونة انه لا يباع الفصح وزنا باذا الم يجوز بيعه بالذرا وهو نحوها
 ما هو مخالف لجنسه خفيفة الوقوع في الغرر لانه عراب عن وكيله فكيف يجوز
 بيعه وزنا بما يمتنع التفاضل بينه وبينه وهو فقهه وذكر ابن عرفة نحو هذا عن
 بعض شيوخه وقال كتب اجبته بانه في البيع غرر لان المعروف فيه الكيل والموزون
 منه مجهول الفقد وجوده الى جهل قدر المبيع وفي المبادلة بين الفصحين انما المقصود
 اتعاد قدر ما يضر وما يهيك وهو حاصل في الوزر ولذا اجازه النخعي ان كانت المماثلة
 تجوز بالكيل والوزر **ففي** ذكر الباجي عن الموازنة ان الفصح بالذرا فيو يجوز
 بالزرم كمالا فسال الفجاء يعني ان الذرا فيو يزرم في المرو ويظهر ان هذا الغرر مثل
 لا اختلاف الزرم وفر منعوا الكيل زما للغرر في البيع فكيف بهذا انتهى ونسب

195

من زيد المستشرق في شرح الحديث
ان ينظر الى الناحية التي جوبها بالقرص من كل شيء من جميع الارض وان كانت الثلث
الرابع وبسبب البيع في الباقي بثلاثي الثمن او ثلثه اربعة وسبب من المبتاع ان
لم يردعه وادى اليه ان كان قد دفعه وصح البيع في الناحية الباقية بالقيمة
يوم القبض فصر كان له منه ما على صاحبه فصار جمع به عليه اذ قد تكون فيه
تلك الناحية اقل مما نالها من الثمن او اكثر **قوله** وارتفع المبيع ان عاد الاصل
بتغير الشئ او اشارة لقوله او اليسوع العائسرة فان تغير شئ الشئ ثم عاد
للبيع لم يكن للمبتاع ردّها الا بالقيمة فروحيت واما ان نالها ثم رجعت اليه
بعيب او شراد او هبة او ميراث فله الرد الا ان يتغير شئها قبل رجوعها اليه
فذلك فوت وان عاد لغيره واشتد بيعيتها بفتح البيع وبالله تعالى التوفيق
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد السوال الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا

كمال السمع من الاوامر شفاء الخليل
 في حل مفيد خليل
 وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم

قال الفتى: سألني أخوتي في شرح العربية رضى الله عنه
وفرا أنكر بعض العلماء المصنوعات الواردة في الكوفى فقالوا حوشه الكوفى: كحلالة ودام
رمضان وليلة النصف من شعبان وليلة أو خيسر من رجب وليلة سبع وعشرين منه
وحللة اليلام واليلالي ومصر بالغة في الكوفى أنكار في الكوفى الكوفى والكوفى والكوفى والكوفى
المالكية والنواوي وابن عبد السلام والشافعية ونحو متأخرهم على تحريم العمل بها
وفرا النواوي: أيقظ بطلان الأحياء والفوت والعلم حجة وعمران الحاج في المصطلح
بها مرة ثم أنكرت باطلا بلا عليه وأزكاته حقا حلالا ثوابها والله أعلم انتهى

فواله ومنع للتبهة ماكثر فصوره كبيع وسلك وسلك بمجموعة مثال ما يمنع
بها مصلها على فصول البيع والسلف ان يبيع سلعة في دينار في الشهر ثم يشتريها بدينار
منها بدينار نفخ او بالسلعة التي خرجت من اليد وعلت اليها مائة وخرجت مائة
البائع سلعة ودينار نفخ ايا خذ منها عن الاجل دينارين اذ هما عوضا عن السلعة
وهو يبيع والثاني عوض عن الدينار المنقود وهو سلف. **وقد** اما يمنع كاتهامها
على فصوله بمجموعة المسئلة التي هي اصل هذا الباب ان يبيع سلعة بعشرة الى
شهر ثم يشتريها بثمانية نفرا فيخرج ربحا اليه سلعته وخرج مائة ثمانية
ياخذ عنها عشرة **قوله** او اسلفني واسلفني لفتح اسلفني منصوص باضمار ان
بعد الواو على معنى الجمع قاله في التوضيح **قوله** ويسكن الى اجل يعكس على ان يذهب
ويشترى ثمانية عشرة صورة لانه اما للاجل نفقصة او اقرب منه او ابعده اما بمثل الثمن
عده او اقل او اكثر والسكة الثانية اما جوده من الاول او ادرى منها او كلها مصنوعة
للزينة بالذئير **قوله** كسرايه للاجل محورية ما باع بيزيدية الدراهم المحورية اجوز
من الدراهم البيزيدية وهو ان تقبل الانشيبه فصور فيه لعكس ما فرض في المرونة انه
قالوا زجعت ثوبا بعشرة دراهم محورية الى شهر بلا تبعة بعشرة بيزيدية الى انك
التصبر كذا القصر ابرو سعيد زاده ابن يوسف لجوع ثوبك اليك وكانك بعث بيزيدية
بمحورية الى اجل الثمن وانما فصول المصنف للعكس لانه مختلف فيه فيسّر محتار من
الخلاص وقد ذكر المازري ان في كوز علقه اشتغال الذي متيز بسع كثير مختلف فيميز او لا في التميز
بيزيدية ذوق المحورية كسرايه لا تشياخ وعليهم ا منع عكس مسئلة المرونة وجواز
وعز ابن عسار الاول لاكثر المخا كبرير والثانية لبعضهم قالوا الجاهل الصغير ويقصرون **قوله**
في المرونة بلا تبعة بعشرة بيزيدية الى انك الشئ انه لو ايضا بعشرة بيزيدية

في الثانية منها غير...
 فعلى ما تقدم وقسم قوله لم يغير...
 انما زيد قوله جاز لمكسور...
 فيما في زيادة وهو حصر...
 على طلب التماس في العينة...
 غيره اكثر منها قوله...
 فيمنه سلعة كما في يوهمة...
 الرابع المختار فيه ما...
 الكتاب والامهات جواز...
 هم ان قوله ثم متعلق...
 عياض بعده متصلا به...
 بعض ثمنه ويؤخر بعضه...
 فيه وكانه اذا باعه...
 تنفذ وما في وصولك...
 قوله ملك بوجه...
 لباية وغيره...
 ونزول لباية ما جاء...
 يجوز في غير اهل العينة...
 الفاسم في كتاب السلم...
 كما ما في الجدل على...
 ان من كرهه في ربيعة...
 كما هو حاله يجوز للرجل...

في الثانية منها غير...
 فيما في زيادة وهو حصر...
 على طلب التماس في العينة...
 غيره اكثر منها قوله...
 فيمنه سلعة كما في يوهمة...
 الرابع المختار فيه ما...
 الكتاب والامهات جواز...
 هم ان قوله ثم متعلق...
 عياض بعده متصلا به...
 بعض ثمنه ويؤخر بعضه...
 فيه وكانه اذا باعه...
 تنفذ وما في وصولك...
 قوله ملك بوجه...
 لباية وغيره...
 ونزول لباية ما جاء...
 يجوز في غير اهل العينة...
 الفاسم في كتاب السلم...
 كما ما في الجدل على...
 ان من كرهه في ربيعة...
 كما هو حاله يجوز للرجل...

لا حلف ان افترت بحسب ما وان لم ثبت بولها غير البايح حلف البايح ان
 لا يعلم ان افترت او وضعه عن غير المصنفين او حلف ان افترت بحسب ما وان لم
 او الزوج عن امراته ببولها قاله ابن عبيد بن عمير وبنوه في حلف البايح
 يحلف البايح ويبرأه في نكاح الامة ميتا عنها فبعله ولو سقط المصنف الصغير من
 غيره لكان امير ولو قال او بآلت عن امير من ان ابن من هذا كذا **قوله** كبيع بعصره
 ما اشترى به براءة كقوله سمعنا من ابينا عن ابي البراء او بيع ميراث فلما يبعه
 بيع الامسكام وعصره حتى يبين انما ابتاعه بالبراءة ولو اخبر بذلك بعض العصفير
 فبيع البيع لم يفسخ انما عليه ان يبين شع المصنفين في ان شاء ابن يوسف وكذا في كتاب محمد
 وذلك كعيب كنهه لانه يقول لو علمت انك ابتعت بالبراءة لم اشتره منك اذ عيب
 به عيبا وتعلم ان يكون عيبا فلا يكون رجوع على بائعك قال بعض اصحابنا يجب على
 هذا البايح عيبا فلو وهب له ولم يبين ان وهب له ان يكون المشتري متكلم في ذلك اذ
 لو خسر له عيب لم يكن له من كل مع الوهاب **قوله** وكره من الجوهرية الرخصة ان يدور
 بالخرق والادب من حجر تكسو مثل الوفرة قال الشافعي كبر في التكرار التقدير
 الكواء في قال الخساء يقال ان هضت الذابة بالخسر رهضا او رهضا لله مثل وفرة
 واوفرها لله ولم يقل رهضت بهي من هوصة ورهضت وقاله غير انتهى في صحيح
 هذا السكان الهاء ثم في قوله رهض الكواء ويحتمل كما حكى الخساء **قوله**
 وعشر في مختصر العيز عشر الرجل بعشر عشر او عشر العبر عشرة او عشر على الامر عشرة
 املعت عليه انتهى والجار عليه ان يقول هذا وعشرا ولا كراهي في كلامه المحكم
 عشر بعشر وعشر عشر او عشر اكلوا عليه جراهنا **قوله** وحرف في الجوهرية
 من سر حرز ولا ينفاد واذ الشتر به الجرو وفيه وفر حرز يجر حرزنا وحرزنا بالضم اصر
 حرزنا والاسم الحرز وفي مختصر العيز حررت الذابة تحرز حرزنا وحررت انتهى في الاتح
 عليها ان يقال هذا وحرزنا وحرزنا **قوله** وعوم حمل معتاد ان ابي عبد الله المحمل
 على كنهها حمل امه الهاء المعتاد **قوله** ورجع فيهمته كقوله اكثر النسخ باضافة فيمة

ارسل

الضمير

في ضمير العيب القليل فيكون قوله كصحة حلفه مثلا لا لعيب القليل الا في حلفه
 باعيب في حلفه هو المذكر القليل حلف كسقوط شرايطه وقوله وفي قوله ترد
 في حلفه بضمير ما هو المصنفين في حلفه لانه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
 وعيبه فلا بد ان متنا والقليل جدا الذي ما ذكره في حلفه كسقوط شرايطه وما كان
 يبعوله قوله وفي قوله ترد **قوله** الا ان يكون وجهها اياها في حلفه العيب
 القليل وجهها **قوله** كملح يبرها كذا في بعض النسخ يكاب التشبيه وهو في
 من النسخ التي فيها او ملح معكوا بآلو **قوله** وان قلت انا مستولدة لم نعلم لانه
 عيب ان رضي به يبر معصوم قوله ان رضي به الردة اذ لم يرضو كذا هو وان كانت الامة
 انما قلت في ذلك بعز ان دخلت في ضمانه وهو مفتقر النسخ التي وفقت عليها
 من التوضيح وليس في ذلك بصحيح وانما يصح في ذلك لو ثبت انها كانت ادعت في ذلك
 وهي في ضمانه بايعها كما فرضت في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
 السلام اذ قال من اشترى رامة ثم اطلع على انها ادعت على البايح انه استولدها
 وثبت في ذلك عنوة بهيمة لم يحرم على المشتري استوراثة ملكها بغير هذه
 الرجوع وان كان عيب يجب له به الردة على البايح ان احب فان رضي به او صالح عنه ثم
 اراد ان يبيع تلك الامة لم يبرها ان يبيع كما يلزمه في ذلك في جميع العيوب وكما كان يجب
 في ذلك على بايعها منه يجب ان يحل كلام المصنف هنا على غير غير السلام ولا
 كان مخالفا للروايات ونصوص العلماء في حلفه او مستقلة من سماع ابن الفاسم كتاب
 العيوب فلا ملك فيهما فشرى جارية باقامت عنوة فيسبر ثم قالت فولدت من
 سيدها الذي باعني لا يبرها في ذلك على سيدها وفي ذلك عيب ترد به ان بايعها و
 كنهه قال ابن الفاسم يريد ان بايعها المشتري الذي زعمت له في ذلك بائنه اذ لم يبين
 لمشتريها منه انها قد ذكرت له انها ولدت من سيدها الاول كان عيبا ترد منه ان
 اهل النوع لا يفيد مؤر على مثل هذا انتهى وذكرها في التوارد ثم زاد في كتاب محمد
 وان حبيب قال ان يبرها لو قالت في ذلك في عهدة الثلاث او في الاستبراء يعني المواقعة

وجهها
 السلام
 ابن الحنفية
 بشيخ

فانه يتنهم

محمداً انتظروا و غداً و اجمعوا و انتظروا و غداً و اجمعوا

کافور

كلان

النقص وانما يفتقر الى زيادة ولا يتشارك بها المتاع وانما يتشارك به ما زاد الصبح خاصة وكذا
 يكون عليه النقصان ويتشارك به المتاع بما زاد الصبح وانما يتشارك به المتاع بحواله
 المساوي ونحوه امة يفسر قوله في المرونة وانما يتشارك به المتاع بحواله
 ومن ذلك انهم كفروا على عيب بل قد زادها وليس للبائع بسخ النكاح وعلى المتاع ما
 نفصها النكاح وان لم ينفصها بلا شيء عليه **قوله** كونه كونه مما يفسر به
 في المتاع وانما يتشارك به المتاع الحقي المبرور ونحوه اياه وفيه عيب العيب وعيبه العيب
 وعيبه كونه وفيه عيب الوعد كونه عيبه العيب وعيبه العيب ليس بالفساد
 فالأمر الجواب وفيه الوعد والعيب والرمح من الأول الى الأخير ان عيب المتاع لم يفسر
 على الوعد في المرونة انما يفسر الرمد والعيب ان عيبه فيهما مع الرمد والعيب
 الضلع وكذا وجع ليس بمخوف ثم ساكن ثم الضام **قوله** وانتظار بكر عذرها
 من المبيع مخالف للنقصان وانما هو من التوسك بل على مخرج المبيعة وضعه
 في غير محله وفرد كره في التوضيح على الضام فقال اما وكذا البكر فهو عن ملك من
 الثالث وقيل الباجر بالعلية قال اما الوضوح في الكا ينفصها بان يريدها وكذا
 نقل المازر عن بعض المتأخرين انتهى ومراد المازر في بعض المتأخرين الباجر قال
 ابن عرفة وكذا البكر المنصور من الثالث وتخرج الخمس في قوله اهر وروى الباجر
 قول ملك وكذا البكر ما نقص من ثمنها يريدها انما كانت من ينفصها الانتظار لاني
 الوضوح لا ينفصها واما ما زاد فيهم وقيل المازر وروى قوله في كتاب المراجعة من
 المرونة ولو كانت امة بوعدتها لم يبين الا ان يكون انتقصها وهي من ينفصها واما
 الوضوح التي ربما كان ان يريدها اياها عليه **قوله** ولم يملك مشتري قوله بالفسد
 اشتمل على ثلاث مسائل كلها في المرونة **قوله** وفي بعض المبيع بخصته هو العام
 من ان يكون الثمن عين او سلعة بما عده اخبر منه قوله الا ان يكون الاكثر مستثنى
 مما علمت انه اعم قوله والفرد الباجر في العيب او فروم الا يشهدا عادة المشتري
 هاتان مستثنان والاستثناء فاعلم على الثانية منها كما في المرونة وغيرها فبينة

في
 انه
 ويحتمل

المكتبة المركزية
 جامعة الكويت
 قسم المخطوطات

من هذا المختصر ويستمر بما زاد يوم البيع على الاربع ما تقدم مرث من يفسر بقوله والمختص على الا
 كنهه في قوله ان يفسر في المقدمات ما نصه واما الزيادة بما اخرته المشتري في البيع من
 صفة مضافة اليه كالصبغ والخيطة والكسور وما اشبهه مما لا ينفصل عنه الا
 بفساده فلا اختلاف ان ذلك يوجب له الخيار بين ان يمسك ويخرج بقيمة العيب او يرد
 ويكون شريكاً بما زاد لانه اخرج ماله فيه بلا يذهب **قوله** وجب العمل في ذلك
 ان يقوم الثوب يوم البيع سليماً من عيب التلخ ليس بان كانت قيمته مائة فوم ايها
 يوم البيع بعيب التلخ ليس بان كانت قيمته ثمانين فوم ايها يوم التلخ غير مصوغ
 بان كانت قيمته خمسة وثمانين فوم ايها يوم الحكم مصوغاً بان كانت قيمته خمسة
 وتسعين كان بخير ان يمسك ويخرج بخمس الثمن او يرد ويأخذ جميع الثمن فيكون شريكاً
 في ثوب بماتقع العشرة التي بين الفيتين من الخمسة والتسعين في ذلك جزء من
 تسعة عشر وان كانت الاسواق حالت بنقصان لم يقوم يوم الحكم غير مصوغ بان
 كانت قيمته يوم الحكم مصوغاً خمسة وثمانين كان شريكاً في الثوب اربعة اجزاء من
 سبعة عشر وهو ما تقع الخمسة التي بين قيمته يوم الحكم مصوغاً وبين قيمته يوم
 الفسار غير مصوغ من قيمته يوم الحكم مصوغاً **وتحصيل هذا** ان الاسواق
 ان كانت حالت بزيادة لم يكن يبيع في يوم التلخ يوم الحكم مصوغاً وغير مصوغاً
 ما يصح ان يكون شريكاً بما زاد في الاسواق وان كانت الاسواق حالت بنقصان لم
 يقوم يوم الحكم الا مصوغاً خاصة وكان شريكاً بما زاد في قيمته يوم الحكم مصوغاً
 غاملاً في قيمته يوم الفسار غير مصوغ على ما ذكرناه وهو قول بعض اهل النكح وفيه
 عندنا نظر والقياس ان يقوم يوم الحكم مصوغاً وغير مصوغ وان كانت الاسواق
 بنقصان يكون شريكاً بما زاد الصبح على كل حال الا في حواله الاسواق ليست
 بقوت في الزيادة ولا في النقصان ويلزم البائع ان يأخذ ثوبه بزيادة ونقصانه فكما

والفرق للبائع والعيب

وَأَبْرَسَهُ

کک

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

1951

العلم والبرهان والاعتناء بقرينة ما وجد من تسليمه من حجة على ما ذكره في
هذا الكتاب من كونها كونه الاستحقاق بالبرهان مع الاستحقاق بالبرهان وتلويح
المعبرة ومن وافقه ومعنى انتفى هو من معنى السيد واعلم ان العلم بالبرهان
والحجج وحدها او مع العلم بالبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
والشعر والشعر والشعر والشعر والاستحقاق والبرهان والبرهان والبرهان
بيت من البيت وقيل في غير موضع من غير موضع من غير موضع من غير موضع
مسبوقة من هذا التركيب الذي هو في غير موضع من غير موضع من غير موضع
والمعنى ولو خالف العادة وهذا الان يستسلم ويغير به هله او يستأنس به في غير
هنا على كل وجهين من الثلاثة التي ذكر في التوضيح وترك منها حريفة عبد الوهاب
في المعونة انه لا خلاف في ثبوت الخيال غير العارف وفي العارف الفولان ولو قال هذا وهل
لا غير عاير في الا ان يستسلم الى اخره لا استسلم في غير موضع من غير موضع
والنقطة عليه وله الارشاد الموهوب له الا المستثنى منه كذا في بعض النسخ وهو
جار على فاعرته الاكثرية من في الاستثناء لما بعز الحجاب بفك ضمير له التلويح عاير
على العبر وفي بعضها والنقطة والارشاد الموهوب له وعلى هذا فله خبر المشهور وضمير
للبياع ولا ملامه للملك بالنسبة للارشاد الموهوب ومعنى على بالنسبة للنقطة من في
قوله على لهم اللعنة فيه استعمال اللعنة الواحد في حقيقته وبجازه وبه الفصل بالحق
بغير المستثنى والمستثنى منه قوله وجوز لا يكثر في اشار به الى العائد في التوضيح
عن الباي وغيره ان يجوز ان يرد به في الاستثناء المشهور هو ما كان من غير الجاني
ومعناه الوسوسة خلافا لذهب الذي يراه موجبا للردة ولو كان بظهوره او غيرها
انتهى وقال ابن رشد في رسم الكثر من سماع يرد على ما في المرونة من الجوز وذهب
العقل وان لم يكن ذلك من كسر جنون ان لم يكن ذلك من جنانية وذهب ابن حبيب الى انه
يجب رد الا ان الجوز وذهب ابن وهب الى انه يرد بذهب العقل وان كان ذلك بزيادة
عليه بهي ثلاثة افعال او بالثبوت على التوضيح وقوله او ورتا وذهب عنهما الا ان ظم

معناه

بالمعنى

العلم والبرهان والاعتناء بقرينة ما وجد من تسليمه من حجة على ما ذكره في
هذا الكتاب من كونها كونه الاستحقاق بالبرهان مع الاستحقاق بالبرهان وتلويح
المعبرة ومن وافقه ومعنى انتفى هو من معنى السيد واعلم ان العلم بالبرهان
والحجج وحدها او مع العلم بالبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
والشعر والشعر والشعر والشعر والاستحقاق والبرهان والبرهان والبرهان
بيت من البيت وقيل في غير موضع من غير موضع من غير موضع من غير موضع
مسبوقة من هذا التركيب الذي هو في غير موضع من غير موضع من غير موضع
والمعنى ولو خالف العادة وهذا الان يستسلم ويغير به هله او يستأنس به في غير
هنا على كل وجهين من الثلاثة التي ذكر في التوضيح وترك منها حريفة عبد الوهاب
في المعونة انه لا خلاف في ثبوت الخيال غير العارف وفي العارف الفولان ولو قال هذا وهل
لا غير عاير في الا ان يستسلم الى اخره لا استسلم في غير موضع من غير موضع
والنقطة عليه وله الارشاد الموهوب له الا المستثنى منه كذا في بعض النسخ وهو
جار على فاعرته الاكثرية من في الاستثناء لما بعز الحجاب بفك ضمير له التلويح عاير
على العبر وفي بعضها والنقطة والارشاد الموهوب له وعلى هذا فله خبر المشهور وضمير
للبياع ولا ملامه للملك بالنسبة للارشاد الموهوب ومعنى على بالنسبة للنقطة من في
قوله على لهم اللعنة فيه استعمال اللعنة الواحد في حقيقته وبجازه وبه الفصل بالحق
بغير المستثنى والمستثنى منه قوله وجوز لا يكثر في اشار به الى العائد في التوضيح
عن الباي وغيره ان يجوز ان يرد به في الاستثناء المشهور هو ما كان من غير الجاني
ومعناه الوسوسة خلافا لذهب الذي يراه موجبا للردة ولو كان بظهوره او غيرها
انتهى وقال ابن رشد في رسم الكثر من سماع يرد على ما في المرونة من الجوز وذهب
العقل وان لم يكن ذلك من كسر جنون ان لم يكن ذلك من جنانية وذهب ابن حبيب الى انه
يجب رد الا ان الجوز وذهب ابن وهب الى انه يرد بذهب العقل وان كان ذلك بزيادة
عليه بهي ثلاثة افعال او بالثبوت على التوضيح وقوله او ورتا وذهب عنهما الا ان ظم

على

والاول يقول ان الكلام لو اخرج فليلا لا يصدق كفاها الثاني والثالث يقولان ان
فالبائع التزام الترخيص نفسه لا يملكه البائع الثاني المبيع فلهذا لا يصدق
ينوبه من الترخيص والرابع والاحد من قولنا ان البائع لا يملك الترخيص
انما كان اكثر من البيع كالثالث بما يوفيه وان يكون قوله وليس للمستتر التزام
مكلفا على الارجحة التي بعد الاول والخروج من الاول قوله لا كلام لو اخرج قوله او
جنبي والقيمة ان جهلت المكيلة ثم اشترى البائع ما يوفي عند هذا عن المثل الذي
القيمة بمرار من المثل المتماثل بخلاف الاستفاد البائع وحرم هذا بل البائع يتولى
الشراء وهو ما هو المرونة عن بعض المشيخ **قوله** او كل من شاة معصود على قوله
اخر تكيل الى او كان كل من شاة وهذا مناسب لاجتماعهما في كونهما في ضمان البائ
يع قبل القبض ولو عرفت على قوله كذا فافرض ان كان في حين لو المشعرة بالخلاف واكنه
يوذ ان تشتت في الكلام ويعت مع التسمية على مناسبتها في الضمان المذكور
قوله ولم يفرض من نفسه الا كوصي لثيمه هذا كقولنا ان الحاجب وايفرض من نفسه
لنفسه الام يتولى كبر في العقد كالب في ولديه والوصي في ثيمه فذكر في الترخيص ان
لهذا الكلام تفسيرين احدهما وهو انهما ان يكونا شرا به لقوله في المرونة وان
اعكاذ بعد الاجل عينا او عرضا فقال ان اشترى به كعاما او كله ثم انصرف فكم
يجز لان بيع الكعام قبل قبضه الا ان يكون مثل اسرما لك فيهما او ورا في يجوز
بمعنى الاقالة والثاني وهو انه قاله ابن عمر السلام ان من كان عنده كعام وديعة
وشبهها فاشترى من مالك فانه يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لان
في القبض السابق لم يكر فيها تمامه بل ليل ان يرب الكعام لو اراد ان التذ من يد وسعه
من التذ من كان له في الف الا ان يكون في القبض فورا كما في حق الوالد لولده به الصغير
فانه اذا باع كعام احدهما من الاخر وتولى البيع والشراء عليهما كان له بعد ذلك
ان يبيع في الك الكعام على من اشترى له قبل قبضه فبما انما حبيسا او كذا في الوهم
في ثيمه وكذا في الاب فيما بينه وبين ابنه الصغير في التبصر في من جواز هذه

على قوله
بشكل

المستند

المستند لا يبيع او الصحيح عند اهل المذهب ان التبصر عن بيع الكعام قبل قبضه
به فان لم يكن التبصر في المرونة فاصول المذهب عند اهل المذهب في هذا
في قوله لا يصدق كفاها علم في قوله ما يوفيه انما كان اكثر من البيع
السلام الثالث من المرونة فيه يملك ان اشترى كعاما باكتلته لنفسه ورجل اوف
على غير موعود بلا باسرا في بيعه منه على كيك او على تصديفك في كيله ان لم يكن حاضرا
ولم يكن بينكما في ذلك موعود **قوله** لا باسرا في بيعه منه على كيك يتردد به ان كيك
السابق لشرايك اياه يكي في بيعك اياه مستثريه منك على كيله ثانيا فيجوز
له بيعه في الك في كيله اياه بحضوره وعلمه لا يباي كفايته في شرايه لوضوح
بيان في الك في امتناع الشؤال عنه والاتباع عليه وهو دليل على ان علم متابع كعام كيله
بحضوره اياه ودام علمه في الك بعد شرايه اياه يتنزل منزلة كيله اياه بعد شرايه
يلزم مثله في مستثنى الاب والوصي في ضرورة علمهما في الك بحضورهما **قوله** في
التبصر من الك شئ ليس كالك لوضوح جزيه على نص المرونة لاكنه مع ذلك مختلف
فيه كما يوجب في الك فيه اشكال الا في اغلب مسائل المرونة **قوله** وضمن المشتري
المعير هذا هو الصواب المشترك بلاتاء ويقع الرأ وبالك في اخره اسم معقول
من اشرك الرباعي وما عدا هذا تصحيح واشترى به لقوله في كتاب السلام الثالث من
المرونة وان اشترى سلعة بعينها لم يقبضها حتى اشركت فيها رجلان ثم هلك
السلعة قبل قبض المشتري او اشترى كعاما باكتلته ثم اشركت فيه رجلان لم تقاسمه
حتى ذهب الكعام فبما في الك منكما وترجع عليه بذهب التمن قال الجاهل في قوله
وترجع عليه بذهب التمن دليل على انه لا يبر في ميراث يكون نفعه اولم ينفذ وانها بخلاف العبر
سنة في التمن لما كانت الشركة معروفا وفي ان الهلاك بينة ولو كان بدعواه الجري
الخلاف فيه على المتبعة في التمن وهذا عيب **قوله** وكعاما اكلته وحرفك تقزم
موق نظر المرونة وقال في الك يبيسر وان اشترى كعاما باكتلته ثم اشركت
فيه رجلان او وليه على تصديفك في كيله جاز له او عليه المتعارف من زيادة الكيل او

ابن جني

او فسادا وان كان ذلك مع عليك حصة الثمن من الثمن وكذا في زيادة الثمن
 وان قال ثالث فقولنا قلنا انما في قوله في الثمن التام من الموزنة واد
 ابتاع رجلان عبدا وسالتهما رجلان يسر كاه فيه ففعلوا بالعبد بيعهم لتمام الثمن
 معتمدا على الكتاب انه لقيها بمقتضى قوله وان لم يملك ما اشترت بما اشترت
 جاز ان لم يلزمه وله الخيار اشارة لقوله في التسليم الثالث ايضا وان اشترت سلعة
 ثم وليتها الرجل ولم تسمها له ولا ثمنها او سميت احدهما بان كلت الزمته
 اياها لم يجز لانها بخاطرة وفما وان كان على غير الاثرام جاز وله الخيار ان ارادها
 وعلم الثمن فقولنا وان رضي بانه عبدا ثم علم بالثمن فبكره فذلك له كذا في الموزنة
 اقر الكلام السابق فان اذ اعلمته انه عبيد فبكره به ثم سميت له الثمن فلم يضر
 بذلك له وهذا من ناحية المعروف يلزم المولى ولا يلزم المولى الا ان يرضى واما
 ان كنت بعته منه عبدا في شيك بمائة دينار ولم تحببه له واداه فبذلك البيع
 باسحق ولا يكون المبتاع فيه بالخيار انما انكره لان البيع وقع على الايجاب والمكايسة
 ولو كنت جعلته فيه بالخيار انما انكره جاز وان كان على المكايسة
باب المراجعة والمراخلة والمار والقرية والبايعة والمنا
رعة وقوله وجاز مراجعة اي وجاز البيع مراجعة بمراجعة منه وجعل
 الحال قوله ولا حث خلافا هذا قريب من قوله في التوضيح هو يحتاج الى صرف
 ويان والاكل الحرام فيه بسرعة لكثرة شروكه ونزوع التفسير فيه الى الكثرة
 لهذا فالاربعية السلام كان بعض من فيها يكره للعامة الاكثر من بيع المراجعة
 لكثرة ما يحتاج اليه البائع من البيان انتهى وقال المازني لئلا يفتقر
 لدارك جملة اجزاء الربح لفكرة حسابية وفي التنبهات البيوع باعتبار
 صورها في العقد اربعة بيع مساومة وهو احسنها وبيع مزايده وبيع مراجعة
 وهو اخفها وبيع استرسال واستقامة وجعل في المفهومات موضع
 المساومة المكايسة وقال البيوع على المكايسة والمساومة احب الى اهل

العقد

العلم واذا سئل عن ذلك في الاستقامة بالشروط غير الاصل والميم غير ما ههنا
 والنسخ الصحيح من المفردات والتشبهات وغيرهما هو صحيح فكذلك معنى
 قوله في الاستقامة اي يستكر ايضاً وانما في قوله في حق العيز واستلام
 الرجل الاستقامة اليه انتهى وهو راجع لمعنى الاسترسال ولا يستبرأ ان يرفع
 في بعض النسخ في المفردات الاستمانة بالميم قبل الالف والنون بعدها كانه من باب
 الامانة والامن وهو وهم وتصحيحه تا باله حناعة التصريف لما علم من اختصاص
 باب الاستعانة بالاجوف نعم يجوز ان يقال فيه الاستيمان على وزن الاستعمال
 من غير تاء من باب الامانة والامن كالا يستدخا والاستخراج ونحوهما من الصحيح
 على انه اذا قال الاستمانة من الامانة والامن فقد حذف في هذه الصحيحة فانه
 من الاستعانة وادبها مما حذفت عينه المعلقة بتعريفه خفا فاحشروا بالثمن على
 التوضيح **قوله** ان يبيع الجميع او يفسر الموثونة فقال هي بمائة اهلها كذا او
 حملها كذا او على المراجعة ويبرك في العشرة احدى عشر ولم يوصلا ماله
 الربح ثم قال الا ابيعهم كفامت بكذا او فامت بفسرها او كئيبها بكذا او لم يفسر الشرح
 لقوله وجاز وكانه يحرم على اقتضار الانقسام الخمسة التي ذكرها عياض في
 التنبهات انما قال لا تخلو امسايل المراجعة من وجوه خمسة احدها ان يبيع
 ما لزمه مما يحسب وما لا يحسب معصلا ومجملا ويشتركه ضرب الربح على الجميع
 بهذا وجه صحيح كانه للمشتري فيما يحسب وما لا يحسب ويضرب الربح على
 جميعه بشرطه الثاني ان يفسر ما يحسب ويضرب عليه وما لا يبيع
 عليه وما لا يحسب جملة ثم يضرب الربح على ما يحسب ضربه عليه خاتمة بهذا
 صحيح جاز ايضا على ما عفا له الوجه الثالث ان يفسر الموثونة فيقول هي على
 بمائة راس مالها كذا او لزمه على العمل كذا او في الصبغ كذا او الفصارة كذا او في التفسير
 والكشي كذا او باعها على المراجعة للعشرة احدى عشر او لجملة احدى عشر ولم
 يوصلا واشتركا ما يوضع عليه الربح مما لا يوضع واما ما يحسب معصلا يحسب

يجب

من هذه النسخة والبرج على ما يجب واسفل ما يجب بحسب ما في النسخة
 نكر الوجه الرابع ان كل واحد من هذه النسخة فقامت على نكرها او
 ثمنها كذا او باع من راحة النسخة فقامت على نكرها او
 كانه لا يدري ما يجب له الثمن وما لا يحسب وما لا يضرب له الربح مما لا يضرب وهو
 جعل بالثمن منها جميعا وان علم ذلك البائع بالثمن جازا له وهو صوره
 الشيوع العاسرة وهو على كاهل المرونة الوجه الخامس ان يبيع فيها
 النسخة بعد تسميتها فيقول فقامت على ثمانية بشورها وكيفية حملها
 وصيغتها او يبيعها فيقول عشرة منها في ثمنها او لا يبيع المرونة بهذه
 ايضا فاسوة لانها عادت بمجهلة الثمن ويصنع فالد ابوا سماع وغيره انتهى
 بلغة الانا رقتاه على كلام المصنف واسفكتا منه ما لا تعلق له به وقد استل
 الى الوجهين الاولين **قوله** ان يقول ان يبيع الجميع **والثالث** بقوله او يبيع المرونة
 فقال هي ثمانية اصلها كذا او حملها كذا او على المراجعة ويبيع كرجع العشرة
 احد عشر ولم يعلل ما له الربح الا ان المناسب لكلام عياض ان يقول على المراجعة
 باسفل او **ومع** وثمن بغير المقدار كما مثله **والرابع** بقوله لا يبيع كقامت
 بكذا **او** الخامس بقوله او قامت بشورها وكيفية حملها بكذا **اولم** يفعل **قوله** والآخر
 وان يبيع على النسخة اي وجب عليه بياض الاجل وان يبيع هو السلعة بالنقد ثم اخبر
 به في بيع ضمير يعود على البائع بالمراجعة وكذا في المرونة ان مائة سلعة
 يذراهم نقد اتم اخبر بالثمن فباع مائة حتى يبين ذلك **كميل** قال في المرو
 نة فان يسلعها بالنقد ولم يبيع بالبيع مردود وان قبلها المتبايع بالثمن
 الى ذلك الاجل والقيسوخ فيها كلام حبيب ولو قال المصنف وان يبيع بنقد
 ما نصوب كلامه لهذا الوجه ولا كرم اياه كذا في شي من النسخ **قوله**
 ومكران مائة اي وجب ان يبين كمال اقامة الشئ المبيع بيده ان كمال مقامه عن
 قال في المرونة وان اتياع سلعة او عرضا او حيوانا بحالت اسواقها بزيادة

او نقصان

او نقصان فقامت كتمان عنده ولا يبيعها مائة حتى يبين كمال مقامه عن
 من النسخة فقامت على نكرها او باع من راحة النسخة فقامت على نكرها او
 كانه لا يدري ما يجب له الثمن وما لا يحسب وما لا يضرب له الربح مما لا يضرب وهو
 جعل بالثمن منها جميعا وان علم ذلك البائع بالثمن جازا له وهو صوره
 الشيوع العاسرة وهو على كاهل المرونة الوجه الخامس ان يبيع فيها
 النسخة بعد تسميتها فيقول فقامت على ثمانية بشورها وكيفية حملها
 وصيغتها او يبيعها فيقول عشرة منها في ثمنها او لا يبيع المرونة بهذه
 ايضا فاسوة لانها عادت بمجهلة الثمن ويصنع فالد ابوا سماع وغيره انتهى
 بلغة الانا رقتاه على كلام المصنف واسفكتا منه ما لا تعلق له به وقد استل
 الى الوجهين الاولين **قوله** ان يقول ان يبيع الجميع **والثالث** بقوله او يبيع المرونة
 فقال هي ثمانية اصلها كذا او حملها كذا او على المراجعة ويبيع كرجع العشرة
 احد عشر ولم يعلل ما له الربح الا ان المناسب لكلام عياض ان يقول على المراجعة
 باسفل او **ومع** وثمن بغير المقدار كما مثله **والرابع** بقوله لا يبيع كقامت
 بكذا **او** الخامس بقوله او قامت بشورها وكيفية حملها بكذا **اولم** يفعل **قوله** والآخر
 وان يبيع على النسخة اي وجب عليه بياض الاجل وان يبيع هو السلعة بالنقد ثم اخبر
 به في بيع ضمير يعود على البائع بالمراجعة وكذا في المرونة ان مائة سلعة
 يذراهم نقد اتم اخبر بالثمن فباع مائة حتى يبين ذلك **كميل** قال في المرو
 نة فان يسلعها بالنقد ولم يبيع بالبيع مردود وان قبلها المتبايع بالثمن
 الى ذلك الاجل والقيسوخ فيها كلام حبيب ولو قال المصنف وان يبيع بنقد
 ما نصوب كلامه لهذا الوجه ولا كرم اياه كذا في شي من النسخ **قوله**
 ومكران مائة اي وجب ان يبين كمال اقامة الشئ المبيع بيده ان كمال مقامه عن
 قال في المرونة وان اتياع سلعة او عرضا او حيوانا بحالت اسواقها بزيادة

٢٤
 مع

كذا الذي ان قيل واحضروا من التيميم من حمل هذه الصلوات على الاطلاق او على ما
 والنوب كما كان يعالج عليه ان يشبهها الاصلين والبراهين باسميتها صورة التاميم
 فيها بالتيير بالتيير في باب ما لو كان اسم مال المسلم ملاه باب عليه كالعهد بانه
 يتصور فيه شبه الغير بالتيير وعلى من التيميم في قوله او كالعزيز الذي يتسبب
 بالعزيز يقتضي التحريم وانما يحذر ابن يونس وابن عمر وغيرهما الكراهة كما هو لفظ
 المروقة نعم قال ابن عمر السلام عن ما فر ما فر مناه رابعهم ان الكراهة في الاكل والشراب
 مال المسلم كمالا الله منها اذا كان ثوبا الا ان الطعام مع كونه يغاب عليه هو ايضا
 لا يعرف بعينه فيفوي شبه الدين في الطعام ملاه فيقول في التلب لم يقع بهما في
 التوضيح حتى زاد ما نصه ينبغي ان تحمل كراهة الامام في الطعام على التحريم لانه اذا لم
 يكال لم يكر بينه وبين الغير فهو ويتبع ان احضر الثوب ان يجوز لانه بحضوره يتعين
 ولا يكون في بناءه ينزله **قوله** ورد في **باب** مصدر مضاد للمعروف على ما عجل من
قوله لا الجميع على الاحسن كانه اشار بالا حسن لا خيرا ابن عمر وفوقه ابن عمر
 ولم يذكر في التوضيح **قوله** والتصور في وجهه كقطع من بيع فرائه بعلوم مبيع يد الى
 مرادة التصديق في كمال الطعام المسلم فيه واما التصديق في راس المال فلا يجوز وفوقه
 لما انظر الى التيميم فيه التصديق وان هو امكنها **قوله** والا حلفت ورجعت
 يتكفي على مضموم قوله وحلف لفظ او هو ما سمي وعلى مضموم قوله ان اعلم فستبره
قوله او على الانتفاع هو كقول النحوي وان مكفه من الرقاب وفي منافع استئثارها
 منه صروف **قوله** ومنك ان لم تغم بينه ووضع للموتوفاء باثنتها او رهن او كميل
 واما حبسه في عود فلا وفيه قال النحوي لم يكر له حبسه لما كان الثمر الى اجل بخلاف
 البيع على النقد **قوله** ونقض الضلع وحلفت كذا في بعض النسخ حلفت بقاء الخطاب
 وهو ان لم يمانه **قوله** كالهلاج في الصحاح الهلاج من البراء واخر الهلاج ومثيها
 الهلجة فارسي معرب وفي الخلاصة الصلح والصلح حسن سير الدابة في سرعة
 ودابة هلاج الذكر والانت في سواد وفي مختصر العير **قوله** وحج ويسب

بالخير

الهلاج

او جمع اعتبار نفسه انما قال ان غير الصلاة والمقتصر عنده في الاصل على خاصة
 وليس الشئ عندهم في هذا مختص به كقول ابن عمر في الصلاة على ما يريد
 في هذا المختص به وهو المختص به في الاصل والثاني ما في مائة النجدة وفيها احلة
 احدها كما كان منها يملك للركوب فيبغى ان يسلم فيما يملك للمحمل وكذا لك العكر
 ونكت في التوضيح على قوله المختص عنهم في الاصل الحمل خاصة فقال في التوضيح
 النجاة بالخير خاصة في فضل النجيب منها حنف وهو ما بان بالبر والجميل حنف
 والذني حنف ويتبع اعتبار كل من الحمل والنسب والنسب وهو الذني فانه النحفي انتهى
 وحاصل ما عند النحوي الاصل صنفان صنف يراى للحمل او حنف للركوب لا للمحمل وكل
 منها حيروا حاشي يسلم ما يراى للحمل فيما يراى للركوب وعكسه التحم العدد او
 اختلاف وما يراى للحمل او للركوب لا يسلم بعضه في بعض الا ان يكسر عدد الركوب فيحط
 فيتمهل المياينة يجوز حنف حيدوي كما مردي وقال المازي والابن لا تزد للركوب
 والسبيل للحمل فيعتبر النجاة فيهما من هذه الناحية ويتبع ابن بشر **قوله**
 ابن عمر وهو خلاف مقدم فعل النحفي ثم ذكر اخرا في نقل الباني فيه وناقش كلا من
 غير السلام المتقدم وقال اوله في السبيل واخره في السير **قوله** وبغوة البقر معكوب
 في المعنى على قوله كباره الحرك كانه قال الا ان تختلف المنفعة كباره الجمل تختلف المنفعة
 بغوة البقر ويجوز ان يعطى على سبيل الله وهو عمل الصبح كره هذا هو اصل المذهب
 لا يحتاج لمن يصح **قوله** وكما هو عا صوم الضان اشارة لغيره بكونه يونس وقاهر
 المروقة والضان والمعز سواء ما عرف من ذلك بغز اللب والكرم جاز ان يسلم في غير
قوله وكثير علم لما ذكر في التوضيح في ان الحاجب بخلاف كثير الاكل بانقار في افع
 ان كثير الاكل لا يجوز سلم صغيرها في كثيرها ولا كثيرها في صغيرها بانقار في الصنف
 الواحد واخرج بكثير الاكل كثير التعليم وانه يختلف بسببه انتهى والذني عن ابن عمر السلام
 انه اخرج بكثير الاكل كثير البيض ولم يذكر كثير التعليم هو وان عرفت **قوله** زائد على
 شتم لعله اراد نصف الشتم النافذ والوجه ان يفواله نصف شتم ليرافق النص قوله

المباينة

في الجهر

الاحول وان كان العرض لثان محاصر او فاما المذنبية قبل الافتراء وان كان قبل الاجل
ليأخذ احوال وهو على الصفة في العود فان غلبت الناحية في الاستمرار فهو مستحق
في العود والاحول وهو منقطع كلالا في العود وانما المذنبية في العود كلالا في العود
وقال في الباجية ان زاد له على العود في الكوار في الموازنة لا يجوز لانه نقله
لصحة اخره في العود وانما يجوز على ان يزيد في العرض ان عرفت ان ادمع الزيادة في
الصفحة بصواب وان اراد في وقتها بغيره فكله في الصلوة كما لو
اجعت اليه عزلا فيسجد سنا في ثلاثة ثم في ثمة دراهم وعزلا على ان يزيد في
في كماله وعرض جازانه في هوله جازان ايضا والحوار في الشئ للتفصيل في زيادة
العرض كالكوار والالم يجوز لانه يصير العرض حصة فيه **قوله** كبر الفراض وعامله
ولو بعد شغل المال على الاربع مقتضى التوضيح ان هذا الاغيا المقصود بالخلاف مع
التوضيح بالا رجعية راجع للثاني فكل لاله فاله التوضيح والحق بصحة المدعى هدية في زيادة
رب المال العاملة لانه يفصل باله ان يبيع العمل وامه هدية العامل الرب المال فان شغل
المال منع بالحق وان شغله بطلبه اخره في ان بناء على اعتبار الحال او المثل واختار ابو
نصر المنع مطلقا انتهى وانما العرفية في حال حاله في قول المازن وان خلاف المتأخرين
عام في كونها من العامل الرب المال وعكسه وقال ابو بصير اما هدية العامل الرب المال فان لم
يشغل المال منعت ايضا وان شغل في المنع والجواز في قول المتأخرين فيمنع في حاله
نها من العامل وفيها الحكم هدية عامل الفراض كالمذيل **قوله** وفي الحال والقاضي
عكس من ياتخذ على من يعطيه انكالا على تمييز في هذا السماع **قوله** وجر منفعة اللاه
ضبطه مذكرا مرفوعا معكوبا بالواو على هديته كما في بعض النسخ **قوله** ود
فيواو كعك يبلد وخبر في زملة هما في المرونة معا قوله كان اختلافا في مبيع
هو او يواو لا يشترط وانما الحاجب وانما عود السلام وانما هاروز وانما العرفية في قول
سعد في المذهب في قول ابو بصير ان اختلاف في المقدار والصفة لم يجر المفاضلة الا في حال
الاجل وكذا ان اتفقا في المقدار وفي الصفة لقول ابو بصير في المذهب وان كان واحدا

وطلس

الاحول وان كان العرض لثان محاصر او فاما المذنبية قبل الافتراء وان كان قبل الاجل
ليأخذ احوال وهو على الصفة في العود فان غلبت الناحية في الاستمرار فهو مستحق
في العود والاحول وهو منقطع كلالا في العود وانما المذنبية في العود كلالا في العود
وقال في الباجية ان زاد له على العود في الكوار في الموازنة لا يجوز لانه نقله
لصحة اخره في العود وانما يجوز على ان يزيد في العرض ان عرفت ان ادمع الزيادة في
الصفحة بصواب وان اراد في وقتها بغيره فكله في الصلوة كما لو
اجعت اليه عزلا فيسجد سنا في ثلاثة ثم في ثمة دراهم وعزلا على ان يزيد في
في كماله وعرض جازانه في هوله جازان ايضا والحوار في الشئ للتفصيل في زيادة
العرض كالكوار والالم يجوز لانه يصير العرض حصة فيه **قوله** كبر الفراض وعامله
ولو بعد شغل المال على الاربع مقتضى التوضيح ان هذا الاغيا المقصود بالخلاف مع
التوضيح بالا رجعية راجع للثاني فكل لاله فاله التوضيح والحق بصحة المدعى هدية في زيادة
رب المال العاملة لانه يفصل باله ان يبيع العمل وامه هدية العامل الرب المال فان شغل
المال منع بالحق وان شغله بطلبه اخره في ان بناء على اعتبار الحال او المثل واختار ابو
نصر المنع مطلقا انتهى وانما العرفية في حال حاله في قول المازن وان خلاف المتأخرين
عام في كونها من العامل الرب المال وعكسه وقال ابو بصير اما هدية العامل الرب المال فان لم
يشغل المال منعت ايضا وان شغل في المنع والجواز في قول المتأخرين فيمنع في حاله
نها من العامل وفيها الحكم هدية عامل الفراض كالمذيل **قوله** وفي الحال والقاضي
عكس من ياتخذ على من يعطيه انكالا على تمييز في هذا السماع **قوله** وجر منفعة اللاه
ضبطه مذكرا مرفوعا معكوبا بالواو على هديته كما في بعض النسخ **قوله** ود
فيواو كعك يبلد وخبر في زملة هما في المرونة معا قوله كان اختلافا في مبيع
هو او يواو لا يشترط وانما الحاجب وانما عود السلام وانما هاروز وانما العرفية في قول
سعد في المذهب في قول ابو بصير ان اختلاف في المقدار والصفة لم يجر المفاضلة الا في حال
الاجل وكذا ان اتفقا في المقدار وفي الصفة لقول ابو بصير في المذهب وان كان واحدا

افعال القصاص ما حركته او سببه جاسه منه فلكم في هذه البنية جال الامم
 حرا وراية راعيا ملأه والعسكر جاد وعلما فريدا وحقلا حريصا
 في القبح يغضب على من يفسد في الشجر حتى اعظم فالام حرة وولد الشجر
 يشبه ما في بكنها صولس
 ومخرج خل يشبه بقول ابن الجلاب ومراح
 النخل والشجر رهن مع اموالها وعلى نفلها اقترع المصنف في التوضيح وان عرفت وفرا
 بالشجر وقوله مع اموال يفور انه بالخاء المعجمة فهو كقول ابن رستم في سبيل النخل اخل
 مع امله **تكميل** قال ابن رستم لا يدخل البيض في الرهن لتكرار الولادة وقوله وارث
 تهن ان افرض او باع او بيع له كذا ايمارا ايضا من النسخ وفيه فلو عبارة ابن الجلاب
 ايمار منه اذ قال ويجوز على ان يفرضه او يبيعه او يعمل له ويكون بقبضه الا ان هناك
 عبارة ابن عرفة اذ قال قال الاماززي ويقتصر الرهن والتزامه قبل انعقاد الخو الف يو
 حتى به الرهن خلافا للشافعية وفيها ارجح لرجل رهنها بكل ما افرضه لبلان جاز
قوله والحوز بعد ما نعه لا يبيد ولو شهد الامين وهل يفي بنية على الحوز قبله
 وبه عمل او التموين وفيها دليلهما اشار بقوله وبه عمل الرقوله ابن عات في كبره والعمل
 انه اذ وجب بيرة وفيه حازي كان رهنه وان لم يحضر بالحيازة واعاينوها لله صار
 مقبوضا وكذا الصرفة وهو مراد ابن عمر السلام ببعض الاندلسيين واسار بقوله
 وفيها دليلهما ان قول ابن رستم في المفدات ما نعه وما تتبع الشهادة في حيازة
 الرهن الا بمعانينة البينة لا في تقاير المتبراهين بالحيازة اسقاطا خو غيرها
 اذ قد يفتقر الرهن فلا يقبل منه افراو بعد التعليل بالحيازة ولو وجد الرهن بين المره
 تهن بعد التعليل فادع على انه قبضه قبل التعليل وجحد ذلك الغرماء ليجري الامر
 على الاختلاف في الصوفة توجد بين المنتصف وعليه بعد موت المنتصف وفيه عي
 قبضها في صحة وفي المرونة دليل القولين معا ولو لم يتعلق بذلك الغرماء خولج
 ان يصرف الرهن ويقبل افراو له لانه قد حاز الرهن فيكون بافراو له شأهوا
 على حقه الى مبلغ قيمته انتهى ونفله المتيقن بل يكتفه بان تترى المصنف نزل الكلام ابن رستم

ابن رستم

قوله

٢١٢
 ٢١٣

نزل كلام ابن رستم في غير محله اذ في اهل المصنوعة لبينة الحوز والتموين وانما
 قال ذلك ابن رستم فيما اذا وجب الرهن بعد المرونة بعد التعليل اذ عي انه قبضه
 قبله وانما في ابن عرفة كذا هو عموم قوله في كتاب البينة المرونة
 وايضا في الحيازة الا بيمين البينة الحوزة في حيز او رهن او هبة او صوفة او بوجي
 لما شهدا والافراو بالحوز لغو وكان يحسب في المراكرات او التموين في حوز الرهن
 شركا لا يكره الحوزة وفيه لبقاء ملك الراهن بخلاف الهبة وفيه هبة المرونة
 ايضا ومن ذهب لرجل هبة لغير الثواب وفيضاها الموهوب بغير امر الواهب
 جاز قبضه اذ يقضي على الواهب بتركه اذ امنعه اياها فكما هو تعليلها
 لفضاء عليه بتركه يوجب كوز الرهن كبر الكوفي النواذر عن مكبر واصبح في
 للرهن يوجب بين المرونة بعد موت رهنه يقبل قوله حزنه في صحته وكذا الهبة
 خلافا قول ابن حبيب وانما جشور يقبل فيبعضها انتهى وفي كتاب الهبة ايضا
 ولو اقر المعك في صحته ان المعك في حاز وفيه وشهرت عليه بافراو بنية
 ثم مات لم يقض ذلك ان اخر ورثته قال عياض كاهن بيوم كانت حين الخلع
 بهن الحكم فيها وهو على قول عبد الملك وابن حبيب وقال مكبر واصبح ان كانت
 بيد المنتصف وعليه وقت الاختلاف قول الكوفي مع ثبوت اصل الصوفة والبينة على من يرد
 اخراجها من يرد قال ابو الحسن الصغير وسبب الخلاف الاستصحاب ان استصحاب الملك
 لا يتقبل عنه الا بيمين واستصحاب هو الانتفال انه كان بوجه جازي انتهى فبما قلنا
 كله مع تشريل المصنف والله سبحانه اعلم **قوله** ولا يميز بينه باذنه في عفوها
 جاز وان كان في نفس العفو لانه محض توكيل سالك عن قوه كوز الرهن بينه مكرها
 كما قال ابن عرفة قوله كالمرونة بعد اي بعد العفو كذا نسب في التوضيح لما
 حب اليان وان زعفران الا كقول المتيقن عن بعض المرونة منع كانه هبة
 المديان انتهى والظاهر في رستم من سماع ابن القاسم ان مذهب المرونة
 والعينية ان في الاما يجوز ابتداء ما شاء وكما في اخراج حاجته الى ابتلاع ما اشترى

اخراد

ما استغفر الله من ذنوبه الا يغفر الله له...
 فان من رهنه رهنا او كرهه على بيعه عن حله او على بيعه من الرهن...
 في امله **قوله** والامضى فيسقط البيع...
 مضي فالرهن المردونة ومن رهنه رهنا وجعل له على يده الرهن...
 كذا او شره ان جاء الرهن بحقه الى الدار والافضل على يده الرهن...
 لا باع في التملك ان وان اشترى ذلك باق بيعه ويبرئ **قوله** او علم احتراق عمله...
 لا ينفذ منه عادة وبه تقييد فتوى الباجية بعدم الصلح في العلم **تفسيره** لم يخرج هذا...
 على ما اشترى ان المـ...
 وفيه نقل في التوضيح الخلاف في كونه ظاهرا او تفسير **قوله** واقتضى بقرينه العلم...
 هذا في التوضيح فتى الباجية والمأزور والشيور واقترع ابن عروة على الاول **قوله** والافلا...
 اي وان لم يكن يبرأ او كان محالا يغاب عليه او شملت بينة بكم فيه او علم احتراق...
 محله وبقي منه شيء محروفا كما ضمان عليه **قوله** وحلف فيما يغاب عليه انه تلك بما...
 في السنة ولا يعلم موضعه...
 تقييد المـ...
 من وثوبه فان حلف حلفه المـ...
 يعلم له موضعا وانكر قول العتيق وقال في توجب بمينا هذا لا يجوز واجابه العتيق بان...
 اللعان المميز فيه توجب بمينا وقال ابن حارث ان كان من بينهم بوالف حلف ولا سيما...
 قوله وبانه فليس رهنه...
 احرف قوله واشتبه وترك فواملا وان الفاسم يكون رهنه ونفلا في نفس قول الشهاب...
 انه لا يكون رهنه عارضا في قوله وقول الفاسم في هذه المسئلة بقوله في مسألة...
 اللؤلؤ من كتاب الوكالات الخ المـ...
 من رهنه رهنا او كرهه على بيعه عن حله او على بيعه من الرهن...
 في امله **قوله** والامضى فيسقط البيع...
 مضي فالرهن المردونة ومن رهنه رهنا وجعل له على يده الرهن...
 كذا او شره ان جاء الرهن بحقه الى الدار والافضل على يده الرهن...
 لا باع في التملك ان وان اشترى ذلك باق بيعه ويبرئ **قوله** او علم احتراق عمله...
 لا ينفذ منه عادة وبه تقييد فتوى الباجية بعدم الصلح في العلم **تفسيره** لم يخرج هذا...
 على ما اشترى ان المـ...
 وفيه نقل في التوضيح الخلاف في كونه ظاهرا او تفسير **قوله** واقتضى بقرينه العلم...
 هذا في التوضيح فتى الباجية والمأزور والشيور واقترع ابن عروة على الاول **قوله** والافلا...
 اي وان لم يكن يبرأ او كان محالا يغاب عليه او شملت بينة بكم فيه او علم احتراق...
 محله وبقي منه شيء محروفا كما ضمان عليه **قوله** وحلف فيما يغاب عليه انه تلك بما...
 في السنة ولا يعلم موضعه...
 تقييد المـ...
 من وثوبه فان حلف حلفه المـ...
 يعلم له موضعا وانكر قول العتيق وقال في توجب بمينا هذا لا يجوز واجابه العتيق بان...
 اللعان المميز فيه توجب بمينا وقال ابن حارث ان كان من بينهم بوالف حلف ولا سيما...
 قوله وبانه فليس رهنه...
 احرف قوله واشتبه وترك فواملا وان الفاسم يكون رهنه ونفلا في نفس قول الشهاب...
 انه لا يكون رهنه عارضا في قوله وقول الفاسم في هذه المسئلة بقوله في مسألة...
 اللؤلؤ من كتاب الوكالات الخ المـ...
 من رهنه رهنا او كرهه على بيعه عن حله او على بيعه من الرهن...
 في امله **قوله** والامضى فيسقط البيع...
 مضي فالرهن المردونة ومن رهنه رهنا وجعل له على يده الرهن...
 كذا او شره ان جاء الرهن بحقه الى الدار والافضل على يده الرهن...
 لا باع في التملك ان وان اشترى ذلك باق بيعه ويبرئ **قوله** او علم احتراق عمله...
 لا ينفذ منه عادة وبه تقييد فتوى الباجية بعدم الصلح في العلم **تفسيره** لم يخرج هذا...
 على ما اشترى ان المـ...
 وفيه نقل في التوضيح الخلاف في كونه ظاهرا او تفسير **قوله** واقتضى بقرينه العلم...
 هذا في التوضيح فتى الباجية والمأزور والشيور واقترع ابن عروة على الاول **قوله** والافلا...
 اي وان لم يكن يبرأ او كان محالا يغاب عليه او شملت بينة بكم فيه او علم احتراق...
 محله وبقي منه شيء محروفا كما ضمان عليه **قوله** وحلف فيما يغاب عليه انه تلك بما...
 في السنة ولا يعلم موضعه...
 تقييد المـ...
 من وثوبه فان حلف حلفه المـ...
 يعلم له موضعا وانكر قول العتيق وقال في توجب بمينا هذا لا يجوز واجابه العتيق بان...
 اللعان المميز فيه توجب بمينا وقال ابن حارث ان كان من بينهم بوالف حلف ولا سيما...
 قوله وبانه فليس رهنه...
 احرف قوله واشتبه وترك فواملا وان الفاسم يكون رهنه ونفلا في نفس قول الشهاب...
 انه لا يكون رهنه عارضا في قوله وقول الفاسم في هذه المسئلة بقوله في مسألة...
 اللؤلؤ من كتاب الوكالات الخ المـ...

سلفا لا يبرأ

سلفا لا يبرأ له امساك الاول...
 احله وقرنه هذا كله في التوضيح...
 وفيه سلفا لا يبرأ له امساك الاول...
 حكم وجهه واشتبه...
 وعدم اختصاص الامر بالسلف...
 لما هو ما في كتاب غير ابن الفاسم...
 بعضهم وفيه نظير ولو كان...
 اعترضه هذا وان يخرج عليه...
 الضمير في زاد المـ...
 كذا في الحـ...
 بهي اولي من الواو **قوله** وان اختلفا في قيمة...
 وقرا في كتاب في التصحيح...
 ذلك الى الاعتذار...
 قوله وان نجاهلا بالرهن...
 والمـ...
 اصبح الحـ...
 بان كل واحد منهما لا يبرأ...
 في امله **قوله** وشق...
 الضمير في سـ...
 في امله **قوله** وشق...
 فدوم...
 يوكل من يـ...
 منه توكل المـ...

وعلم تـ

سلفا لا يبرأ

الفرع من خلاف او علم التفسير فاولاد انتم هذا الكلام على ثلاثة اقسام الاول هو العلم
 على الغرمان وهو الذي لا يولد واولاد من غير الوارث او من غير الوارث او من غير الوارث
 الثاني هو العلم على الغرمان وهو الذي لا يولد واولاد من غير الوارث او من غير الوارث
 له على مثله الثالث هو العلم على الغرمان وهو الذي لا يولد واولاد من غير الوارث او من غير الوارث
 وقابض لنفسه وفيه انتم الوارث المفيض بقوله واكثر من انتم ميث بدني او علم
 وارثه وافترض رجع عليه والوارث الفاضل بقوله واكثر من انتم ميث بدني او علم
 فبعضه وباني كلامه خاثر الوارث المفيض **فقلت** واي فريضة تصرفه للمفيض دون
 الفاضل **قلت** في ذكر الرجوع على الغريم يعين ذلك فان الذابح للغريم هو المفيض والافا
 بضرب الله تعالى الموتى **فقلت** ولم يثبت الضرب له اي لثبوت عسره واللام كانتها
 الغاية **فقلت** بغيره ان لم يات به ولو اثبت عموم اختار المصنف هنا قول البر رشيد
 في المفرومات بغيره الحاصل النعذ والميراث لا ينفك للغريم وقال في باب الحالة ما ان اثبت
 عموم فاقترع على قول اللخص ما يخرجه من ان الميراث بعد ثبوت العفرانه لم يكن شيئا استحسن
 لان يكون ممن يكن انه يكرم وفوق ذكر الميراث في غير هذا في التوضيح وكذا في غيره **فقلت**
 او كثر معكوب على ان يحصل **فقلت** وان شئت بغيره انه لا يعلم له مال كذا هو وبالمثل خلاف
 كذا في وزان وجعل ليفضين وان كثر فيهم من قول لا يعلم ان الشهادة على العلم
 لا على العقب وكذا في غيره ان رشيد في رسم فقرها من سماع عيسى زاد ان عات واما
 يعلمونه تبولت حالته بغيرها الى حين ان يافعهم شهادة فمهم في هذا الكتاب ان رشيد
 ما زال الشهود انه بغير عديم لا مال له كذا هو وبالمثل في بطلانها فوا ان بناء
 على حملها على كذا هوها على البيت او على العلم ولو نصحوا على البيت والقطع بطلت وبهم
 من قول خلاف كذا في انه يلزم ايضا على العلم لا على البيت وفوق في توضيحه واذا اخطأ
 المطلوب فقال ابو عمر ان يلزم على البيت وقال غيره على العلم انه قد يكون ملكا من ارض
 او هبة ولم يعلم به انتهي والذ في المفرومات انه انما وجب الاستحلابه لان الميمنة لا
 تشهد الا على العلم لا القطع وبابونه قوله وازوجر ليفضين تظهر فيها ان العلم على الغرمان

واشتر

عليه

المالك عليه امر او اذ مال ولم يات بيمينه فانه لا يميز له عليه لنقدم هذه المسئلة
 قاله في المفرومات ايها او ما هو الاصل في كل يوم فانه المصنف في حلقه القالب
 او ان يميز على الغرمان كذا في افال المصنف وعمه واخيه او ان يميز على الغرمان
 علم رب الدين عموما لرمحه الميراث ما يقع من غير ان يميز في حلقه المميز وقاله غير
 واحد من الفقهاء وبه كان يفتي ابن الجار **فقلت** ان عرفه وكان بعض قضاء بلاء ناقوس
 لا يميز به هذه الميمنة وهو وحسن فيهم ان يميز به علم حال المديون بقوله عنه قوله
 وحسن النساء عن امينة او ذات امينة اي عند امينة ايم او ذات زوج امينة والعطف
 على عروف وفيه صرح بذلك ابن الحاجب فقال وتضمن عليها امينة ايم او ذات
 زوج ماموز في قوله والزوجين ان خلا كذا نص عليه محمد اذا سمعنا معا في حلقه عليها
فقلت بخلاف زوجة اي فلا تدخل عليه انه السجين فانه سمعنا في ليس قول السجين عن
 المصنف بخلاف لقول محمد في قوله انه لم يتوارثا على مح او اذ على ان رشيد في
 قال في نواز السجين في قول محمد للزوجين ان يمتدح اي السجين خلاف قول السجين ليس له
 ان تدخل اليه امراته وقول السجين ان كثر وفيله ابن عرفة **فقلت** وراي لسلعة بعيت
 يعني انه اذا سلعة بعيت بفلسر البايح قبل ان يدرج اليه الثمن فوجد المبتاع
 السلعة فائمة بين البايح والمفسر فانه يكون احوبها من الغرمان ان رشيد على
 الفوايد الرذيل الغيب استرايع واما على الفوايد انه نقص ببيع فلا يكون له اليها
 سبيل هذا نص المفرومات وعليه ينبغي ان يحمل كلام المصنف وازاد في الزيادة
 وفيه على نص المفرومات وعلى ما في سماع عيسى من كتاب المديان والتقليد وعلى
 معارضة ابن عرفة له بما للخصم **فقلت** وازاد في عرفة تصويره كما هو ولم اقف
 عليه لم يقله الا في مسألة البيع العاسد التي ذكر فيها بعد هذا ثلاثة اقوال **فقلت**
 ونقص العمل ان يردت بعيب هذه مسألة مستقلة لان نقص العاصفة ينفك
 ردا الحصة واخر السلعة قوله وردها او العاصفة بعيب سماع او من مشتريه
 او من جفسي ان لم ياخذ ارشدا واخره وعاد له بيعته اي ولما ان يرد السلعة

باني

ما في سبب وجود عيب سماوي وما عطف عليه ولا ينسب
 نفسه ايوان لم يرد احد الوجود الاربعه حاتم ينسب نفسه لاسماء وقصم
 باخذ المدينين بقتلهم ففعلوا لاجلهم وولم يردوا لغيرهم من سبب
 هذه المسائل متشروحة في اخر رسالتهم في كتابهم وروى عنه بدو
 الدين كذا في المرونة **قوله** كوثيفة زعم ربهما سقوطها المتبادر انه منافق
 لما فوفه واعطى تلمس له مخرجا يساعده المنصور ويزيل الشافعي عن
 شبهة مسئلة الترهين بوثيفة محووة زعم ربهما انه انما هما الكثر الفضاء
 لكان ذلك حسنا وفد وقع في رسم العربي من سماع عيسى من كتاب المديان
 والتقليد سبيل عز وجل فام بذكر حوله مقبول على كل قلب منه ما فيه وادام
 عليه بما فيه البينة فادع الغريم انه قد فاضل اياه ومحال عنه بهما يلزم
 الحق او ما تروى في الفاسم يلزمه الحق وان ثبت البينة ويحلف بالله ما فاضله
 ومحال عنه وعز وجل فام بذكر حق فحق وعز وجل فام بذكر صاحب الحيوان محال
 قد فاضله وله بينة على ما فيه وقال الغريم قد قضيت وما محال الا عن فضل
 قال ابن الفاسم يحلف الغريم بالله لافد فضاه ولا شئ عليه وهذه مخالفة للاول لان هذا
 اقر له بانه محال قال ابن رشد الغريم المصنف لغيره على ما قاله ولا اختلاف بين
 المسئلة الاول واما الثانية فيخرج فيها بالاعتقالات حسب ما ذكر في اول
 رسم من سماع ابن الفاسم انتهى وفصلا منه المسئلة الثانية بانظر الثالثة
 مسائل اسماء ابن الفاسم من الكتاب المذكور **قوله** ولم يشهد شاهدان
 الا بها: الكاهن انها جملة مستأنفة لاحالية وعلى هذا المعنى ولا يجوز ان يشهد
 شاهدان وثيقة الدين بما فيها الا بحضورها قال المتكلم في البوعمرى كما فيه واذا
 كتب الشاهد شاهدته في ذكر الحوادث بولي بها وزعم المشهود عليه انه
 قد وقع في الكتاب الحولم يشهد الشاهد حتى يوثق بالكتاب الذي فيه شهادته بحكم
 ما ان الذي عليه اكثر اخذ الوثيقة الا الذي يوزن واختلاف في احقر المديان الوثيقة

صاحب
 الحق

وانظر

بفتح
 وفتح

وفصل

ما في سبب وجود عيب سماوي وما عطف عليه ولا ينسب
 نفسه ايوان لم يرد احد الوجود الاربعه حاتم ينسب نفسه لاسماء وقصم
 باخذ المدينين بقتلهم ففعلوا لاجلهم وولم يردوا لغيرهم من سبب
 هذه المسائل متشروحة في اخر رسالتهم في كتابهم وروى عنه بدو
 الدين كذا في المرونة **قوله** كوثيفة زعم ربهما سقوطها المتبادر انه منافق
 لما فوفه واعطى تلمس له مخرجا يساعده المنصور ويزيل الشافعي عن
 شبهة مسئلة الترهين بوثيفة محووة زعم ربهما انه انما هما الكثر الفضاء
 لكان ذلك حسنا وفد وقع في رسم العربي من سماع عيسى من كتاب المديان
 والتقليد سبيل عز وجل فام بذكر حوله مقبول على كل قلب منه ما فيه وادام
 عليه بما فيه البينة فادع الغريم انه قد فاضل اياه ومحال عنه بهما يلزم
 الحق او ما تروى في الفاسم يلزمه الحق وان ثبت البينة ويحلف بالله ما فاضله
 ومحال عنه وعز وجل فام بذكر حق فحق وعز وجل فام بذكر صاحب الحيوان محال
 قد فاضله وله بينة على ما فيه وقال الغريم قد قضيت وما محال الا عن فضل
 قال ابن الفاسم يحلف الغريم بالله لافد فضاه ولا شئ عليه وهذه مخالفة للاول لان هذا
 اقر له بانه محال قال ابن رشد الغريم المصنف لغيره على ما قاله ولا اختلاف بين
 المسئلة الاول واما الثانية فيخرج فيها بالاعتقالات حسب ما ذكر في اول
 رسم من سماع ابن الفاسم انتهى وفصلا منه المسئلة الثانية بانظر الثالثة
 مسائل اسماء ابن الفاسم من الكتاب المذكور **قوله** ولم يشهد شاهدان
 الا بها: الكاهن انها جملة مستأنفة لاحالية وعلى هذا المعنى ولا يجوز ان يشهد
 شاهدان وثيقة الدين بما فيها الا بحضورها قال المتكلم في البوعمرى كما فيه واذا
 كتب الشاهد شاهدته في ذكر الحوادث بولي بها وزعم المشهود عليه انه
 قد وقع في الكتاب الحولم يشهد الشاهد حتى يوثق بالكتاب الذي فيه شهادته بحكم
 ما ان الذي عليه اكثر اخذ الوثيقة الا الذي يوزن واختلاف في احقر المديان الوثيقة

والحج

ويكره

تروى

في

عبر المذنب في الرشد ضابط الملوام لا حله المازر في كونه مجرد عونه او مع كونه
يحصن تحت حشيتة من ان يترس في عترة هذا الحشيتة المرونة والمحملة لا خلافه
واستحقاقه في حشيتة من ان يترس في عترة هذا الحشيتة المرونة والمحملة لا خلافه
معطوي على ان يترس في من فوله وبقوله في من فوله في من فوله في من فوله في من فوله
الذي يكون له ولد يستلحقه وام ولد يعترفها بخلاف الحشيتة وهو كفوا في الحاجب
ولا حجر على العاقل البالغ في الكلاو واستحقاق النسب ونفيه وعقوام ولده والا
فرار في حشيتة العفوات بخلاف المجنون **قوله** في التوضيح تبعنا لغير السلام وهما يجر
عبوة عما ذكرنا في التوضيح من فصام وجب له او حلف في واليه ذهب ابن القاسم او لا واليه
ذهب مكبر وابن الماجشون ولا خلاف انه لا يصح عبوة عن جراح الحكم لانها مال
باز انه يجر الحكم الى نفسه وعبا عن ذلك عن موقته كان ذلك فيمنه كالمال او ان
وجب له فصام في نفسه كما لو قتل ابوه او ابنه عموا فم عبوة على مذهب ابن القاسم الذي
يرى ان الواجب في العفو فود كليه ابن عيسى السلام وفيه نظر على مذهب مكبر وابن
جشون المتقدم وتردد المازر وعلى مذهب اشتهب الذي يرى ان العلم بالخيار بين
القتل واخذ المال فاجرا على ان من ملك ان يملك هل بعد مالكا ام **قوله** ولو جدد
ابوها اجرا على الاربع لم اجد على هذا الترجيح الا في تفسيره واكره ذكر ابن رشد في المقر
مات ان الفياض في تفسيره لا يعلو عليها تجدده على قول من جدد لجواز ابعالها احد الا انه
حملها على ما يلوغها اليه على الرشد واجاز ابعالها فلا يصح في الابكار هذا
الحكم بما يده عيه من مذهبها الا ان يعلم صحة قوله انتهى فانت ترى ان رشد
خبر هذا بقول من جدد لجواز ابعالها احد ام المصنف اقره هذا
عن القول بالتحديد في المصنف وفيه في ابن عروة في المصنف ولم يذكر شيئا لاجن
يو نسري في هذا الترجيح نكر من وجهين احدهما النسبة كما في تفسيره والثاني
تفريعه على غير القول بالتحديد والله تعالى اعلم **قوله** وفي حدة تردده هذا
التردد للموت فيمن من الاله لسبب من قال ان العترة عشرة ووزن ادهم فيل

يصح

ثلاثون

ثلاثون وقيل خمسة فان بعضهم الذي يشار اليه هو ما بينه وبين ادهم من ادهم وحل
اربعين ومائة ان من فوله في من فوله في من فوله في من فوله في من فوله في من فوله
المثل في ثمة العشرة في من فوله في من فوله في من فوله في من فوله في من فوله في من فوله
النصب ادهم وسبعون دينار عشرة في الضرب بتقريب يسير **قوله** اما ادهم
الصغيرة الضرب والذ اخذناه عن شيخنا البغية الحافظ ابي عبد الله الفوري رحمه الله
تعالى ان ادهم الكيل سبعة ادهم وخمسة ادهم من ادهم ثمانية ادهم وفيه
ايضا ستة ادهم وثلاثة اعشار ادهم من ادهم سبعة ادهم ولما اخبرنا
ذلك ووزناه مبنيا على ان في الصغير الثمانيني سبع حبات من الشحير وعلى
ان في الصغير السبعيني ثمان حبات وقولنا في فواعه ووزن صغيرا تقريبا
ثمان حبات شحير او سكا يعني به السبعيني وعليه ثبتي التقريب المتقدم
واما بحساب الثمانيني في ثمة العشرة المذكورة عشر او او ثمانية وثلاثة
اعشار ثمن الا وفيه غير حبة شحير **قوله** اعلم ان الصغير الثمانيني هو الذي يكلو عليه
اهل هذا الجيل صغيرا بالصحة وكثيرا عترة وفرد كثرنا هذا كله في مسألة صيان
الاعراب من كتاب النظام الاول من تكميل التفسير وتحليل التهفة وبالله تعالى التفسير
قوله وللولى ترك التشيع والفصام هذا الفصام في الصبي غير البالغ اذا اجتمع عليه
او على ولته بلا يعارض ما تقدم في البالغ وعبارة ابن الحاجب امين الله فالولى في النكس
في فصام الصغير او الذية قوله ومضى عتقه بعوض يريد العتوة الناجز بعوض
من غير مال العتد فالى كتاب المكاتب من المرونة والوصي ان يكتب عبر مرييه
على النكس ويجوز ان يعتقه على ما لا يخفى منه اذا لو شاء ان نكره ولو كان على عتقة
من اجنبي جاز على النكس كسبها وكذا في الاب لان يكتب عبر ابنه الصغير على
النكس ويبيع له ويشترى على النكس الا ان كانا من المرونة جواز ابتداء بخلاف ما هنا
وكانه استنرد من فوله ولو كان على عتقة ان الذي بعد الرفوع فوله كايه

الحاضر

بشره ان يكون من اسرا قال المروزي رحمه الله تعالى في كتابه
الضغائر جاز في هذه المسئلة ما لا يخفى من غير ما لا يخفى
فيل النكر في الف فيتم ويقوم عليه زائد في كتاب السبعين وما يجوز في الهبة
واذا كان من اسرا **قوله** وانما عفاها الحاجة الى اخره: عفاها عرفة هو
الاسباب احدى عشر وفيها بعض زيادة ونقص في النسبة لما هنا ونقصها في
ايات من غرض الكرميل في حاله ويصح عفاها عن تيمم لقوله وهو ما يشهد به غير خاص
ولا يبرأ من مقتضى منه سوال فلان يشرك به يترجم به ملكا كاملا ودعوى شريكه كاسيل
لقسمه في ذلك ثم جاز في كتاب العار عن دفع وما خيف عصبه او الذرة في دور
التيه في الارذل او ما ناله في كفيف او قتل مغرم فتدعى لها جوابا عن سائر الاساليب
ودعوى الشريك البيع في بعضه بل انما يعكس لاداع مقاصد **قوله** وان لم
يكن غريما وبغيره اسم يكره ضمير الماعز وزعمها خبرها وهو بمنى المدينين في
كثير من النسخ وان لم يكن غريما بالروح على انه باع على كمال التامة بالغريم على هذا
بمعنى الحق **قوله** ومجوس لقتل معكوف على مريض او ما قوله وحامل سبعة فيحمل
ان يكون معكوبا على مريض ايضا وحتم ان يعكف على كسيل بخلاف مضاب اي وحامل
قوله كعتق العبد ورواه الذين اي كما يعضه تبرع العبد الى ان يعلم به سيوة حتى عتق
وكما يعضه تبرع المديان الى ان يعلم به الغرماء حتى وداهم في يومهم قال في كتاب الما
كوز من المفدمات اما العبد فيها وهب او عتق فاذا لم يعلم التسيير في الك او علم
لم يفس فيه بركة ولا اجارة حتى عتق العبد والمال بيده فان في الك لازم له ولا علم
في هوانه خلاف **قوله** قال في الف في تبرع المديان بغير اذن غرمائه ان في الك يتقدم عليه
ان يرضى الك بيوة ان اراد بيعت عتق المانع بزوال الذبيرة ولا امة فيها الشبع من
هنا ولا عن ههنا حاجتها منه **قوله** ولدره الجميع ان تبرعت بزيادة في عرفة
ولولم الزوج منع زوجته اعكادها اكثر من ثلثها

بشره ان يكون من اسرا قال المروزي رحمه الله تعالى في كتابه
الضغائر جاز في هذه المسئلة ما لا يخفى من غير ما لا يخفى
فيل النكر في الف فيتم ويقوم عليه زائد في كتاب السبعين وما يجوز في الهبة
واذا كان من اسرا **قوله** وانما عفاها الحاجة الى اخره: عفاها عرفة هو
الاسباب احدى عشر وفيها بعض زيادة ونقص في النسبة لما هنا ونقصها في
ايات من غرض الكرميل في حاله ويصح عفاها عن تيمم لقوله وهو ما يشهد به غير خاص
ولا يبرأ من مقتضى منه سوال فلان يشرك به يترجم به ملكا كاملا ودعوى شريكه كاسيل
لقسمه في ذلك ثم جاز في كتاب العار عن دفع وما خيف عصبه او الذرة في دور
التيه في الارذل او ما ناله في كفيف او قتل مغرم فتدعى لها جوابا عن سائر الاساليب
ودعوى الشريك البيع في بعضه بل انما يعكس لاداع مقاصد **قوله** وان لم
يكن غريما وبغيره اسم يكره ضمير الماعز وزعمها خبرها وهو بمنى المدينين في
كثير من النسخ وان لم يكن غريما بالروح على انه باع على كمال التامة بالغريم على هذا
بمعنى الحق **قوله** ومجوس لقتل معكوف على مريض او ما قوله وحامل سبعة فيحمل
ان يكون معكوبا على مريض ايضا وحتم ان يعكف على كسيل بخلاف مضاب اي وحامل
قوله كعتق العبد ورواه الذين اي كما يعضه تبرع العبد الى ان يعلم به سيوة حتى عتق
وكما يعضه تبرع المديان الى ان يعلم به الغرماء حتى وداهم في يومهم قال في كتاب الما
كوز من المفدمات اما العبد فيها وهب او عتق فاذا لم يعلم التسيير في الك او علم
لم يفس فيه بركة ولا اجارة حتى عتق العبد والمال بيده فان في الك لازم له ولا علم
في هوانه خلاف **قوله** قال في الف في تبرع المديان بغير اذن غرمائه ان في الك يتقدم عليه
ان يرضى الك بيوة ان اراد بيعت عتق المانع بزوال الذبيرة ولا امة فيها الشبع من
هنا ولا عن ههنا حاجتها منه **قوله** ولدره الجميع ان تبرعت بزيادة في عرفة
ولولم الزوج منع زوجته اعكادها اكثر من ثلثها

Copyrighted material

بشر ما فيه لم يرد في الشياخين وحيث انما كان من الميراث ما فيه
فالان عن غيره من اول الجهاد منها بدل على عكس ما قبله من جهته
والذي اشكر الله من جعل الجهاد في الدنيا من غير الجهاد
من قول مالك هناك واذا انتصر من غير الجهاد فاعطى احره
اخرهما الاخر مالا على ان يبرأ اليه من ذلك الاسم لم يحز كاز الذي اعطى الدرا
هم ان كان صاحب الاسم دفعه اخذ الاخر مالا ياله وان كان الذي اخذ الدراهم هو
صاحب الاسم لم يحز الا كانه ما يدرب ما باع قليلا او كثيرا وايذوي ما تبلغ حياة
حماجه وبعثا غروا يجوز قال ابن عرفة ويرد بان المنع في مسئلة الجهاد
لانه وان الامر بين امرين كل منهما موجب للفساد حسما فتره بينهما والصلح على
الانكار ليس كذا الكمانه على تفدير صوف المرعي ما موجب للفساد فواله كمن
لم يحل او يفر سترافض على الاحسن الباعل بعلم يعود على المذ في المشهر
والباعل يفر يفر يفر على المرعي عليه ولذا الك يجب دفعه والمعن كمر اشهر
ولم يحل بان شهاده كمن يفر لما المذ عني عليه سترافض وهذا مما يميزه من التتابع
اللييب بهما امسك لنتار واما المسئلة الاولى في ذكر الخلاي بيها ابن يوسف وغيره
واستظهر بيها ابن عبيد السلام عدم القيام عكس قول المصنف على الاحسن فان
قلت = جعل قوله على الاحسن خاص بالثانية قلت هذا لا يصح لانه يلزم
عليه ان يكون لم يذ كر خلافا فيم لم يحل الاشهاد بلا يجوز للتجريد في العزل
وغيره وايذوي = الثانية بكمول فيها ابن يوسف واقتصر من ذلك في التوضيح على
ما نضه اذ الفريه البسر ومحمد في العلانية وما لعم غريمه على ان يخرجه سنة و
اشهد انه انما صالحه لغيبه بينة فاذا اقرضت قام بها وفيه الك لانه اعلم
انه كان يكلمه وهو محجل وفيه البسر في الك لانه قال المصنف واجتنب بعض اشياخ
شيخه ان الك له الضرورة وهو قول سجنون والاخر لم يكره وهذه المسئلة
تسمى ايداع الشهادة انتهى **باب** مسئلة الك لانه اشهر انه

في

بشر ما فيه لم يرد في الشهاده اعلم من ان يكون في الشهادة او غيرها
علاوة او بغيره الك لانه ما فيه من قوله في الاول في الك ولو
مستور في الامم ولا بد من كونه في الشهادة او غيرها على انه لم
يشهر في البسر انه يقوم به كونه وان يصح في الافراد الذي يستلزم منه
بالتاخير فيكون الك ابعد عن التداخل وقد قال ابن عرفة ولو صالحه على تاخير
سنة بعد ان اشهد في دفع الشهادة على انكاره انه انما صالحه ليفر له بغيره
وفي لزوم اخذه باقراره واغفر صلحه على تاخيره ولغو افراجه ولزوم صلحه بتاخير
نظرا لانه من سجنون وابن عبد الحكم فابلا الاول احسن والثاني احوال يحل
عليه ابن عرفة وعليه عمل الفضالة والموقفين واكثرهم لم يحز عن المذهب غير
وحكي المنيك عن ابن مفر من ايداع لا ينع اشهاد البسر الا على من لا يشهد
منه كالسلمان او الرجل الفاهر ولم يذكر الثاني والافوا ثلاثة وعلى الاول احوال
حقيقة الاسترعاء عند دفع وهو الفسقي وقت ايداع اشهاد الطالب
انه كلب فلانا وانه انكره وقد علم انكاره بغيره الشبهة او غيرها وانه مهمي
اشهر بتاخير ايداعه بغيره او بوجبه شئ منه او باسقاط بينة الاسترعاء
فهو غير ملتزم لشي من الك وانه انما يفعل ليفر له بغيره وشركه تقدمه
على الصلح يجب تمييزه بوقت يومه وحيث وقت هو من يومه خوي لعماد يومه
فان اتخذ من تعبير جز واليوم لم يعد استرعاء في قال المنيك وابن قنوح
ولا ينع الاسترعاء الا مع ثبوت انكار المكلوب ورجوعه في الطبع الى الافراد
فان ثبت انكاره وتمادي عليه في صلحه لم يعد استرعاء في شئ ان
لم تقم بينة تعرف اصل حقه وفوق العوام صلح المنكر اثبات نحو الك لانه اجهل
وقول الموثوق في الصلح كما في الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء حسن
لانه ان الاسترعاء في الصلح الحثيث يجب له الاسترعاء وقال ابن استرعايه
انه متى اشهد على نفسه بفسخ الاسترعاء فانما يفعل الك لانه اجهل حقه وليست قبل

في

انفع عليه من ان يات اليك فيستعيرك ونفعه الاستعارة وانما
واللم يذكر في الاستعارة انه من ان يشهد على نفسه ما سلف اليك
عات وهو راجع عنك في دفع ما اصدق في كتاب الصلح من اسقاط له
فيما به بالاستعارة وانما اقلت انه فكمع الاستعارة والاستعارة في الاست
عاء ثم استعري وقال في الاستعارة انه متى انشده على نفسه بالاستقاط
اليك من المستعارة فانما يفعل في الك ليستجلب به اقرار خصمه لم يتبع بهذا
الاستعارة ان لا يستعارة في الاستعارة وانما العتيق وقاله غير واحد من المؤمنين
وهو شاذ عن الاستعارة في هذا كله ان يقال ان كل يشهد تقوم له بالاستعارة فهو
ساقطة كاذبة واقراره ايضا انه لم يستعري ولا وقع بينه وبينه بشي يجب
الاستعارة وانما الك يشهد في عوالة ويخرج به من الخلاف ان شاء الله تعالى
انه يصير مكذب بالبينته ومبطلا لها وهذا من ذمها الجفة انتهى وقد سبق
ان يحذر الزكارة ما يحذر على السنة السعوم من ان صلح المنكر اثبات الحق والظا
لب وقال ابن رشد في او اسماء ابن الفاسم من كتاب العتق والتحرر من الخلاف يكتب
في كتب الاحكام اذ في رسوم الصلح واسفك عنه الاستعارة والا
استعارة في الاستعارة ومن الكتاب من يري ما تكرروا فيها وما عولم لا في الاست
استعارة هو ان يشهد في الصلح في السير انه انما يصالحه لوجه كذا فهو
غير ملتزم للصالح والاستعارة في الاستعارة هو ان يشهد انه لا يلتزم الصلح
وانه متى صلح واشهد على نفسه في كتاب الصلح انه اسفك عنه الاستعارة في
السير فانه لا يلتزم في الك واسفك عنه القيام به فيما يتصور في ذلك منزلة
ثالثه وهذا الاستعارة في السير انما يقع عنه من يراه نابعا فيه اخرج على
غير عوض واما ما اخرج على عوض من العقود كلها بلا خلاف في ان الاستعارة
فيها غير نافع قوله فيقاله حقه ثابت اي يقال له المكمل حقه حركات

بالقيد

المكمل ما به وجد حقه وفيما افد صاع وانما الصالح في دعائه
في قوله بالقاء وانما حقه في دعائه في دعائه في دعائه
الثالث من الصلح في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
ستحقاق والشعور في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
صلحان عتقان ونفعان معا عتقان عتقان عتقان عتقان عتقان
على احدى وعشرين مسألة من ضرب ثلاثة في سبعة قوله وانما جماعة او
فكعوا جاز صلح كل والعجوة عنه كذا في النسخ التي يريها وهو صحيح جاز
مع نص المروية في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
العكس في روي عن ابن الفاسم من فتل جليلين عملا وثبت في الك عليه بصلح
اوليا احدهما على الدية وعجوة عنه وفام اوليا الاخر بالفود بلهم القوي
باز استغاده وانما الصلح ويرجع المال في رفقته لانه انما الصلح على
الجملة قوله الا الصلح في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
قوله الا يشهد ويعد اليه في الخروج او الزكالة فيمنع وان لم يكن غير المقصود
المبالغة راجعة لعمد في تقديره فيما به خلعه حاجته وان لم يكن مع المكمل
غير ما انقض منه الك شخص قوله او يكون كتابا في من حوت عملا على شخص
قوله وانما صلح على عشرة من خمسين في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
الخمس من الواجبة له من المارية في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
منسوب اليه وقد يعرض في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
ستلزامه معسولة واجبة في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
في ابن رشد لا بأس بنسب الفاسم في الخصم في النعم ما لم يتبر له العوالة في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
افوا عن ما في موسى واخر ص على الصلح ما لم يتبر له في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
بعض المذكرات لا بأس به بعد التبرر ان كان في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه في دعائه
لصرفه عليه ورد بانه يوهم الحق على من له الحق او سفره له بطلاها الطرف

بند القاه الى الصلح
بند له الحق

انهم انما احوهما فلا يلزم عليه العاقل انهم انما احوهما
 الفضاة بالحق انهم انما احوهما عليه فغير انما الله تعالى التوفيق
باب في الحوائج التي لا بد منها
 اتبع ابن شاسروا في الحوائج التي لا بد منها
 توفيق الحوائج على رضا الخليل والعمال وحسن احوالهم
 ومهمها ولم يعددهما الخمس وان شئت منها وهو الاحسن والاكمل
 ان منها لانهم اكلوا وحلوا وحوش **قوله** ما عليه ما يشتركون
 عليه كان كتابة او غيرهما **قوله** لا كشفه عن ممة العمال عليه
 ما انما كان يشتركون في علم حال ممة الصديق والاعوان
 الحوائج لانها معروفة واعتبر فيها الغرور وغو فواللحم احوال
 الحوائج مع جفلة ممة العمال عليه **قوله** انما انما يشتركون
 في انما اجيزت رخصة وشراء الدين لا يجوز حتى يعرف ممة الغريم
 ابن عرفة وكان هذا الكلام ان الحوائج لا يجوز حتى يعرف ممة الغريم
 وهو خلاف نقل المازي والخمسة فتأمل **قوله** ذكر المتكلمين من مشركي
 الحوائج كونها محض العمال عليه ولو جهل عسرة ويسر وزاد ان ينسج
 وافراي بالدين وفيلهما ان عرفة وبالله تعالى التوفيق **باب**
الضمان **قوله** الضمان شغل ممة اخرى بالحق لم يترتب عرفة هذا
 التعريف بل في الحوائج التزام دين لا يشترطه او كلف من هو عليه لمن هو
 له وفراي الحاجب تابعا لغير الوهاب شغل ممة اخرى بالحق لا يتناولها
 كان شغل ممة اخرى انما هو لازم لها لانفسها لانها مكتسبة والشغل
 حكم غير مكتسب كالمالك مع البيع فتأمل **قوله** وفراي عرفة السلام اكلان
 الحوائج على الخلق عروفا انما هو مجاز لا حقيقة يريد به انما اكلان
 فاما المرونة والامهات والفتنة من الرزوات انتهى والضمان في تعريف

ان عرفة

عرفة من عرفة الصوامع التي في التربة عليه والضمير في التربة
 في التربة مكتسب او كلف من هو عليه **قوله** وفراي عرفة السلام اكلان
 بغيره لا يشترطه او كلف من هو عليه **قوله** وفراي عرفة السلام اكلان
 ملك فيهم ممة مكانه فتأمل **قوله** وفراي عرفة السلام اكلان
 الاجل واخره من الاجل بحميل او من اجل بحميل او من اجل بحميل
 غير ما يلزم الحميل شيئا ولا يجوز ان يخرجه من اجل بحميل او من اجل بحميل
قوله ان ايسر غريمه اولم يوسر في الاجل يعني ان تحت الضمان في العكس
 المالك كونه ممتنع وكذا باحوال كثير من ان يكون الغريم الذي هو المديون ميسرا
 بحيث يكون كالبه الذي اخره كمتبذ سلف بشره حيل واليه اشار بقوله ان ايسر
 غريمه واما ان يكون المديون المذكور ميسرا ولم يخرجه عادة في مثله بان يجوز له
 ييسر في اثناء الاجل الذي اخره اليه واليه اشار بقوله اولم يوسر في الاجل
 في ذلك ان من اجل حال علم ميسر فاخره به الاجل ما ولا يتناول ان يكون الغالب عليه
 انه يوسر عن حلول الخ الاجل او يعر او قبله فاما القسم الاول فلا يتناول
 المذهب في جوازها لاننا خبر الغريم الميسر في هذا الاجل واجب وليس الخائب
 بمسلف حقيقة واحكاما **قوله** القسم الثالث فمنعه ان الغريم لا يستلزمه سلفا
 جز منعه وهذا ان هذا الغريم الميسر ان كان ينقض عسرة في الغالب بل
 نقض شهرين مثلا كغيره من الخانات فاما اخره الخائب الى اربعة اشهر
 ففي سلف الخائب غريمه اخره شهرين الاخيرين الذي لا يجب عليه ان
 يخرجه فيهما لان من اخره او جبه له بعد مسلفا على المذهب وانتفع هذا
 المسلف بالحمل الذي اخره من غريمه بهذا الذي في الشهرين السابقين
 الشهرين الاخيرين واما ان هذا الشهرين كان يسار المديون بعد عسرة متوهم
 لا ينبغي ان تتغير الاحكام بتسليمه واصل هذا ما تقدم من نص المرونة فيمن له
 من اجل ان اجل المديون اخره الا بعد من الاجل بحميل او من اجل بحميل

خ
 ا

لا بد سلف بنفع من غير ان يبرأ من السلام واحله النسيء وبالموسر او المعسر
 لا بالجميع: عطف على من اهل النسيء وان وقع الضمان من اهل النسيء وعرف الميثاق واما
 لموسر فمن وعثر الباء متعلقات به ومراعاة الموسر من المعسر به بحرف
 الباء واستكر الضمير باسم المفعول ونحوه ان يخلو هذه الحروف بضمير الضمان
 المستتر في مح على قول من يراى الك من النجاة وهو خلاف ما جزم به ابن ملك في
 الكافية اذ قال **ال** **والفعل المضمرة والمفعول** **ومصر** **معارفة التوجيه**
 ويعنيان المديان اذا كان موسرا بعض الذين ومعسر بعضه كالنصف مثلا وانما يجوز
 ان يعكبه ضامنا باخرهما خاتمة كما لو فضل النصف الذي هو به موسر واعطاه
 حميلا بالنصف الذي هو به معسر اذ لا مانع من ذلك وكذا لو اخرج نصف النسيء
 واعطاه بنصف النصف الذي اخرج به حميلا وانفي النصف الثاني على القول الجازم الذي
 لانه يعود الامر فيه الى الصورة التي قبله كانه كلب في الك النصف الذي لم يوجره
 به والعرض انه موسر به واما الاخرى بالجميع على ان اعطاه حميلا بالجميع ايضا
 ما جازم الك لانه سلف جرم منبقة الا ترى انه مهيأ للنصف الذي الغريم به هو
 سر لناخيره اياك على حميل به وبالنصف الثاني وكذا يقع في النصف الذي هو به
ثم معسر واصل هذا النقص وان رقت وهكذا فرة ابن عبد السلام لانه جعل في
 منع ضمان الجميع نكرا اذ افترضنا ان حاله في المعسر ما تنقل الى اليسر في ذلك
 الاجل قال لانه لو كان موسرا بالجميع لجازت المسئلة ولو كان معسرا لا يقدح على
 فضاء شي من دينه لجازت المسئلة ايضا **واما** ان كان ينتقل الى اليسر قبل ان يفضله
 الاجل فلا شك في المنع على اصل الفاسم في المسئلة السابقة فالان عرفة كما ينبغي
 على من سلف سفيك **مستوفى** احتجاجة على ما زعمه من النكرا لانه اذا كان معسرا
 بالجميع فلا عوض عن الجملة بوجه وان كان موسرا البعض فلا عوض عنها
 موجود وهو تاخيرها البعض الذي هو به موسر فيد خله ضمان يجعل وسلف
 جرم نفعها حسبه افرى غير واحد انتهى واعتراضه عليه ببر والد تعلل اعلم

فعله

س

لا بد من ايراد ايل الكتابة بل كحل الاظهر في باره النسيء والاعمال
 في اوفاعله علم ما قدم والموسر في النسيء **واما** ان كان موسرا او معسرا
 لا كتابة لكان المعسر **بانه** سلف احسن اعلمه **ما** **ان** **يكون** **على** **هما** **مع**
 دايلا وانصر حسن الالف **لا** **اي** **منها** **الطريق** **المعسر** **مع** **في** **الثانية** **منها** **و** **بعض**
 النسخ لا كتابة بل **يجعل** **كحل** **والمعنى** **على** **هذا** **الايجوز** **الضمان** **بكتابة** **بالتام** **يجوز**
 عتق معجل كما يجوز بالجعل وهو كقوله في المرونة **والجواز** **الكفالة** **بكتابة** **المكاتب**
واما من عجل عتقه على مال جازت الكفالة بذلك **وكذلك** **من** **قال** **لرجل** **عجل** **عتق**
مكاتبك **وانا** **بما** **في** **كتابة** **تجعل** **جازوله** **الرجوع** **بذلك** **على** **المكاتب** **واما**
الجعل **فلم** **يوفق** **في** **عينه** **على** **رواية** **في** **المرونة** **وما** **غير** **ها** **او** **ان** **نظر** **المازري** **على** **جواز** **الضمان**
فيه **ولقد** **ذكر** **المصنف** **حيث** **لم** **يزر** **به** **نقل** **ابن** **شاسرو** **انما** **عه** **في** **ذلك** **وذلك** **ان** **ابن** **شاسر**
قال **الايجوز** **ضمان** **الجعل** **الا** **بعد** **العمل** **وتبعه** **ابن** **الحاجب** **وقرر** **ابن** **شاسر** **الفقير** **و**
كذلك **ابن** **عبد** **السلام** **فايلا** **لان** **الجعالة** **قبل** **العمل** **ليست** **بعتق** **منسرم** **وانشبهت**
الكتابة **ولم** **يفنع** **حتى** **اذ** **في** **جواز** **الجمالة** **بما** **بعد** **العمل** **نظر** **لان** **الجواز** **للعامل** **بعد**
العمل **قال** **في** **التوضيح** **في** **هذا** **نظر** **اما** **او** **ابانه** **وان** **لم** **يكره** **في** **المازري** **في** **الحال** **بمسلم**
وهو **ايلا** **الى** **اللازم** **واما** **ثانيا** **فهو** **خلاف** **قوله** **المازري** **ومن** **الحقوق** **المالية** **ما** **ليسر**
بعتق **لازم** **كالجعل** **على** **مذهب** **من** **يرى** **انه** **لا** **يلزم** **بالعتق** **كقوله** **ان** **جعتني** **بعدي** **الايق**
فلك **عشرة** **ذ** **ناشر** **بهذا** **نصح** **الجمالة** **به** **قبل** **البيع** **بلا** **اي** **فان** **جاء** **به** **لزم** **ما** **يجل**
به **وان** **لم** **يات** **به** **سقطت** **الجمالة** **انتهى** **واما** **ابن** **عروة** **بل** **يذكر** **كلام** **المازري**
ولا **كفه** **قال** **قوله** **ابن** **شاسر** **وان** **الحاجب** **ما** **يجوز** **ضمان** **الجعل** **للابعد** **العمل** **لا** **اعرف** **غير** **ها**
وفيه **نكرو** **ومقتضى** **المذهب** **عند** **الجواز** **قوله** **المرونة** **مع** **غير** **ها** **بعتق** **ضمان**
ما **هو** **محمول** **الشك** **استقبالا** **وتوجيه** **ابن** **عبد** **السلام** **نقل** **ابن** **الحاجب** **بقوله** **ان**
الجعالة **قبل** **العمل** **ليست** **بعتق** **منسرم** **وانشبهت** **الكتابة** **يرد** **بان** **جمالة** **الكتابة**
تولد **الى** **الغرم** **مجانا** **حسبه** **نقد** **لانها** **ليست** **ذ** **ينا** **قائمة** **بالجعل** **مهما** **عه**

على رواية

أيضا

والجعل

الطاهر
الصلوات

الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
وان من غير ربه كموتيه **قوله** لا يجوز للضامن ان ياتخذ جعلاً لسواه كل من ركب
في التشييع بهو كقول **قوله** في توضيحه لا يجوز للضامن ان ياتخذ جعلاً لسواه كل من ركب
الدين والعدو غيرهما **قوله** بغض النسخ وان من عنده ربه لم ينفه عنه بالعين
المصممة والشور والذل والموتيه باللام وهو انه على هذا الذي يقول الامم عنده ربه لم ينفه
بلا النافية حتى يكون مكافئاً لقوله في توضيحه اختلف اذا كان رجلاً من اعلى المديان
شيتاً على ان اعكاه جلاً اجاز ملك وان الفاسم واشتهب وغيرهم وعز اشتبه في
العتية لا يصح وعنه ايضا انه كرهه وقال اللحن وغيره الجواز اسير قوله كثر تبهم
كانه يشير به لقوله في المرونة ومن اخذ من غير ربه كليل بعد كليل بله في عدم
الغريم ان ياتخذ بجميع حقه اي الكيلين شياً بخلاف كليلين في حقة لا يشترك
جماله بعضهم ببعض وليس اخذ الحصيل الثاني ابراء للاداء والآخر كل واحد منهما جميل
بالجميع **قوله** ورجع الموتى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم سواه
بكل بدل من غير بدل بعض من كل او العا من ايها **قوله** الملقى بكسر الفاء وتشديد
الياء اسم مفعول من الثلاثي **قوله** وان اشترى سبعة في بعض النسخ بالفاء وبس
بعضها بالالف وكلاهما صحيح **قوله** فان لقي احدهما ثالثا اخوه الخمسين وخمسة
وسبعين عياضاً اختلفوا في الثاني من السبعة الثالث في مسألة الكتاب بانه قال
ياخذ بالخمسين وهي التي فضاها عنه خاتمة من الدين الذي عليه ويرجع عليه بخمسة
وسبعين نص ما الذي بالحالة وهي مائة وخمسون بجميع في المائة وخمسة و
عشرون وعلى هذا النحو حسب البغضاء كلهم المسئلة وصوروا التراجع بينهم الرها
مها وذهب ابو الفاسم الكندي والعارض الى ان هذا العمل على هذا غلط في الحساب و
ان صورة التراجع من الثاني مع الثالث يجب ان يكون غير هذا العمل بل يجب ان يفي
الثالث مع احد الاولين وكلية بالا عند الامم ان يقول الثالث نحن الثلاثة كانا
اجتمعنا معا اجتماع بعضنا ببعض ولو اجتمعنا مع المال علينا اثلاثا ما كان

ورجع

على كل

الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
لقد وسمعت في النسخات العديدة التي جمعها في القيد فيستوفى في الغرم كل واحد
ما شئت كما لو اجتمعنا في دعة واحدة **قوله** في النسخ الثالث الرابع وكذا في بقية
المسئلة فانظرها في معاملة الكندي وان عرفت فيل عياض وغيره قول الكندي
وهو غلط في البقية لان مثاله عدم غرم الثالث بالحالة لان جملة ما غرمه على قوله
في الفاية الثانية مائة وهي الواجبة عليه فيما عليه بالثبوت واستواؤها في
التزام الحالة يوجب استواءهما في الغرم لهما واستواؤها بما يوجب رجوع
الثاني على الثالث بما قاله البغضاء **قوله** وهل لا يرجع بما يخضعه ايضا اذا كان
الحق على غيرهم او لا وعليه الاكثر تاويلان وكذا في كثير من النسخ وهو كلام معكوس
وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخضعه اذا كان الحق في اخره باسقاطه ليدل لا ليعكس
ايضا وهو القواب المكافؤ عياض في التبيهات مانعه واما ان كان الحق على غيرهم
وهم كبلاد فيك بعضهم ببعض وبها هنا اختلف الى اخذ الحق من احدهم ثم لقي الاخر
هل يقاسمه بالتساوي في الغرم حتى يعتد به اخذ الحق على غيرهم او ان يقاسمه بعد اسفا
لانه ما يخضع من الحق المسئلة الاولى والثانية ذهب ابن لينة والنونسي وغير
هم فالاول لانهم سواء في الحالة وليس يخص احد منهم ما لا يخص غيره والى المحاسبة
في ذهب كثير من مشايخ الاندلسيين ونحوه في كتابهم وفي سماع ابي زيد في المستخرجة
وجعلوا ما يتوب كل واحد من المال وهو مائة بالحالة كما لو ثبت عليه من اصل
في غير كمسئلة الشفعة في المرونة انتهى **قوله** لعل المصنف اراد بالا
كثر لينة والنونسي وغيرهما ويحتمل انه في التبيهات نسب مقابلة لكثر
من مشايخ الاندلسيين الاكثر المشايخ على الجملة **قوله** هل يبيعون او لا
يبيعون بركة ان ابن رشد في المفهومات ما ذكر مع النونسي وغيره وهو ما في الموازنة
وسماع ابي زيد وقال هو والذبيات على ما في المرونة في مسألة الشفعة كبلاد
قوله وغير بله وان كان له حاكم اشترى به لقوله في المرونة وكذا في ان يبعه الله

بموضع فيه حكم وسلطان وان لم يكن بلده غيرا **فصل** في موضع المصاهرة
 باحضرة في غير حيث تاختار الا يحكم في برائة عقولان فكلهما ابن عم ابن عم
 في غير المازر ولهما على شرك ما لا يبيح نكرو ولو خرب الموضع المشترك بينهما
 حضوره وفي برائة باحضاره فيه فكلان فكلهما ابن عم الحكم ايضا والنظر اليه
 انشا واليه ابن عم في سببه اليه فكلهما ابن عم السلام اذ ذكر ان هذا الشرك
 فلو يكون مبيحا كما اذا كان البلد المشترك احضاره فيه موضع سكنى البينة
 او كان الخو غير مبيح وللكتاب عرض في اخذ بلدا لا اشتراك وان قلت هل
 يجوز ان يعود الضمير من قول المصنف ويغير بلده على الاشتراك المبهوم من
 قوله قبله ان لم يشترك ويكون اشتراكه الى احد القولين في مسألة ابن عم الحكم و
 سكت عن مسألة المرونة لان البراءة فيها **قلت** لو صح تشهير القوي
 لبراءة في مسألة الاشتراك لبعده هذا العمل بما ظنك بمان لم يجمع قوله لان
 ثبت عروته وموته في غيبته ولو غير بلده ليشتمل هذا الكلام على ان يكون من باب
 اللغو والنشر المرتب وتقدمه لان ثبت عروته في غيبته او موته بغير بلده فاما
 ان ثبت عروته في غيبته فقال الحكمي يحرم وعليه اقتصر هذا بخلاف قوله في
 باب التعليل في عروته ان لم يات به ولو ان ثبت عروته فانه اختار هذا في قول ابن رشد
 في المفردات واما ان ثبت موته فقال ابن القاسم في المرونة واذا مات الخريم بغير
 حميل الوجه لان النكاح المكحول فلهذه هبت واشتراك بقوله ولو غير بلده الى قول
 ابن القاسم في رسم حلب من سماع عيسى مانعه وازمات بغير البلدة الذي تجاربه
 فيه قبل الاجل وكان المكان لو كان جبالا لم يات به حتى يرضى الاجل وهو ضامن له
 وكذا لو مات بعد الاجل بغير البلدة كل من ضامنا له حكمه او لم يحمله لانه
 لو حمله منه لم يفد على اذ ياتيه به قال ابن القاسم وكلاما قلت لك من خلاف
 هذه المسئلة برغم وقد بهرنا وازمات بغير البلدة قبل الاجل وكان يرضى من
 الاجل ما ياتيه به فيه فلا شئ عليه انتهى وفرد حرم ابن رشد بان هذا خلاف ما له

غير

سلف

المسئلة

بالمسئلة في الامور من السلطان وانما الحكم الذي لا يرضى من القولان بغيره
 في غير من خرج عن البلد كغيره من الامور من السلطان لانه لو منع من الخروج
 لجل الاجل عليه وهو بالبلد فكل من الذي من قبله **فصل** في رجوعه اي بما اخرج
 قال في المرونة ولو عزم الحميل ثم اثبت بينة ان الغريم فرمات في غيبته قبل الفضا
 رجوع الحميل بما اخرج على ان الذي يراى انه لو علم انه ميت حين اخرج به الحميل لم يكن عليه شئ
 وانما تقع الحالة بالنفس ما كان حيا **فصل** في عزم ان يترك او يهربه وعوف
 الذي في سماع عاصم من حالة العتية فلهذا القاسم في برائة فلهذا ما يطلبه
 فالوكيل يجتنب هذا الان تقصوم بينة انه خرج باقاه فبرية ثم رجوع ولم يتوجه
 الى العمل عنه وما اشبه ذلك بدار السلطان ان يعاقبه بالجسم في ذلك على قدر
 ما يورثه امره باحضار صاحبه ان قدر عليه فاما ضمان المال فلا ارادة عليه الا ان
 يترك لغيره فتركه او غيبته في بينة وابيان بغيره فاذا اثبت في ذلك بينة راقه
 من ان الشئ وقد نسبته ابن عمه لسماع ابي زيد وانما وجوبه في سماع حسين عاصم
 وعند الحكمي بغيره في دليل نهضته بغيره مكانه ولله عروته واظهاره لو
 اغرم المال لكان وجهه اذ كره ابن القاسم في العوارضة ان لم يجرى موضع في سجن فيه
 المان منهم بغيره بغيره في سجن على قدر ما يرضى السلطان ويرجوا به الرد على صاحبه
 قوله ولم يجب وكيل الخصومة انشا به الى قوله او النصف الثاني من حالة المرونة
 وان سأله وكيل الخصومة حتى يقيم البينة عن القاض لم يلزم المكحول في ذلك الا
 ان يشاء لان سماع البينة في غيبة المكحول ابو الحسن الصغير انكره الوكيل الذي
 يقوم مقامه وينوب عنه كل المكحول في غيبه او مع الوكيل المكارم الذي يحرمه
 ويكازمه واما الوكيل بمعنى النايب فعلى حد ما يخاف ان يغيب المكحول بخلاف غيب
 الوكيل **باب التزكية** قوله في التزكية
 اذ في التصرف لهما مع انفسهما بهما عروته الحاجب قال ابن عمه وقد
 قبله ويكمل كبره بقول من ملك شيئا غيره اذ ثبت له في التصرف فيه مع

على

ان يغيب

وقول الآخر له صلح الكتاب في شركة لانه لو هلك ملك احدهما انقصه الآخر
وهو لازم للشركة ونسب التام في المبرور ويكمل عكسها في المبرور
كالورثة وشركة المتبايعين شيئا بينهم وقد ذكرهما في الاخر في التصرف لهما
وله الاختلاف في كون تصرف احدهما كغاصب ام انتم استعمل بما في سماع ابن الفا
سم في تصرف احدهما الشيخ مير العبد بغير اذن وشريكه ونظاير ذلك ثم قال وحكمها
الجواز كغيرها في البيع والوكالة وغرض وجوبها بعين بخلاف غرض موجب
حرمتها او كراهتها **فوله** وانما اتفق من اهل التوكيل والتوكل اصلها التوكل
جيز وتبعه ان يشاء من ان الحاجب وقبله شرأه من اذن عرفة اهلية البيع ما في
كل واحد منهما بايع من صاحبه نفع ماله واشتلتز منها اهلية الوكالة لجواز توكيل
الاعمى ابقاها وتوكيله مع الخلاف في صحة كونه بايعا التمس فلينأمل **فوله** ولن
من بما يدل عرفا بانه السلام ان شاء الله تعالى على لزومها عند قوله وله الشرع
السلف والهيئة بعد العقد **فوله** وكل بالقيمة يوم احضر اوقات ان عتت توهم هذه
العبارة ان العترة القاسية القيمة يوم العتوت وعبارة ابن الحاجب ايمتها ان فكل
بلو وفقت باسوة براس ماله ما بيع به عرضه وقال الصفيان عبد الحمود ابن يوسف
بان لم يعرف ما بيعت به سلعتاهما بل كل واحد فقيمة عرضه يوم البيع وحمله على
هل ابعده **فوله** وعلى المتكليف نصف الثمن كانه اطلق المتكليف على الا تلف ماله
سواء كان بسببه او غير بسببه **فوله** وكل وكيل فيبر في على حاضر لم يتوكل
لغايب ان بعثت غيبته ولا انتكر اصل ما اشار اليه قوله في اخر كتاب الشركة من
المرونة ومن ابتاع عبدا فمراهما فظهر على عيب بله ردة بالغيب على بايعه ان
كان حاضرا وان كان غائبا غيبة فريبة كاليوم ونحوه وليتذكر لعل جملة وان
كانت غيبته بعيدة فاقام المشتري بينة انه ابتاع بيع الاسلام وعهونه
نكره العيب بان كان قد يما لا يحدث مثله رد العيب على الشريك الا ان كان
يعتد مثله بعلى المتبايع اليقينة ان العيب كان عن البايع والاحاط الشريك بالله

المتبايع

وقعت

ملا على

ما علم ان هذا العيب كان عن البايع فله ان يكره بيع المتبايع على ان يكره له ما حوت عتونه
ثم رده عليه فمضى في الشركة كذا وان كان خيرا وادوا العيب على
حاضر لم يبر السبع ليعتد بوجود الغايب الذي في حاله كونه في الرد كالمرد على
غايب في ابتعاك المشتري الراد الى اثبات انه ابتاع بيع الاسلام ثم تبعه على الرد على
الحاضر الذي لم يتوكل انما هو يعتد ان بعثت غيبته شريكه الغايب والانتكر والشريك
راجع للشبهة بالمشبه به ويهون التمسنية يكون كلامه مكافئ لما في المرونة
مقتضيا لصورته فانها قلته في ما الطبع اشتراكه **فان قلنا** وان تقدم له
الغايب الذي ادال عليه **فلن** في قوله في خيار النقصه ثم قضى ان ثبت عتونه
مورقة وصحة الشراء **فان قلنا** عود القمير في قوله غيبته على الغايب المشبه
به بغير وجه هذه التمسنية **فلن** ان سلطنا عودا عليه ولم نرد الغايب من
الشريكين المبهوم من السياق ففصار انه من باب عتونه هم ونقصه ونوفيل
نحوه في قوله على الله ببسك الرزق لم يتشأ من عياده ويقدر له وفي قوله سبحانه
وما يعمر من عمره وما ينقص من عمره والله تعالى اعلم **فوله** وكل اجر عمله للاخر
كانه اطلق اجر العمل على حقيقته ومجازا في حقيقة الاجرة التابعة للعمل ومجازا
الرجح التابع للمساو وسقط له هقل فربما قوله وكل الذي التمه على الجانبين **فوله**
وله التبرع والسلف والهيئة بعد العقد مثله لابن الحاجب ومثله ابن عمر السلف بان
اختلاف نسبة الربح والعمل مع رأس المال انما يبسك الشركة ان كان شريكا في عتونها
ولو تبرع به احدهما بعد جاز فال وهو يبر في شركة الاموال لان المذهب لزوما
بالعقد في الشركة واختلاف في شركة المثل هي كشركة الاموال وهو قول
سحنون او لا تلزم الا بالعلم وهو قول ابن القاسم في هذه يوجب التبرع بعد
العقد وقبل التبرع وان كان كذا هو نصوصهم ان ذلك ما يفيد في عتونها قال
ابن عرفة قول ابن عمر السلام ان العتد لزم الشركة بالعقد في الشركة
وهو مقتضى قول ابن الحاجب يجوز التبرع بعد العقد خلاف قول ابن رشد وسماع

ومرونة

ان الفاسم انما من العفوة العائنة وهو مفعول من العفوة والاشارة اليه
 بعد العفوة لا يجوز وعنه قوله في المفعول من العفوة والاشارة اليه
 عن شريكه من شفاء وهو العفوة لم يجر الا على النسخة والاعتدال لانه انما هو
 صاحبه فيما يجره وانما سمع بذلك رجاء بفاية معه على الشركة فصار عزرا ودار
 في المزارعة كوفية ما يجره احد هما اكثر مما يجره الاخر على فوا سجنوز قلزم بالعقل
 وقال ابن ابي جشوز وان كانت الفاسم في كتاب ابن سجنوز وما يجوز في الكيفية على قول من
 يروا انها تلزم بالعفوة وهو معنى قول ابن الفاسم في المرونة ونصر سماع اصبع وذكر في
 التوضيح او اللباب ما في المفردات وقال في النسخة ونسب ابن يونس وعياض ومفيد الحكام
 انها تلزم بالعفوة وتاويله باعتبار الضمان او اذا اهلك شئ بعد العفوة يكره ضمانه
 منها وان لم يهلكها قال ابن ابي جشوز من مفعول في المرونة وان يفت كل حصة
 بيد صاحبهما حتى ابتاع به الامنة على الشركة بالامنة بينهما والصره من ربحها والجواب
 مفيد النسخة في الكيفية انما كانت الضررة فيها حوتوفية موزوز او انتفاط وقال ابن
 لوزنت وانتفعت وبقيت عند صاحبهما على وجه الشركة فصارت لكات مصيتها
 منهم الا ان الخلط عنده ليس بشرك في الصحة هو انشرا النسخة وهو يدل على ان
 وايضا لم يجعل الامنة بينهما انتهى ما في التوضيح فليست في قوله ولم يجره النصف
 لعله اشار به في القولين ونصره انما اشرك من ساه له من يلزمه ان يشرك ثم اختلفا
 فقال اشركت بالرجوع وقال الاخر بالنصف وقال نكفنا به او فلا اخمنا بغير نكف
 بالقول فوا من انما عن منصف النصف وان لم يجره احد هما رد اليه كانه احد اشرك
 كنهما في القضاء وان كانا ثلاثة فعلى عددهم ما كانوا اشرك قال واما ان اشرك رجلا
 في سلعة اشترها من لا يلزمه ان يشركه ثم اختلفا هكذا اجاز في الكيفية ان يرد
 ولم ينكف به كانت بينهما نصيب ايضا وان كانوا اكثر فعلى عددهم وقال ابن ابي
 ولو اقران بلانا الغايب شريكه ثم زعم بعد ذلك انه شريكه على الرجوع او انما هو
 شريكه في مائة في ينار فانه شريكه على النصف انتهى ما في فصولنا فله من كذا ابن

اول

ان يونس ماله من ان يكون المصنف فصولا اشارة اليه
 تكرار مع فوا من فصل الجواز وان كان حكمه انما هو على النصف **فليس** تكرار
 مع ما اختلف في يونس هو من تكرار مع ما يابيه في قوله وحمل عليه في تنازعها
 تبع في هذا انما هو الجواب انما هو اذا تنازع في الما لير حمل على النصف وهذا على قول
 اشهب في الموازنة لا كمن يشركه ان يعلقا معا وقال ابن الفاسم في الموازنة ايضا ان
 احدهما لك الثلث والثلثان وقال الاخر المال بينهما نصيب وليس المال بيد احدهما
 هما بلية في التلشير النصف ولم يجره النصف الثلث ونفس السخ سر بينهما نصيب
 قال ابن عرفة بما قاله ابن الجواب خلاف قول اشهب اسفاحه المير وخلاف قول ابن الفاسم
 ونقل خلاف تصور الفقه عن المزني كاي يجوز ان يفسر في النسخة من اشهب
 بعد انما انصم ما اهره انه يولد كل واحد منهما وحلف من ان التلشير لم يافق
 النصف لا تحتله الا هو وتبعه في التوضيح وافصل عن ابن عرفة بما احاط به ان اشهب
 لم يفر على عري عواهما والا لزم ان يقول كما قال ابن الفاسم وانما يجر على عري عواهما
 في الحوز والفضاء بالحوز لا يستقل الحكم بعد من تخير الحماير في وجبتهم كمن انما
 الحكم له انما هو الحوز ولهوا في المير يونس ما نصه ووجه اشهب انهم تساووا في الحوز
 والمير وانما يفاضلوا في العري والذكا يوجب زيادة في الحيازة فهو له ولغيره بينة
 يا خرمانية انها باقية ان اشتهر بها عند الاخر او فصرت الملة اشتهر عندا عري
 اي اشتهر بها البينة فاصول المتوثن في خمسة المودع وقد تنازع الهوا في توضيحه
 تابعه الا ان عري السلام هو كمن يجره حوا وعنه في انه من المعاد وانه الا ان يكون كسنة
 والابينة بكارته وان قالت لا تعلم نعره العري على ما وقعت عليه في كتاب الشر
 كة من اصل النوادر عن ابن سجنوز كتب شجرة الى سجنوز في رجل دبح عراجه وهو شر
 يكة معاوضة حوا وامرته ولم يجره كانه من ماله وانما في الخبي حتى مات الذابح
 فقام في ذلك ورثته وقالوا من مال وليها فكتب اليه ان يجره اليه وهما معاوضة
 ثم اقاما سنين كثيرة في تقاوضهما لا يطلب اياه بشئ من ذلك وهو ضعيف

ثم يافق

انما امره

يونس

وان كان محض قولك بينهما شريكين وجانب به الا ان يكون اليك جهة
 بمعنى كلام المصنف في القول المسمى في السجل في الجدة والموقوف في المعارض
 اليه وخصيصا احدهما اشار اليه بقوله الا ان يكون الشئ وكانه اعظم في التعدي به
 لسنة على مفهوم قول المحقق وان كان محض قولك في ذلك بينهما او ان ما عارض هذا
 المفهوم من قوله في مقابلة شئ كثير غير مفصود وثانيهما اشار اليه بقوله
 والا يبينه بكارته وان قالت لا تعلم وهذا هو معنى قوله تسع بالواو العاطفة قبل الا
 وهو كالتجسير لفراسخ من الا ان يكون اليك جهة بل انما هي من الاخير انما قامت
 له بينة او الصداق المذموم كان من اثاره اخر مثلا فان ذلك له جهة وان قالت البينة
 كانت على تقدم ههنا الارث على المعاوضة وكذا اخره عنهما وهذا المثل انتم لما في
 تشفيق كلامه والله سبحانه اعلم بقوله وان شئ من جارية لنفسه بل لاخر ردها
 الى اللوك بل انتهى وان كان جارية للشركة بانه او غير اذنه وحملت فومت والا
 بل لاخر ابقاوها او تفويتها في خرج هنا على ما يستلزم في توضيحه ان لشراء الجارية ثلاثة
 اوجه الاول ان يشتريها بنفسه للوك او للمحرمه ولم يهاها بل شريكه ردها في
 الشركة او اجازتها له واليه اشار بقوله وان اشتري جارية لنفسه بل لاخر ردها
 الثاني ان يشتريها للوك باذن شريكه بلا شك ان شريكه اسلمه نصه فتمت
 بله فهاها وعليه تواتر اليه اشار بقوله الا للوك بانه ان الثالث ان يكون انما
 اشتراها للشركة ثم وثب عليها فومتها وهذا الثالث في نفسه على ثلاثة اشرف
 احدها ان يكون وثوبه عليها باذن شريكه وهو محله فيتعين تفويتها سواء
 حملت او لم تحمل واليه اشار بقوله وان كان جارية للشركة بانه ان فومت وليس
 في ذلك مفيد لعملها كما ان بعضهم وثانيهما ان يكون في ذلك بغير اذن شريكه ولا
 كنهما حملت منه فيجب تفويتها واليه اشار بقوله او غير اذنه وحملت فومت
 وثالثها ان يكون بغير اذنه ولم تحمل فقال عياض في كتاب امهات الاولاد معروف
 من ههنا ملك في المرونة في هذا الكتاب وغيره في غير غير الواجب في التفويت والتمسك

نماؤها

اشترى

المسمى وهو قول في الرسالة قال لم يملك والتشريك بالعمار بين اثنين سكا او
 يفرم عا واليه اشار بقوله الا ان يكون الا ان يكون الا ان يكون الا ان يكون
 من القيمة وكذا هو في قول الفول ايضا المفاوذة التي هي المزايدة وهم معاولة من
 القوة في قول اخر غير هذا **باب** وقع في بعض النسخ الا بالوك او بانه
 يجر اللوكير باليه وعطف احدهما على الاخر باو بذا قوله الا للوطه بانه وهو انتم
 فايدة حسبه ايظهر بالتأمل الا ان الاخر هو الجارية مع افظ التوضيح قوله ودار
 اليه كغيره وكيفية ان يتفاد على الشركة في العراخ كذا في النوام من العتيبة عن ابن القاسم
 عن ملك انما اجار رجل بعمامه بكر ودارا في يده على امره افرضا بينهما فلا بأس به وارجو
 ان يكون خفي او العراخ بينهما لانهما يتعاونا في الحضانة وبهله ابن يوسف ولم
 يذكره عياض ونصها في سماع سمع من شركة العتيبة فالسمع من اخبر ابن القاسم
 عن ملك في الرجل ياتيه بعمامة انشئ وياتيه الاخر فيركب على ان تكون العراخ بينهما ان العراخ
 بينهما لانهما يتعاونا في جميعا على الحضانة الا ان كان كل واحد كلام ابن رسته ان هذا هو
 الوقوع والقبول كانه قال هذا على قياس قوله في الزرع في المزارعة القاسية يكون
 لصاحب العمل والارض يريده ويرجع صاحب العمامة الانشئ على صاحب العمامة الزكي
 بمن لا يضرهما منه وياتيه على قياس الفول بان الزرع في المزارعة القاسية لصاحب
 البخر ان العراخ لصاحب العمامة الانشئ لان السفل ولصاحب العمامة الذي كره فيه ما كان
 به من الحضانة انتهى **تكميل** في الزرع في المزارعة المذكور وان جاء رجل ببيع الرجل فبال
 ايجله تحت حاجته فما كان من فرائضه وشك في العراخ في هذا لصاحب العمل
 حاجته وعليه لصاحب السفل مثله وهو كمن جاء ببيع الرجل فبال الزرع في ارضه وبارك
 بينهما دانما له مثله والزرع في الارض فصوله وجازت بالعمل ان اتخذ او تلازم
 قال ابن عبيد السلام قال ابو عبد الله الزكي لو كان المعلمان احدهما فارغ
 والاخر حاسب واشترى كل واحد منهما على ان يفتسما على قدر عمليهما الجراذ الذي يجري
 جمع الرجلين سلفا لفتسما في البيع وعلى هذا يجوز الشركة بين من يملك الصنعة

والموازية

وآية

ولم يذكره

يدخل

ان

1957

Copyrighted Salafity

[illegible]

علم
جبری

المطابق

[illegible]

عیمس از دینار یقسم بنیها عرضا یا خوکر و اخروفتها نصفه مایلیه و اق
کار عرف الجدر اشیرین اخذ هذ اشیرا مایلیه داره و هذ اشیرا مایلیه داره

والمتين في كتاب الفقه من الفلاسمة على ما فيه هو الاول في اعراضه الى
حكمه ويرسم موقف نظير الشرايع في غيرهما ويذكر في كل واحد من هذه
تقع فرقة عليه زادة في قوله ان الحجة بعينها وانتم فسمه الفرقة فيم
انتم وانما هو العمل المذكور في حق نفسه وانما اعربت ان الحول والعرض
واضافة امكنك الجمع بين عبارة المصنف وان عرفت وغيرهما وكذا في قوله
الخصم وان الهند راجع لما حكاه ابن العطار عن الفلاسمة وهو الذي اثبت المصنف
واذا تأويل ابي ابراهيم على المرونة راجع لما حكاه ابن العطار عن عيسى وهو الذي
المصنف تكميص في المصنوعة وان كان ذلك واحد عليه جفوع لم يقسم
وتفاوته قال المصنف وليس هذا بالبين لان العمل الذي عليه لا يمنع القسم كما لا
تضع فسمه العلو والشجر وحمل العلو السبل او راجع في قسم كما يقتضيه على من صارت
له كما يثبت كانت له ولا خلاف عليه العمل وانما الفلاسمة المقادير وانما تسمى المقادير
على من صارت اليه الخايك كان ملكه له ولا خلاف عليه العمل وانما اجازت المقادير على
هذه الصفة كانت الفلاسمة اولي وقال ابن عرفة كذا هو قول الفلاسمة انها تسمى
ويانه كما لا يقسم من العروض والحوادث انه يحمل فيه على من صارت له قوله وللشافعي
كمسحور في كتاب السلام من جميع مسلم عاب هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ان افام احركم من مجلسه ثم رجع اليه فهو اخوة في الاكمال انما احار اوله به هو
القيام باخر قبله ثم ان رجع عرجه فليس باخوة وان رجع عرجه فليس باخوة وجوبا
لانه اختص به وملك الا تفرع به فكان اخوة حتى يفرغ من غرضه وحمله ملك على
النوب وعلى هذا فهو عام في كل مجلس وحمله فهو مسلمة على مجلس العلم فالهواو
بهما رفاع الحاجة وان افام تارك فليس باخوة في الاختلاف فيمن انتم بموضع من المسحور
لتدريس او قتيلا او افراء فقال ملك هو اخوة في الاعراب به وقال الجمهور هو اخوة
استحسننا لا وجوبا ولعله من ادراك كوالك اختلاف فيمن تقع من الباعة بموضع
من امنية الحرفات غير المتملكة ثم قام وينتبه الرجوع من غرضه فليس باخوة حتى يتم

بسم الله الرحمن الرحيم في بيان الفلاسمة في قوله تعالى في سورة بقره
سورة كل من اذيع اما من لم يعلم في قوله تعالى في سورة بقره في قوله تعالى
الاصناف حيث قضى للشباب في الفلاسمة بها تسمى به الصواب للمسحور وكان شيخنا
الرفيع الحافظ ابو عبد الله الفوري يحكي عن العرفية ان موضع تحت حل من المسحور
تسمى بالحجرة به حتى ياتي اليه يخرج على مسئلة هل يعرف ملك التجير احيا قوله
واضح ان هو من جملة المعاليف على خازن وكانه اشار به لقول صاحب المصنف تعالى ان
يقوم بمنع من احداث اصحاب عند بيت جارة لما فيه من الضرر بوالا وآب وزيلها سبت
جارية وحركتها في الليل والنهار الى ان تفر من النوم فتأمله مع ما ياتي في الاحداث قوله او حا
نوت فبالناب كذا هو كثير من النسخ معكوب اباء والابا والواو في الكيفية ان قوله فباله
باب يرجع للاصحاب والحقاق على التعاقب ولا حزم انهم في احد ان اصحاب في
مقابلة الباب بل على نص المصنف المصنف المذكور جوفه وفي بعض النسخ وحاقه بالواو
عكفا على خازن وعلى كل حال وكلامه هذا محمول على السكة غير النافذة لقوله في مقابلة
وباب بسكة نافذة على ازمائها مستغنى عنه بمفهوم قوله في الابا بالانكسار في
غير النافذة وما ذكر من التفصيل هو الذي في آخر الفلاسمة من المرونة وقال ابن رشد في سماعه
من كتاب السلطان يتصل في فتح الباب وتحويله في الزفاد غير النافذة ثلاثة اقوال احدها انه
لا يجوز الابا في اهل الزفاد فانه ان يربوبه جرة العمل في كسبه والثاني ان ذلك جائز فيما لم
يقابل باب جارة واخر منه يفتح من فافا الى الفلاسمة في المرونة وان ركب هذا الثالث
ان له تحويل بابيه على هو الصفة في الباب الاول وليس له ان يفتح بابا لم يكن قبل
بحال فانه ان شهب انتم ان عرفت ولم يحك المتين في وضع احواشه وتحويل القديم بغير
باب جارة بحيث يضره ذلك ثم قال ولو حوله عرجه من باب جارة لم يكن عليه له قيام لانه
لم يفتح شيئا على ما كان عليه ثم قال ابن رشد ويتصل في فتح الرجل بابا او حائطا في مقابله
بله جارة في السكة النافذة ثلاثة اقوال الاول ان ذلك حلة من غير تفصيل وهو قول الفلاسمة
في المرونة واشهد في العتبية والثاني ليس له ذلك لانه لا يتركب وهو قول الجمهور الثالث

تمثيل ما تصح به الشركة
الاجارة او الحلفاء اشار به لماله اجرة في ربه حيث يميل عن غير مشترك في الارض
على ان جعل احدهما الارض والبذر والبقر والثان العمل ويكرز الربح للعامل بيده والثالثة
لارباع لصاحبه هل يجوز ان يكون **صاحب** لا يخلو الامر فيهما من ثلاث اوجه
احدها ان يعقد احدهما بلطف الشركة والثاني ان يعفواها بلطف الاجارة والثالث
الاسمياء عفوها شركة والاجارة وان عفوها بلطف الشركة جازت وان عفوها
بلطف الاجارة لم تجز وان لم يسميها عفوها شركة وما اجارة وانما فالله اعلم
ارض وبذر وبقر وتولى انت العمل ويكرز الربح للعامل بيده او خمسة اوجه من اجزائه
يسميانه فحمله ابن القاسم على الاجارة فلم يجز وفيه ذهب ابن حبيب وحمله سحنون
على الشركة باجازه هو التحصيل الفروع عنده هي هذه المسئلة وقد كان من اركانها من
الشيوخ لا يحصلونها هذا التحصيل ويذهبون الى انها مسئلة اختلاف جملة من غير
تفصيل وليس ذلك عنده بصحيح انتهى وقال النخعي اختلف اذا كان البذر من
عنوان صاحب الارض والعمل والبقر من عنده الاخر باجازه سحنون ومنعه محمد وابن حبيب
فقال سحنون اني اشتركا على ذلك على ان ما اخرج المستعمل من ثمنه بل صاحب الارض
البذر ثلثه ولصاحب العمل ثلثه وحوالب ثلثه وكانت القيسم في ذلك جاز النخعي
ومثله ان كانت البقر من عنوان صاحب الارض والبذر ومن عنده الاخر العمل على اقله الثلث
والقيم في ذلك اقلات فهو جائز وقال محمد بن علي مثل هذا هو باسرو وقد كان يكرز
على اصله جائزا لانه قال ان سلم المتزارعان من ان يكرز الارض لواحده والبذر لواحده
جازت الشركة اذا تساويا وقال ابن حبيب ان فرادى ذلك كان الربح لصاحب الارض
البذر ولا اجرة عمله الا ان يفرق تعالى في شراعه على ان يكرز نصف ارضه ونصف
بذره ونصف بقره كراء لنصف عماله فيكون الربح بينهما لان هذا ان يفرق نصف
البذر في اجرة وضمنه والصواب في جميع هذه الجواز كما قال سحنون في اذلال
على وجه الشركة وان يعمل البذر على املاكهما وان كان على عمل على ملك صاحب

البذر

العمل ولا خلاف في ملكه كذا في سائر احوال الله في نفسه بمجهول ما يكون
بعد الخروج ابن عرفة قوله قدس من قولا واحدا جاز سحنون انما هو
انما اعلان على ان يعمل البذر على املاكهما فافان ابن عمو السلام هذه مسئلة الخامس
يلزمنا وقد قال ابن حبيب ان عفوها بلطف الشركة جاز ان عفاها وان كان بلطف
جارة لم يجز ان عفاها بلطف الشركة بلطف الخلاف وقد انشد ان هذا عفو
المذهب في ابن عرفة رحمه ان مسئلة عفوها هي مسئلة سحنون ومحمد بن حبيب
الا ان مسئلة البذر فيها اختصاص بـ الارض والبذر يشترط من غلة البذر و
مسئلة عفوها بغير ربيعة في زمانه وقبله وبعده انما هي على ان كل البذر في الارض
والبذر الثاني ان مسئلة سحنون ومحمد بن حبيب في العمل اخرج معه البقر ومسئلة
عفوها الاياتي العامل فيها لا يعمل به ففك وكونه في ذلك يصير اجيرا او يملك كونه
شريكا او دلالة كلام ابن حبيب في المسئلة التي سئل عنها على خلاف ما قلناه و
في ذلك قول النخعي ومثله ان كان من عنده احدهما العمل ففك يرد في النخعي ما قال
المذهب وقول ابن حبيب انهم انهم جعلوا ان الم يخرج العامل الا العمل به ففك
انما اجير وان كان عمله ما اخرج صاحبه وان اخرج العامل شيئا من المال ما افر او
الزينة وارفاقا في ذلك وعمل به ما اخرج الاخر ففك ما شريكا او هم اهور
للصواب ابن عرفة في حيلة الشركة عدم انفراد احدهما باخراج المال والاخر باخراج
العمل والاجارة بعكس ذلك المسئلة فهاهنا قول المذهب ان شركة الشركة
كون العمل فيها مضمونا لا في عمل عامل معين ومسئلة عفوها انما يرد في النخعي على
لو العمل معين فبسر العامل والعامل على هذا خور الاعتراض بقوله يعتقد في
مسئلة عفوها في الصحة وليس كذلك فتأمل من هذا واذا اجاب ونص شيخ
شيوخنا الدفيع ابو عبد الله محمد بن حبيب ابن عمر الهنتاتي الهنتكوري حيث
سئل عن مسئلة الخماس في الزرع يجز مع غيرهم وانما اهل بيته من غير

قلت

ما فيها

مقبول لا يجوز ولا يحل...
 الفرو...
 عليهم ان...
 فبما...
 ان...
 ثم...
 وبما...
 والمخالفة...
 له...
 المرونة...
 ان...
 وحرف...
 الحاجب...
 بل...
 حسنا...
 سيما...
 على...
 يميز...
 كذا...
 لا...
 في...
 قوله...
 حاله...

في...
 في...
 لصاحبه...
 المغرب...
 هناك...
 توضيح...
 مكلف...
 واحد...
 استثناء...
 انه...
 في...
 فكتب...
 التوقيع...
 منها...
 وان...
 بزر...
 ان...
 مخزن...
 مرفوع...
 اشار...
 يكون...
 يونس...
 القيام...

الشمس

الحج

كراء ارضه لغيره وكان صاحبه مخرج اليد فعليه ان يبيع كذا وكذا وان لم يبيع
جميعا غرم هذا القدر مثل نصيب غيره من القدر كذا وكذا ونصف وكذا وكذا
قال ابن عرفة في نقل ابن يونس عن ابي علي عن ابي الفياض عن ابي ابي
مع شمس اخر بفراوية ثم نقل ابن يونس في باب بعد هذا عن ابي محمد بن ابي
قال الله في ذكر محمد علي اصل ابن القاسم ان الزرع لصاحب العمل انما اسلمت الارض اليه
ويغرم مثل المجرى البئر والمخرج وكذا وكذا الارض ليس بها وان بعض القرويين اعترضه
بانهم لم يوجد لابن القاسم من ان يفرق بالعمو وحده في وزنه اخر معه يكون له الزرع انما
جعل له الزرع اذ انضاف اليه الك ارضه وانتهى وفيه انصار اليه في توضيحه في الله
فصله هذا **باب الوكالة** قوله كذا

كذا قال ابن شماس انصح بالقبض لان من فكر من القوا وزور وخرب عليه ابن هارون
الكلاب وقال ابن عبد السلام الا فرب عندي في الظهار انه كالكلاب وتغيبه ابن عرفة
بما يوفد عليه في مختصره **قوله** لا يجرد وكذا في ابن عبد السلام انقبض ملك والشايعي
على عدم ابداء الوكالة المكلفة واختلعا في الوصية المكلفة وقال الشايعي **قوله**
الوكالة المكلفة وقال ملك هي صحيحة ويكون للوصي ان يتصرف في كل شيء للتيقن
وكالة التفويض وله الاجر وبينهما فرقة الموت فلا التيسر محتاج ان يتصرف له في
كل شيء باذنه الم يوصى عليه ابوه غير هذا الوصي ولم يستثن عليه شيئا والسبب الذي
ما جله اوصى عليه وهو الحاجة الى النظر عام وجب عموم المسبب واكد ذلك الو
كالة فان الموكل فانه على التصرف في كل شيء مما له التصرف فيه وايدى له من امر يستقل
به عادة باحتمال من اجل ذلك الى تفسير الوكالة بالتفويض او بغيره وفرد كرت هنا
برو ليست باليسنة **وقال** ابن عرفة قلوانني بل يملك التوكيل مكلفا كانت وكيله
او وكليته فكريفا ابن بشير وابن شماس لغو وهو قول ابن الحاجب وقيله ابن عبد
السلام وقال ابن شمس في رسم السلم من سماع عيسى ما فهمه وانما تقوم الوكالة
مفوضة في كل شيء اذا لم يسم فيها شيئا وكذا الوصية اذ اقل الرجل بلا وصية

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات